



HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS



قانون ضريبة القيمة المضافة

القاهرة في ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ م

[Scan Me](#)



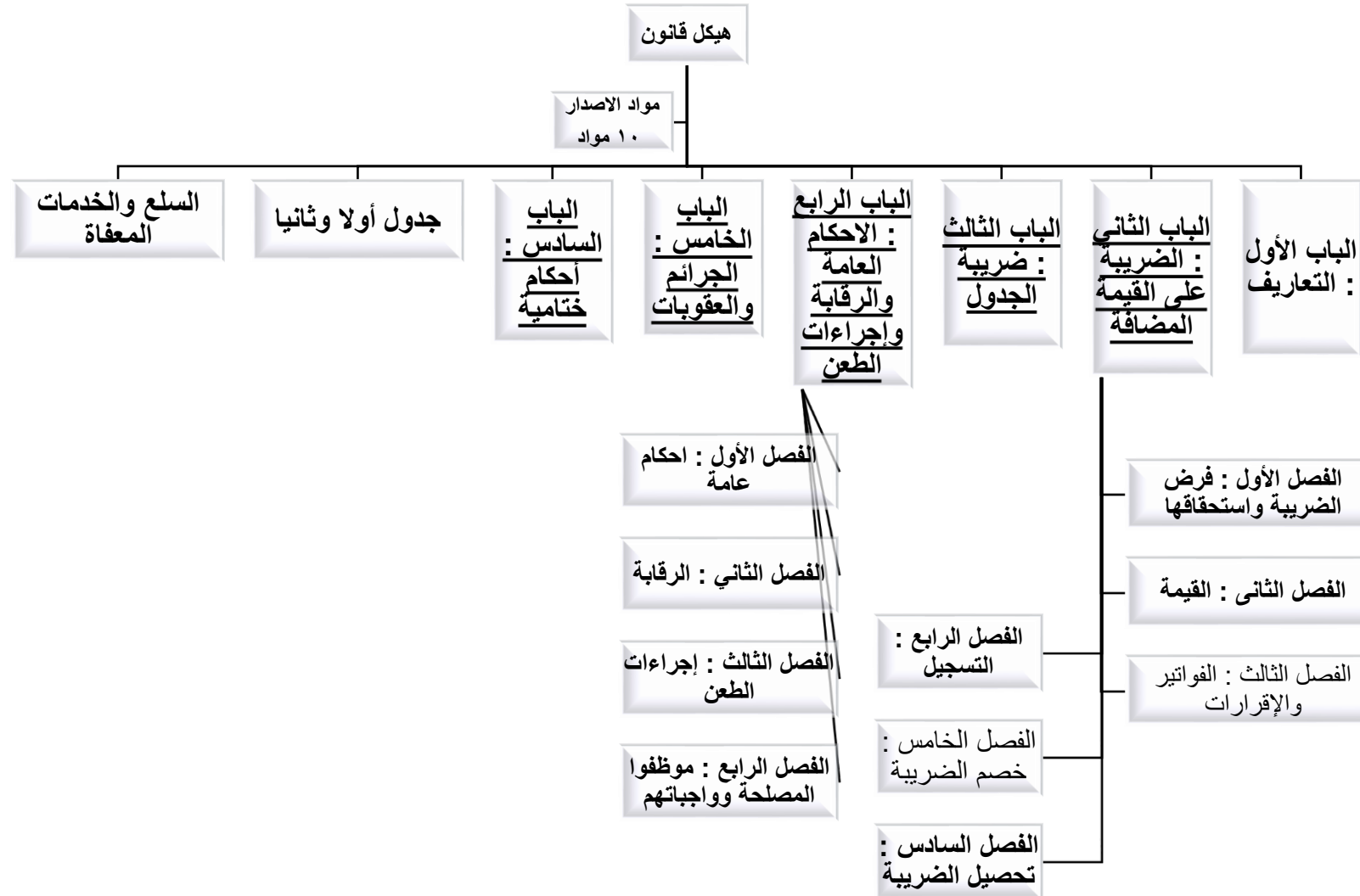
مراقب شركات مساهمة
حاتم رفعت عبد الحكيم
عضو بسجلات هيئة الرقابة المالية
عضو جمعية الضرائب المصرية ETS
عضو جمعية المحاسبين والمرجعيين القانونيين
عضو إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب AFAA

للإستشارات والتواصل

0112 5449 154

0100 4860 369

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته



قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

تعديلات القانون

رقم القانون تاريخ الصدور	التعديل	٤
قانون رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ١٧/٠٧/٢٠٢٥ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ تابع	تعديلات بخضوع المقاولات للسعر العام وتعديل بعض البنود من سلع الجدول	1
قانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٠٤/١١/٢٠٢٣ - الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ مكرر (أ)	تعديل اسعار السجائر والتبغ وازافة السائل الالكتروني لسلع الجدول	2
قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٨/٠٧/٢٠٢٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ تابع (أ)	بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.	3
قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٦/٠١/٢٠٢٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٣ مكرر (هـ)	زيادات في اسعار السجائر والمعدل وازافة سلعه السائل الالكتروني لسلع الجدول	4
قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٢٠ - الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ مكرر (ج)	الغاء كافة الاجراءات والغرامات المذكورة في القانون باصدار قانون الاجراءات الضريبية الموحدة	5
قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٤/٠٢/٢٠٢٠	زيادات في اسعار السجائر والمعدل وازافة السائل الالكتروني لسلع الجدول	6
قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ١٤/٠٨/٢٠١٨	بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وبتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية .	7
قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ١٤/٠٨/٢٠١٨	بخصوص نشاط التأجير التمويلي	8
قانون رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧	زيادة في نسبة الضريبة بالنسبة للتبغ	9
قانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ١٨/٠١/٢٠١٧	بشأن تعديل أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن نظام التأمين الصحي على الطلاب ، والمرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي ، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .	10

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

مواد القانون:

مواد القانون	البند
	مواد الإصدار
م:١:م:١	الباب الأول : التعاريف
	الباب الثاني : الضريبة على القيمة المضافة
م:٢:م:٩	الفصل الأول : فرض الضريبة واستحقاقها
م:١٠:م:١١	الفصل الثاني : القيمة
م:١٢:م:١٥	الفصل الثالث : الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات
م:١٦:م:٢١	الفصل الرابع : التسجيل
م:٢٢:م:٣٠	الفصل الخامس : خصم الضريبة والإعفاء منها وردّها
م:٣١:م:٣٥	الفصل السادس : تحصيل الضريبة
م:٣٦:م:٤٣	الباب الثالث : ضريبة الجدول

مواد القانون	البند
	الباب الرابع : الاحكام العامة والرقابة وإجراءات الطعن
م:٤٤:م:٥١	الفصل الأول : احكام عامة
م:٥٢:م:٥٤	الفصل الثاني : الرقابة
م:٥٥:م:٦٢	الفصل الثالث : إجراءات الطعن
م:٦٣:م:٦٥	الفصل الرابع : موظفوا المصلحة وواجباتهم
م:٦٦:م:٧٢	الباب الخامس : الجرائم والعقوبات
م:٧٣:م:٧٤	الباب السادس : أحكام ختامية
	سلع وخدمات الجدول ..
	<u>جدول أولا</u>
	<u>وجداول ثانيا</u>
	<u>جدول الخدمات والسلع المعفاة من القانون</u>

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
<u>مواد الإصدار</u>		
باسم الشعب رئيس الجمهورية (قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :	وزير المالية ، بعد الإطلاع على قانون بيع المحال التجارية ورهنها الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ، وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وعلى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ ، وعلى قانون الحجز الإداري الصادر بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وعلى قانون البيوع التجارية الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وعلى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء العقود الخاصة بالتسليم من الضرائب والرسوم والقواعد ، المالية ، وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ ، ، وعلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، وعلى قانون تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	، وعلى قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وعلى قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وعلى القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ، ، وعلى قانون ضمانات وحوافز الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ، وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وعلى قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات الصادر بالقانون رقم ، ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ، وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ، ٢٠٠٩ ، وعلى قانون الضريبة على القيمة	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وعلى قرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ، وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وعلى قرار وزير المالية رقم ٨٦١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة . (قرر :	
(المادة ١ اصدار) : يُعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الضريبة على القيمة المضافة .	(المادة ١ اصدار) : يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة في شأن قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .	(المادة ١ اصدار) : يعالج النص بدء سريان أحكام القانون المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، مما يعني إلغاء أو تعديل أي قوانين سابقة تتعارض معه، واعتماد الأحكام الجديدة المنظمة لهذا النوع من الضرائب. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، سواء في تحديد نطاق سريانها، أو في النزاعات حول مدى التزام الأفراد أو الشركات بأحكام القانون الجديد، خاصة في حالات الاعتراض على فرض الضريبة أو تفسير أحكامها.
(المادة ٢ اصدار) : يلغى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا	(المادة ٢ اصدار) : تلغى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ ، على أن يستمر العمل بأحكام الفصل السابع مكرر	(المادة ٢ اصدار) : يعالج النص إلغاء قانون الضريبة العامة على المبيعات واستبداله بأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة، مع استمرار لجان التوفيق والتظلمات بالنظر في

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
القانون ، على أم تستمر لجان التوفيق والتظلمات المشكلة وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه في نظر الطعون الضريبية المعروضة عليها لمدة ثلاثة أشهر ، على أن تحال بعدها الطعون التي لم يفصل فيها إلى اللجان المنصوص عليها في القانون المرافق .	منها خلال المدة المحددة بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، على أن تحال بعدها الطعون التي لم يفصل فيها إلى اللجان المنصوص عليها في قانون الضريبة على القيمة المضافة.	الطعون الضريبية القائمة لفترة مؤقتة قبل إحالتها إلى اللجان الجديدة وفق القانون الجديد. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة بدلاً من قانون الضريبة العامة على المبيعات، وخاصة في النزاعات التي تتعلق بالإجراءات الانتقالية، مثل مدى اختصاص لجان التوفيق والتظلمات بالنظر في الطعون الضريبية خلال الفترة المحددة، أو الطعون المرفوعة بشأن تطبيق الأحكام الجديدة مقارنة بالقانون السابق.
(المادة ٣ اصدار) : يستبدل بعبارة مصلحة الضرائب على المبيعات أينما وردت في القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها عبارة مصلحة الضرائب المصرية .		(المادة ٣ اصدار) : يعالج النص تغيير الاسم الرسمي لمصلحة الضرائب على المبيعات إلى مصلحة الضرائب المصرية في جميع القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها، مما يشير إلى تعديل إداري أو تنظيمي في الهيكل الضريبي. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالتسمية القانونية لمصلحة الضرائب، مثل صحة المستندات الرسمية، وتفسير القوانين واللوائح الضريبية بعد التعديل، وكذلك في النزاعات الإدارية أو القانونية التي تتطلب توضيح الجهة المختصة بتحصيل الضرائب.
(المادة ٤ اصدار) : يستمر المسجل في ظل أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات برقم تسجيله إذا بلغت أو تجاوزت قيمة مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في القانون المرافق، كما يستمر تسجيل المستورد لسلعة خاضعة للضريبة، وكذلك كل منتج أو مستورد لسلعة من سلع الجدول المرافق بقانون الضريبة العامة على المبيعات إذا أدرجت ذات السلعة في الجدول المرافق لهذا القانون مهما كان حجم معاملاته ، وعليه الإلتزام بكافة أحكام القانون المرافق. كما يلتزم بتوريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عليه وفق	(المادة ٣ اصدار) : في تطبيق أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، يستمر كل مسجل في ظل أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات برقم تسجيله في الأحوال الآتية : ١ - إذا بلغ أو تجاوز إجمالي قيمة مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها حد التسجيل المنصوص عليه في قانون الضريبة على القيمة المضافة. ٢ - إذا كان منتجاً أو مستورداً لسلعة من سلع الجدول رقم (١) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات وتم إدراج هذه السلعة في الجدول المرافق لقانون الضريبة على القيمة المضافة مهما كان حجم معاملاته. ٣ - إذا كان مستورداً لسلعة خاضعة لضريبة القيمة المضافة مهما كان حجم معاملاته. ويلتزم المسجل بتوريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عليه التي لم يحن ميعاد توريدها في تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة، والإحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً للشروط	(المادة ٤ اصدار) : يعالج النص مسألة استمرار التسجيل الضريبي للمسجلين بموجب قانون الضريبة العامة على المبيعات، ويحدد شروط استمرار تسجيل المستوردين والمنتجين للسلع الخاضعة للضريبة، بغض النظر عن حجم معاملاتهم. كما يحدد التزامات المسجلين، مثل توريد الضريبة في المواعيد المحددة، والإحتفاظ بالسجلات والدفاتر لمدة خمس سنوات، والعواقب القانونية في حالة الإخلال بهذه الالتزامات، بما في ذلك اعتبار المخالف متهرباً ضريبياً. كذلك، يوضح صلاحيات مصلحة الضرائب في تعديل الإقرارات الضريبية واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الضرائب المستحقة، مع منح المسجل الحق في الطعن وفقاً لأحكام القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالالتزام بالتسجيل الضريبي واستمراريته، والالتزامات القانونية للمسجلين، مثل تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
إقراراته وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون ، وعليه الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات تالية لتاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك طبقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . وفي حالة الإخلال بأي من الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يعد المسجل متهرباً وفقاً لأحكام هذا القانون المرافق . وللمصلحة من واقع أى بيانات أو مستندات متاحة لديها تعديل الإقرارات واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل ضريبة المبيعات المستحقة ، وللمسجل الحق في الطعن في ذلك وفقاً لأحكام القانون المرافق .	والضوابط الآتية : أ- أن يتم توريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة التي لم يحن ميعاد توريدها للمصلحة على النماذج المعمول بها وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بالمواعيد والإجراءات ذاتها المنصوص عليها في قانون الضريبة على القيمة المضافة. ب - أن يستمر في إصدار الفواتير الضريبية وتحصيل وتوريد الضريبة وفق إقراراته الضريبية. ج - أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة. د - أن يستوفى نموذج تحديث البيانات رقم (٦ ض.ق.م) وفقاً لآخر موقف للمسجل وتسليمه للمأمورية المسجل لديها. هـ - أن يحتفظ برقم تسجيله في ظل قانون الضريبة العامة على المبيعات وأن يستبدل شهادة التسجيل.	وحفظ المستندات المالية. كما يمكن استخدامه في النزاعات المتعلقة بالتهرب الضريبي، وصلاحيات مصلحة الضرائب في تعديل الإقرارات الضريبية، والطعن على القرارات الضريبية الصادرة بحق المسجلين.
(المادة ٥ اصدار) : يلغى تلقائياً تسجيل كل من لم يبلغ حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون المرافق ما لم يطلب خلال ستين يوماً من تاريخ العمل به استمرار تسجيله . وعلى من ألغى تسجيله تقديم إقرار ضريبي عن آخر فترة ضريبية قبل الإلغاء ، وكذلك الفترات الضريبية التي لم يحل ميعاد تقديم إقراراتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون مبيناً به رصيد آخر المدة من الإنتاج التام والخامات والخدمات ، ويلتزم بأداء ما يستحق عليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، كما يلتزم بأن يحتفظ بالدفاتر والسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات تالية لتاريخ إلغاء تسجيله ، وعليه تمكين موظفي	(المادة ٤ إصدار) : في تطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، على من يرغب في استمرار تسجيله أن يطلب من المأمورية المسجل لديها رغبته في الإستمرار خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بأحكام القانون، وعلى من ألغى تسجيله الإلتزام بما يلي :- ١ - تسليم شهادة التسجيل. ٢ - الامتناع عن تقديم نفسه بأى صورة من الصور على أنه مسجل إعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون. ٣ - تقديم الإقرار الضريبي النهائي على النموذج رقم (١٢٢ ض.ق.م). خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بأحكام القانون. ٤ - تقديم بيان بما لديه من مخزون على النموذج رقم (١٢٣ ض.ق.م) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بأحكام القانون. ٥ - أداء ما يستحق عليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون. ٦ - الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات التي تخص فترة الثلاث السنوات السابقة على تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بأحكام القانون.	(المادة ٥ اصدار) : يعالج النص إلغاء تسجيل الأشخاص أو الكيانات الذين لم يبلغوا الحد المنصوص عليه للتسجيل الضريبي في القانون، ويحدد الإجراءات الواجب اتباعها في حال الإلغاء. ينص على ضرورة تقديم إقرار ضريبي عن آخر فترة ضريبية قبل الإلغاء، وكذلك الفترات التي لم يحل ميعاد تقديم إقراراتها بعد. كما يتطلب من الشخص الذي تم إلغاء تسجيله أداء الضريبة المستحقة والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمدة خمس سنوات بعد الإلغاء، مع تمكين موظفي المصلحة من الاطلاع عليها. في حال تعديل الإقرارات من قبل المصلحة، يمكن للمسجل الطعن في هذه التعديلات وفقاً للقانون. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بإلغاء التسجيل الضريبي، والإجراءات التي يجب اتباعها في حال الإلغاء، بما في ذلك تقديم الإقرارات الضريبية وأداء الضريبة المستحقة. كما يمكن استخدامه في النزاعات حول تعديل الإقرارات الضريبية من قبل مصلحة الضرائب، أو في القضايا المتعلقة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات بعد الإلغاء. أيضاً، يمكن

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المصلحة من الاطلاع عليها. وللمصلحة من واقع أى مستندات أو بيانات متاحة لديها تعديل القرارات واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الضريبة المستحقة ، ولمن ألغى تسجيله الطعن فى ذلك وفقاً لأحكام هذا القانون.		الاستناد إليه في الحالات التي تتعلق بالطعن في الإجراءات القانونية المتخذة من قبل مصلحة الضرائب.
(المادة ٦ اصدار) : للمسجل في ظل العمل بأحكام هذا القانون خصم قيمة الضريبة العامة على المبيعات الواجبة الخصم التي يعبر عنها الرصيد الدائن له قبل سريان أحكامه ، وكذلك ما لم يتم استنفاد خصمه أو رده من الضريبة العامة على المبيعات المسددة على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار والضريبة السابق سدادها على المردودات من المبيعات ، كما يحق له تسوية ضريبة الجدول المستحقة على سيارات الركوب التي في حوزته في تاريخ العمل بهذا القانون من ضريبة المبيعات السابق سدادها عن ذات السيارات ، وذلك طبقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية . وترد الضريبة العامة على المبيعات السابق سدادها على السلع والخدمات المصدرة للخارج أو مدخلاتها وكذا الضريبة المسددة بالخطأ وفقاً للإجراءات والقواعد الواردة في القانون المرافق .	(المادة ٥ إصدار) : في تطبيق أحكام المادة (السادسة) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، تراعى الشروط والضوابط الآتية :- ١ - إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة. ٢ - حيازة أصول الفواتير الضريبية أو شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال سداد الضريبة العامة على المبيعات بالجمرك. ٣ - أن يكون قد سبق الإقرار عن المدخلات في الإقرارات المقدمة منه عن الفترات التي تم فيها الشراء، وبالنسبة للضريبة المسددة على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار يجب أن تعبر الدفاتر والسجلات عن الضريبة المسددة عند الشراء والرصيد المتبقى بعد استبعاد ما تم خصمه بالإقرارات الشهرية. ٤ - ألا يكون قد تم إدراج قيمة الضريبة العامة على المبيعات ضمن التكلفة. وبالنسبة للضريبة السابق سدادها على المردودات من المبيعات فلا يتم خصم إلا ما سبق سدادها منها على السلع المرتدة. وتتم تسوية ضريبة الجدول، وفقاً لما يصدر عن المصلحة من تعليمات، في الحالات الآتية: أ) إخضاع سلعة أو خدمة لضريبة الجدول. ب) زيادة الفئة المفروضة على سلع وخدمات الجدول. وفي جميع الأحوال لا يسرى حكم البند (٣) من المادة (٣٠) من قانون الضريبة على القيمة المضافة على الرصيد الدائن المشار إليه في هذه المادة.	(المادة ٦ اصدار) : يعالج النص خصم ضريبة المبيعات التي يمكن أن يقوم بها المسجل وفقاً لأحكام القانون، ويتناول عدة حالات تشمل خصم الضريبة الواجبة الخصم قبل سريان القانون، والضريبة المدفوعة على الآلات والمعدات وقطع الغيار، وكذلك على المردودات من المبيعات. كما يشير إلى إمكانية تسوية ضريبة الجدول المستحقة على سيارات الركوب التي في حوزة المسجل، مقابل ضريبة المبيعات المدفوعة مسبقاً عن نفس السيارات. كذلك، يوضح النص حق المسجل في استرداد الضريبة المدفوعة مسبقاً على السلع والخدمات المصدرة أو مدخلاتها، وأيضاً الضريبة المسددة بالخطأ وفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بحق المسجل في خصم أو استرداد ضريبة المبيعات التي سبق سدادها، خاصة في الحالات المتعلقة بالآلات والمعدات أو المردودات من المبيعات. يمكن أيضاً استخدامه في القضايا التي تتعلق باسترداد ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المصدرة أو المدفوعة بالخطأ. كما يمكن الاستناد إليه في النزاعات حول تطبيق الضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية بشأن خصم الضريبة أو استردادها.
(المادة ٧ اصدار) : مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون والقانون المرافق ، على من يستمر	(المادة ٦ إصدار) : في تطبيق أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، يقصد بتوفيق الأوضاع إتخاذ	(المادة ٧ اصدار) : يعالج النص مسألة توفيق أوضاع الأشخاص أو الكيانات الذين يستمر تسجيلهم أو الذين يتم

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
تسجيله وفقا لاحكام هذا القانون ، أو من يتم تسجيله وفقا للقانون المرافق توفيق أوضاعه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به ، ويعفي المسجلون من أداء الضريبة الإضافية خلال هذه الفترة عن فروق الضريبة وضريبة الجدول المستحقة قانونا إذا كان حسابها يتوقف على توفيق أوضاعهم ، وتضع اللائحة التنفيذية القرارات والقواعد الخاصة بتوفيق الأوضاع .	الإجراءات الواجبة لمعالجة أى اختلاف عن أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة، فى الأوضاع القانونية أو المحاسبية أو النظامية القائمة للمنشآت، بما قد يتطلبه ذلك من تعديل فى نظم القيد اليدوية أو الإلكترونية، وعلى الأخص فى الأحوال الآتية : ١ -التغير فى سعر الضريبة أو ضريبة الجدول. ٢ -الخضوع للضريبة أو لضريبة الجدول لأول مرة. ٣ -إجراء الخصم الضريبي على المدخلات غير المباشرة. ٤ -الخضوع لضريبة الجدول بالإضافة للضريبة. وعلى المسجل عند الفحص تقديم ما يفيد قيامه بتوفيق الأوضاع وإثبات أن فروق الضريبة وضريبة الجدول المستحقة قانونا كانت بسبب توفيق الأوضاع. وعلى المأمورية المختصة إذا تبين لها أحقية المسجل فى الإعفاء من الضريبة الإضافية وفقا لنص المادة السابعة المشار إليها أن تصدر قراراً بذلك على النموذج الذى يصدره رئيس المصلحة.	تسجيلهم بموجب أحكام هذا القانون أو القانون المرافق. ينص على أنه يجب على هؤلاء توفيق أوضاعهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون. كما يعفى النص المسجلين من أداء الضريبة الإضافية عن فروق الضريبة وضريبة الجدول المستحقة قانوناً خلال هذه الفترة إذا كان حسابها يعتمد على توفيق الأوضاع. ويحدد أن اللائحة التنفيذية ستولى وضع القرارات والقواعد الخاصة بتوفيق الأوضاع. القضية التى يمكن الاستناد الى النص بها : يمكن الاستناد الى النص فى القضايا المتعلقة بتوفيق الأوضاع للمسجلين الذين يستمرون فى التسجيل أو الذين يتم تسجيلهم بموجب القانون. يمكن استخدامه فى الحالات التى تتعلق بإعفاء هؤلاء من دفع الضريبة الإضافية أو فروق الضريبة خلال فترة توفيق الأوضاع. كما يمكن الاستناد إليه فى النزاعات حول تطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة بتوفيق الأوضاع أو الطعن فى الإجراءات المتعلقة بتحديد فترة التوفيق أو إعفاء الضريبة.
(المادة ٨ اصدار) : لا تخل أحكام هذا القانون والقانون المرافق بالإعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية		(المادة ٨ اصدار) : يعالج النص مسألة عدم تأثير أحكام هذا القانون والقانون المرافق على الإعفاءات الضريبية المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية التى تم إبرامها بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية أو المنظمات الدولية والإقليمية. بمعنى آخر، يشير إلى أن الإعفاءات التى تم الاتفاق عليها فى هذه الاتفاقيات تظل سارية رغم تطبيق أحكام هذا القانون. القضية التى يمكن الاستناد الى النص بها : يمكن الاستناد الى النص فى القضايا التى تتعلق بتفسير تطبيق الإعفاءات الضريبية المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية، خاصة فى حال حدوث تعارض مع أحكام القانون المحلى. كما يمكن استخدامه فى النزاعات القانونية حول تطبيق الإعفاءات الضريبية على الشركات أو الأفراد المعنيين بهذه الاتفاقيات. يمكن أيضاً الاستناد إليه فى القضايا التى تتعلق بمطالبة بالضرائب التى قد تستحق رغم الإعفاءات المذكورة فى الاتفاقيات.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٩ اصدار) : يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقانون المرافق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره . والى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع احكام هذين القانونين		(المادة ٩ اصدار) : يعالج النص تحديد فترة إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقانون المرافق، حيث يحدد أن وزير المالية يجب أن يصدر اللائحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون. كما ينص على استمرار العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حالياً إلى أن تصدر هذه اللائحة التنفيذية، بشرط ألا تتعارض مع أحكام القانونين. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتطبيق اللوائح والقرارات الحالية حتى صدور اللائحة التنفيذية الجديدة، خاصة في حال حدوث تعارض بين الأحكام الحالية وأحكام القانون الجديد. كما يمكن استخدامه في القضايا التي تتعلق بتأخير إصدار اللائحة التنفيذية أو الطعن في عدم تطابق القرارات الحالية مع أحكام القانونين المعنيين.
(المادة ١٠ اصدار) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤٣٧ هـ (الموافق ٥ سبتمبر سنة ٢٠١٦ م) . عبد الفتاح السيسي	(المادة ٨ إصدار) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. صدر في: ٠٨ / ٠٣ / ٢٠١٧. وزير المالية عمرو الجارحي	(المادة ١٠ اصدار) : يعالج النص مسألة نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وتاريخ سريان العمل به، حيث ينص على أنه يبدأ العمل بالقانون من اليوم التالي لتاريخ نشره. كما يوضح أن القانون سيبصم بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانين الدولة. ويذكر النص تاريخ إصدار القانون من قبل رئيس الجمهورية وتوقيعه عليه. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتحديد تاريخ سريان العمل بالقانون. في حالة وجود أي إشكال حول موعد تنفيذ أحكام القانون، يمكن الرجوع إلى هذا النص لتحديد أن العمل بالقانون يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية. كما يمكن الاستناد إليه في القضايا التي تتعلق بصحة تنفيذ القانون بعد نشره، أو في حالة الطعن في قانونية تطبيقه أو تفسيره بناءً على تاريخ نشره.

الباب الأول : التعاريف

(المادة ١) : يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها : الوزير : وزير المالية . رئيس المصلحة : رئيس مصلحة الضرائب المصرية. المصلحة :	(المادة ١) : يكون للتعريف الواردة بقانون الضريبة على القيمة المضافة المعنى ذاته في تطبيق أحكام هذه اللائحة، كما يقصد في تطبيق أحكامها بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها : القانون : قانون الضريبة	(المادة ١) : يعالج النص تعريف المصطلحات المستخدمة في قانون الضريبة على القيمة المضافة، ويوضح معاني الألفاظ والعبارات الأساسية التي يعتمد عليها القانون، مثل المكلف، المسجل، المستورد، المورد، المنشأة الدائمة، الضريبة الإضافية، وغيرها. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها :
---	---	---

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
مصلحة الضرائب المصرية . المكلف : الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري خاصاً كان أو عاماً المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا ، أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكل مستورد أو مصدر أو وكيل توزيع ، لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم معاملاته ، وكذلك كل منتج أو مؤدٍ أو مستورد لسلعة أو لخدمة منصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون مهما كان حجم معاملاته . المسجل : المكلف الذي تم تسجيله لدى المصلحة وفقا لأحكام هذا القانون . الشخص المرتبط : كل شخص يرتبط بشخص آخر بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بما في ذلك : ١- الزوج والزوجة والأصول والفروع . ٢- شركة الأموال والشخص الذي يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (٥٠ ٪) على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت . ٣- شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها . ٤ - أي شركتين أو أكثر يملك شخص آخر (٥٠ ٪) على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو حقوق التصويت في كل منها . ٥- رب العمل والعمال التابعون له الذين تربطهم به علاقة عمل . مورد الخدمة : كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتوريد أو أداء خدمة خاضعة للضريبة . المستورد	على القيمة المضافة. اللائحة : اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة. الجدول : الجدول المرافق لقانون الضريبة على القيمة المضافة. الشخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري. المأمورية المختصة : المأمورية التي يقع في دائرتها مركز مزاولة نشاط المكلف أو التي صدرت منها شهادة التسجيل، وإذا تعددت منشآت المكلف وفروعها تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط من واقع السجل التجاري، ويجوز لرئيس المصلحة بقرار منه تعيين مأمورية مختصة لأنشطة أو مكلفين معينين. المدخلات غير المباشرة : تكاليف الإنتاج والتشغيل غير المباشرة، وتكاليف البيع والتوزيع، والمصروفات الإدارية والعمومية. الخدمة المستوردة : الخدمة المقدمة من شخص في الخارج إلى متلقيها في مصر سواء تم تقديمها من شخص غير مقيم بمصر وليس لديه منشأة دائمة بها، أو مقيم في مصر ولكنه يقدمها من خارجها. الخدمة المصدرة : الخدمة المقدمة من شخص داخل البلاد إلى متلقيها في الخارج سواء تم تقديمها من شخص مقيم في مصر أو لديه منشأة دائمة بها أو غير مقيم في مصر ولكنه يقدمها من داخلها. منصة التوزيع الإلكتروني : واجهة رقمية مرئية ، مثل موقع ويب أو بوابة إنترنت أو متجر إلكتروني أو سوق عبر الإنترنت أو غيرها ، تسمح باتصال كل من مورد السلعة أو مقدم الخدمة والمنفعة بالسلعة أو متلقي الخدمة للقيام بتوريد السلعة أو أداء الخدمة من خلالها . *تعريف (منصة التوزيع الإلكتروني) مضاف بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣.	يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتفسير المصطلحات الواردة في قانون الضريبة على القيمة المضافة، خاصة في حالات النزاع حول تحديد المكلف بالضريبة، نطاق سرياتها، التزامات الموردين والمستوردين، أو الحالات التي تتعلق بحساب الضريبة الإضافية أو تطبيق نظام التسجيل المبسط للموردين غير المقيمين.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم باستيراد سلع أو خدمات خاضعة للضريبة أيا كان الغرض من الاستيراد . المقيم : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يعد مقيماً في مصر وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل . المنشأة الدائمة : المقر الذي يتم من خلاله ممارسة النشاط ، ومنها : محل الإدارة . الفرع ، المكتب ، المصنع ، أو ورشة العمل . المنجم ، أو حقل البترول أو بئر الغاز ، أو المحجر ، أو أى مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية . موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب . ويكون الشخص الذي له منشأة دائمة في مصر من المخاطبين بأحكام هذا القانون . الضريبة : الضريبة على القيمة المضافة . الضريبة الإضافية : ضريبة بواقع (١,٥ %) من قيمة الضريبة أو ضريبة الجدول غير المدفوعه بما فيها الضريبة الناتجة عن تعديل الإقرار وذلك عن كل شهر أو جزء منه اعتباراً من نهاية الفترة المحددة للسداد حتى تاريخ السداد . الضريبة على المدخلات : الضريبة التي تحملها المكلف عند شراء أو استيراد السلع بما فيها الآلات والمعدات والخدمات ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، المتعلقة ببيع سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة . ضريبة الجدول : ضريبة تفرض بنسب خاصة أو بقيم محددة على بيع أو استيراد السلع والخدمات المحلية أو المستوردة المنصوص عليها في		

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الجدول المرافق لهذا القانون وذلك بخلاف الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢) من هذا القانون ما لم ينص الجدول على خلاف ذلك . السلعة : كل شئ مادي أياً كانت طبيعته أو مصدره أو الغرض منه بما في ذلك الطاقة الكهربائية ، سواء كان محلياً أو مستورداً ، ويسترشد في تحديد مسمى السلعة بما يرد بشأنها بملاحظات ونصوص البنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريفية الجمركية المعمول بها . الخدمة : كل ما ليس سلعة ، سواء كان محلياً أو مستورداً. السلع والخدمات المعفاة : السلع والخدمات التي تتضمنها قائمة الإعفاءات المرافقة لهذا القانون. البيع : انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستورداً إلى المشتري ، ويعد بيعاً في حكم هذا القانون ما يلي أيها أسبق : إصدار الفاتورة . تسليم السلعة أو تأدية الخدمة . أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقاً لشروط الدفع المختلفة . الفاتورة الضريبية : الفاتورة التي تعد وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير أو من يفوضه . الشهر : الشهر الميلادي . الفترة الضريبية : فترة شهر تنتهي في آخر يوم من الشهر الميلادي الذي يقدم عنه المسجل إقراره الضريبي الشهري . السنة		

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المالية : اثنا عشر شهراً تبدأ مع بداية السنة المالية للمكلف وتنتهى بانتهائها . الاستهلاك الشخصي : استعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة في أغراض غير متعلقة بالنشاط . الاستخدام الخاص : استعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة في اغراض متعلقة بالنشاط ، ولا يعد انتقال السلعة من مرحلة إنتاج لأخرى داخل المنشأة و خارجها استخدام خاصاً . المسجل غير المقيم : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي لا يعتبر مقيماً في مصر ويعد ملزماً بالتسجيل بضريبة القيمة المضافة واحتسابها عند إتمام عمليات بيع السلع وعند تقديم الخدمات المستوردة للعملاء غير المسجلين في مصر . نظام تسجيل الموردين المبسط : نظام يسمح بتسجيل الموردين من غير المقيمين علي نحو مبسط تحدده اللائحة التنفيذية . نظام التكلفة العكسي : نظام يلتزم بمقتضاه المنتفع بالسلعة أو الخدمة بأداء الضريبة مباشرة إلي المصلحة بدلاً من الالتزام الواقع علي مورد السلعة أو مقدم الخدمة غير المقيم ، وذلك في الأحوال المقررة في هذا القانون . *أضيفت تعريفات جديدة (المسجل غير المقيم - نظام تسجيل الموردين المبسط - نظام التكلفة العكسي) بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢		

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الباب الثاني : الضريبة على القيمة المضافة		
الفصل الأول : فرض الضريبة واستحقاقها		
(المادة ٢) : تفرض الضريبة على السلع والخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون ، سواء كانت محلية أو مستوردة ، في كافة مراحل تداولها ، إلا ما استثنى بنص خاص. ويخصص مبلغ مقداره أربعون قرشا من حصة الضريبة المفروضة على المسلسل (أولا : ١/ب/٣) من الجدول رقم (١) الموافق لهذا القانون ، لصالح الهيئة العامة للتأمين الصحي ، ويحدد وزير المالية بقرار منه وبالاتفاق مع وزير الصحة ، قواعد أداء هذا المبلغ للهيئة العامة للتأمين الصحي . *الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ . *تم وقف العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ بموجب قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحي الشامل .	(المادة ٢) : في تطبيق أحكام القانون، لا يعد من قبيل البيع الخاضع للضريبة :- ١ - إنتقال ملكية السلعة بعد الموت بالميراث أو الوصية. ٢ - ما ينتجه الشخص بنفسه ولنفسه، دون أن يكون الغرض منه إنتاج سلعة أو خدمة أخرى لبيعها للغير أو أن يستخدم هذا الإنتاج لبيعه أو للتداول من مرحلة إلى أخرى.	(المادة ٢) : يعالج النص فرض الضريبة على السلع والخدمات، سواء كانت محلية أو مستوردة، في جميع مراحل تداولها، مع استثناء بعض الحالات بنص خاص. كما يتناول تخصيص جزء من حصة الضريبة لصالح الهيئة العامة للتأمين الصحي، مع تحديد قواعد أداء هذا المبلغ بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الصحة. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بفرض الضرائب على السلع والخدمات، وتوزيع حصة الضرائب لصالح قطاعات معينة، مثل التأمين الصحي. كما يمكن استخدامه في النزاعات الضريبية حول استثناء بعض السلع أو الخدمات من الضريبة، أو في تحديد آلية توزيع عائدات الضرائب وفقاً للقانون.
	(المادة ٣) : في تطبيق أحكام القانون، لا يعتبر من قبيل الخدمات الخاضعة للضريبة : ١ - الأعمال التي يؤديها العامل لرب العمل نظير أجر وفقا لعقد العمل أو التوظيف. ٢ - الأعمال التي يقدمها الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص بناءً على عقد الشركة. ٣ - الأعمال التي تقوم مكاتب التمثيل أو الإتصال أو المكاتب الفنية أو العلمية المنشأة وفقا لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه لصالح الشركات التي تتبعها في الخارج في حدود المبالغ التي تحصل عليها المكاتب لتغطية تكاليف أعمالها . ٤ - الخدمات العامة التي تؤديها الجهات الحكومية. ٥ - عمليات الإقراض التي تتم بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها أو فيما بين بعضها البعض. ٦ - عمليات تداول الأسهم وغيرها من الأوراق المالية.	
(المادة ٣) : يكون السعر العام للضريبة على السلع والخدمات (١٣ ٪) عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، و (١٤ ٪) اعتباراً من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ، [على أن يخصص نسبة (١ ٪) من الضريبة للأنفاق على برامج العدالة الاجتماعية] ، واستثناء مما تقدم سعر الضريبة على الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج سلعة أو تأدية خدمة (٥ ٪) وذلك عدا الأتوبيسات وسيارات الركوب . ويكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .	(المادة ٤ :) في تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة (٣) من القانون، يراعى مايتأتى : ١ - يكون السعر العام للضريبة ١٣ ٪ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، و ١٤ ٪ اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١ - ٢ - استثناءاً من حكم البند (١) من هذه المادة يكون سعر الضريبة ٥ ٪ على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج أو المشتراه من السوق المحلي إذا كانت تلك الآلات أو المعدات يقتصر استخدامها على الإنتاج السلي أو الخدمي وفق قرار يصدر بذلك من الوزير، وذلك ماعدا الأتوبيسات وسيارات الركوب فتخضع للسعر العام للضريبة أو فئات ضريبة الجدول أو كليهما حسب الأحوال، ودون الإخلال بأحقية المسجل في رد الضريبة عليها وفقاً لنص البند (٤) من المادة (٣٠) من القانون. وتشمل الآلات والمعدات خطوط الإنتاج الكاملة بكافة مشتملاتها وإن وردت مجزأة، وفي حالة ما إذا كان استخدامها لا يقتصر على الإنتاج السلي أو الخدمي فتخضع للسعر العام للضريبة أو فئات ضريبة الجدول أو كليهما حسب الأحوال، مع إجراء التسويات اللازمة أو الرد حال استخدامها في إنتاج سلعة أو أداء خدمة. كما تخضع للسعر العام للضريبة أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار.	(المادة ٣) : يعالج النص تحديد السعر العام للضريبة على السلع والخدمات، وبيان نسبتها خلال الأعوام المالية المختلفة، مع تخصيص جزء منها لبرامج العدالة الاجتماعية. كما يتناول النص استثناء بعض السلع، مثل الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج، التي تخضع لضريبة مخفضة بنسبة ٥ ٪، باستثناء الأتوبيسات وسيارات الركوب. كذلك، يحدد النص أن الضريبة على السلع والخدمات المصدرة ستكون بنسبة صفر، وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتحديد نسبة الضريبة المفروضة على السلع والخدمات، والطعن في تطبيق نسب ضريبية غير مطابقة لما ورد في القانون. كما يمكن استخدامه في النزاعات حول الإعفاءات الضريبية، خاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المصدرة، أو في تفسير استثناءات الضريبة على المعدات والآلات الإنتاجية.
	(المادة ٥ :) في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون، يكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات المصدرة من داخل البلاد إلى خارجها، وفقاً للأوضاع والشروط الآتية : أولاً : بالنسبة للسلع المصدرة : أن يتبع المصدر عند قيامه بتصدير سلعة الإجراءات الجمركية المقررة، وأن يحتفظ	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	لمدة خمس سنوات بالمستندات المتعلقة بالعملية، والمستندات الدالة على تمام التصدير، بما في ذلك شهادة الصادر من الجمرک المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارک تقوم مقامها. ثانياً : بالنسبة للخدمات المصدرة : أن يتم إثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج بموجب عقد أداء الخدمة أو بأية وسيلة أخرى تتفق مع طبيعة الخدمة مع تقديم المستندات الآتية : ١ - صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة، وعلى الأخص نوعها وقيمتها وكذلك اسم ومحل إقامة كل من مؤدى الخدمة ومتلقيها. ٢ - صورة من المستند الذي يفيد سداد قيمة الخدمة بواسطة تحويل بنكي من الخارج إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وفقاً للضوابط التي يحددها، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأي من طرق السداد أو التسويات الواردة بالمادة (٣٥) من هذه اللائحة.	
(المادة ٤) : يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة والإقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون .	(المادة ٦) : في تطبيق أحكام المادة (٤) من القانون، يكون المكلفون الملزمون بتحصيل الضريبة والإقرار عنها وتوريدها للمصلحة هم :- ١ - المنتجون . ٢ - المستوردون. ٣ - مؤدو الخدمات. ٤ - وكلاء التوزيع . ٥ - المصدرون. ٦ - التجار عدا المتعاملين منهم في سلع وخدمات الجدول التي تخضع لضريبة الجدول فقط. ٧ - الممثل أو الوكيل عن الشخص غير المقيم ، وذلك إلى حين بدء العمل بنظام تسجيل الموردين المبسط . ٨- المسجل غير المقيم وفقاً لنظام تسجيل الموردين المبسط . *البند (٨) مضاف بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ . *البند (٧) معدل بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص البند قبل التعديل: ٧ - الممثل أو الوكيل عن الشخص غير المقيم.	(المادة ٤) : يعالج النص التزام المكلفين بتحصيل الضريبة والقيام بالإقرار عنها وتوريدها إلى مصلحة الضرائب في المواعيد المحددة في القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بعدم التزام المكلفين بالضوابط المحددة لتحصيل الضريبة، وتقديم الإقرارات الضريبية في الموعد المحدد، وتوريد الضريبة إلى مصلحة الضرائب. يمكن استخدامه في النزاعات التي تتعلق بالتأخير أو التهرب من التوريد الضريبي، وكذلك في القضايا التي تتعلق بتطبيق الغرامات والعقوبات نتيجة للإخلال بتلك الالتزامات.
(المادة ٥) : تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين في كافة مراحل تداولها وفقاً لأحكام هذا القانون وإيا كانت	(المادة ٧) : في تطبيق أحكام المادة (٥) من القانون، تستحق الضريبة وفقاً للحالات الآتية: ١ - بالنسبة لبيع السلع في السوق المحلي : بتحقيق واقعة بيع السلعة	(المادة ٥) : يعالج النص تحديد توقيت استحقاق الضريبة على السلع والخدمات في مراحل تداولها المختلفة، سواء كانت محلية أو مستوردة. ينص على أن الضريبة تستحق عند وقوع

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
وسيلة بيعها أو ادائها أو تداولها بما في ذلك الوسائل الإلكترونية . وتستحق الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة ، أياً كان الغرض من استيرادها بما في ذلك ما يكون للاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، كما تستحق في كافة مراحل تداولها داخل البلاد بعد الإفراج عنها ، وتطبق في شأن السلع المستوردة القواعد المتعلقة بالانظمة الجمركية الخاصة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون . وتستحق ضريبة القيمة بالنسبة للخدمات المستوردة بتحقيق واقعة تأدية الخدمة إلى متلقيها في مصر ، أي كانت الوسيلة التي تؤدي بها . ولا تستحق الضريبة على السلع العابرة بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك وفقاً للقواعد المقررة بقانون الجمارك . ويعتبر في حكم البيع قيام المكلّف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة بغرض الاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص أو التصرف فيها بأي من التصرفات القانونية . ولا تكون الضريبة على السلع المستوردة مستحقة التحصيل عند الإفراج من الجمارك إذا ثبت أنه تم تحصيل هذه الضريبة بمعرفة المسجل غير المقيم ، فإذا كانت القيمة المتخذة أساساً لحساب مبلغ الضريبة الذي تم تحصيله بمعرفة المسجل غير المقيم أقل من القيمة المنصوص عليها في البند (٧) من المادة (١٠) من القانون يجب على الجمرك تحصيل فرق الضريبة وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عند الإفراج الجمركي . ٤ - بالنسبة للخدمات المستوردة : بتحقيق واقعة الاستفادة من الخدمة في مصر سواء أديت بمعرفة الشخص غير المقيم في مصر ، أو عن طريق مندوب عنه ، أو من خلال الوسائل الإلكترونية أو غيرها من الوسائل ، أو أديت بمعرفة شخص مقيم في مصر ولكنه يقدمها من خارجها . وإذا كان أداء الخدمة لا يتطلب الوجود المادي لشخص مقدمها في مكان معين ، فإن مصر تعد مكان تقديمها في أي من الأحوال الآتية : (أ) إذا كان متلقى الخدمة غير مسجل ولديه إقامة في مصر . وفي تطبيق أحكام هذا البند تتحدد الإقامة على ضوء البيانات والمعلومات التي تحصل عليها منصة التوزيع الإلكتروني في إطار نشاطها المعتاد ، ومن ذلك : بيانات الإقامة (مثل عنوان متلقى الخدمة بالفاتورة أو محل إقامته) . بيانات الدفع (مثل بيانات بطاقة الائتمان والتي	بمعرفة المكلفين في كافة مراحل تداولها. ٢ - بالنسبة للخدمات المحلية : بتحقيق واقعة أداء الخدمة المحلية بمعرفة المكلّف ، في كافة مراحل تداولها. ٣ - بالنسبة للسلع المستوردة : بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك أيًا كان الغرض من استيرادها سواء كانت واردة للتجارة أو للاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص ، وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة في شأنها . كما تستحق في كافة مراحل تداولها داخل البلاد بعد الإفراج عنها . ولا تكون الضريبة على السلع المستوردة مستحقة التحصيل عند الإفراج من الجمارك إذا ثبت أنه تم تحصيل هذه الضريبة بمعرفة المسجل غير المقيم ، فإذا كانت القيمة المتخذة أساساً لحساب مبلغ الضريبة الذي تم تحصيله بمعرفة المسجل غير المقيم أقل من القيمة المنصوص عليها في البند (٧) من المادة (١٠) من القانون يجب على الجمرك تحصيل فرق الضريبة وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عند الإفراج الجمركي . ٤ - بالنسبة للخدمات المستوردة : بتحقيق واقعة الاستفادة من الخدمة في مصر سواء أديت بمعرفة الشخص غير المقيم في مصر ، أو عن طريق مندوب عنه ، أو من خلال الوسائل الإلكترونية أو غيرها من الوسائل ، أو أديت بمعرفة شخص مقيم في مصر ولكنه يقدمها من خارجها . وإذا كان أداء الخدمة لا يتطلب الوجود المادي لشخص مقدمها في مكان معين ، فإن مصر تعد مكان تقديمها في أي من الأحوال الآتية : (أ) إذا كان متلقى الخدمة غير مسجل ولديه إقامة في مصر . وفي تطبيق أحكام هذا البند تتحدد الإقامة على ضوء البيانات والمعلومات التي تحصل عليها منصة التوزيع الإلكتروني في إطار نشاطها المعتاد ، ومن ذلك : بيانات الإقامة (مثل عنوان متلقى الخدمة بالفاتورة أو محل إقامته) . بيانات الدفع (مثل بيانات بطاقة الائتمان والتي	واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة من قبل المكلفين، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في البيع أو الأداء (بما في ذلك الوسائل الإلكترونية). كما يعالج استحقاق الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة في مرحلة الإفراج الجمركي، وتستحق الضريبة كذلك في مراحل تداول السلع داخل البلاد بعد الإفراج عنها. بالنسبة للخدمات المستوردة، تستحق الضريبة عند تأديتها للمستهلك في مصر. كما يوضح النص إعفاء السلع العابرة من الضريبة بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك. وأيضاً، يعتبر استعمال السلعة أو الاستفادة منها للاستهلاك الشخصي بمثابة بيع وبالتالي يستحق عليها الضريبة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتحديد وقت استحقاق الضريبة على السلع والخدمات، خاصة في ما يتعلق بالسلع المستوردة وحقوق الجمارك. كما يمكن استخدامه في القضايا التي تتعلق بإعفاء السلع العابرة من الضريبة أو تحديد قواعد الضريبة بالنسبة للسلع والخدمات التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية. كذلك، يمكن الاستناد إليه في النزاعات المتعلقة بالتحقق من استحقاق الضريبة عند الإفراج الجمركي عن السلع المستوردة أو في حال الطعن في فرض الضريبة على السلع المستوردة التي تم تحصيل الضريبة عنها بالفعل من قبل المسجل غير المقيم.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	تشمل رقم بطاقة الانتماء وبيانات الحساب البنكي). بيانات الدخول الإلكتروني (مثل كود التليفون المحمول للدولة أو التليفون الأرضي، ووحدة تعريف المشترك SIM ، وعنوان بروتوكول الإنترنت IP وغيرها من البيانات). وإذا كانت هذه البيانات تتعارض أو تتناقض فيما بينها ، فإنه يكفي في تحديد الإقامة بوجود بيانين على الأقل متوافقين أو يكمل أحدهما الآخر لإثبات الإقامة . (ب) إذا كان متلقى الخدمة مكلفاً مسجلاً في مصر . (ج) إذا كان متلقى الخدمة جهة حكومية أو غير حكومية ، أو أى شخص اعتبارى ، أو أى كيان قانونى معترف به في مصر ، سواء كان مسجلاً أو غير مسجل . ٥ - قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة بغرض الإستهلاك الشخصى أو الاستخدام الخاص. ويعتبر استخداماً خاصاً في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون قيام الشركات القابضة أو الأم بتوزيع تكلفة الخدمة الخاضعة للضريبة التى تؤديها بمعرفتها، أو تحصل عليها من الغير بمقابل، على الشركات التابعة لها متلقية هذه الخدمة.*البندين (٣)، (٤) معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص البندين قبل التعديل: ٣ - بالنسبة للسلع المستوردة : بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية فى مرحلة الإفراج عنها من الجمارك أى كان الغرض من إستيرادها سواء كانت واردة للإتجار أو للإستهلاك الشخصى أو الإستخدام الخاص، وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة فى شأنها. كما تستحق فى كافة مراحل تداولها داخل البلاد بعد الإفراج عنها. ٤ - بالنسبة للخدمات المستوردة : بتحقيق واقعة الاستفادة من الخدمة فى مصر سواء أديت بمعرفة الشخص غير المقيم فى مصر، أو عن طريق مندوب عنه، أو من خلال الوسائل الإلكترونية أو غيرها من الوسائل.	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	(المادة ٧ مكرر :) إذا قدمت الخدمة المشار إليها في البند (٤) من المادة (٧) من هذه اللائحة عن طريق منصة التوزيع الإلكتروني ، فإن المنصة لا تكون مسنولة عن تحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة ، حال تحقق أى مما يأتى : (أ) وجود اتفاق كتابى بين الشخص الذى يقدم الخدمة والمنصة على أن يكون هذا الشخص هو المسنول عن سداد الضريبة بدلاً من المنصة . (ب) أن تتضمن الفاتورة أو الإيصال الصادر إلى الشخص غير المسجل بياناً بأن الشخص الذى يتعامل بشأن الخدمة عبر المنصة هو ذات الشخص الذى يقدم هذه الخدمة ، مع بيان نوعها . (ج) أن تنص الشروط والأحكام العامة التى تنظم عمل المنصة على أنها لا تقوم بتوصيل الخدمة إلى متلقيها ، وليس مخولاً لها تحصيل الضريبة ممن يقدمون الخدمات من خلالها ، وألا تتضمن هذه الشروط أو الأحكام ما يدل صراحة أو ضمناً عن أن للمنصة دوراً فى إتمام تقديم الخدمة إلى متلقيها . *مضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ .	
	(المادة ٧ مكرر ١ :) مع عدم الإخلال بحكم البند (٤) من المادة (٧) من هذه اللائحة لا تكون منصة التوزيع الإلكتروني مسنولة عما قد يكون مستحقاً من ضريبة بالزيادة عن قيمة الضريبة التى أقر بها مقدم الخدمة وقام بسدادها ، وذلك إذا كانت المنصة قد حصلت الضريبة ووردتها للمصلحة بناءً على البيانات التى قدمها بشكل صحيح مقدم الخدمة أو أى طرف ثالث ، ثم يثبت بعد ذلك خطأ هذه البيانات ، دون أن تكون المنصة على علم مسبق بهذا الخطأ ، ولم يكن فى إمكانها وفق المجرى العادى للأمور أن تعلم به . *مضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ .	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	(المادة ٨ :) لا تستحق الضريبة على : ١ - السلع العابرة، بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك واتباع الإجراءات والشروط والضمانات ونظم الرقابة المعمول بها في شأن الضريبة الجمركية. ٢ - انتقال السلعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع أو خارجه، وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة على الخدمات المؤداة على ذات السلعة. ٣ - انتقال السلعة من أماكن إنتاجها أو المخازن التجارية إلى منافذ التوزيع المملوكة لذات المسجل، وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة على الخدمات المؤداة على ذات السلعة أو الخدمة. ٤ - أداء الخدمة على مراحل داخل ذات الوحدة أو المنشأة التي تلتزم بأدائها. ويصدر رئيس المصلحة قراراً بالضوابط التي يتعين مراعاتها تطبيقاً للبنود أرقام (٢) و(٣) و(٤) من هذه المادة.	
(المادة ٦ :) تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة إلى خارج البلاد . كما تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات الواردة لهذه المشروعات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة عدا سيارات الركوب . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢، نص المادة قبل التعديل: تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلى خارج البلاد.	(المادة ٩ :) في تطبيق أحكام المادتين (٦)، و(٧) من القانون ، يراعى ما يأتي : أولاً : يخضع للضريبة بسعر (صفر) ما تستورده من الخارج مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن ، وفقاً للأنظمة الجمركية المتبعة في هذا الشأن ، وذلك عدا سيارات الركوب . ثانياً : يخضع للضريبة بسعر (صفر) ما تستورده من السوق المحلي مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن ، عدا سيارات الركوب ، وذلك شريطة أن يقدم البائع المسجل لدى المصلحة المستندات الآتية : ١ - صورة فاتورة بيع السلعة المصدرة لتلك الأماكن محدداً بها على سبيل الحصر (صنف - كمية - قيمة) ، أو صورة عقد الخدمة المؤداة	(المادة ٦ :) يعالج النص إعفاء السلع والخدمات التي تُصدرها مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة إلى خارج البلاد من الضريبة، حيث يتم فرض ضريبة بنسبة صفر. كما يشمل النص الإعفاء أيضاً للسلع والخدمات الواردة إلى هذه المشروعات والتي تستخدم لمزاولة النشاط المرخص به داخل تلك المناطق، مع استثناء سيارات الركوب من هذا الإعفاء. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بإعفاء السلع والخدمات المصدرة من المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية الخاصة من الضريبة، كما يمكن استخدامه في النزاعات المتعلقة بالسلع والخدمات الواردة لهذه المناطق والتي تستخدم في أنشطتها، خاصة في ما يتعلق بتطبيق نسبة الصفر على الضريبة. يمكن أيضاً استخدامه في الحالات التي تتعلق باستثناءات الضريبة على بعض السلع مثل سيارات الركوب، أو الطعن في تطبيق الضريبة على السلع المصدرة أو المستوردة إلى تلك المناطق.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
كما تخضع ضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات الواردة لهذه المشروعات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به داخل المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة عدا سيارات الركوب.	معتمداً من الهيئة العامة للاستثمار أو الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية . ٢- خطاب صادر من الهيئة العامة للاستثمار أو الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية مختوم بخاتم شعار الجمهورية يفيد بأن السلع والخدمات الموضحة بالبند (١) لازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروع داخل تلك الأماكن . ٣- صورة شهادة الصادر (نموذج ١٣ جمارك) أو إذن الإفراج الموحد S.A.D، المتضمن بيانات تفصيلية عن طبيعة السلعة المصدرة بما يفيد إتمام التصدير خلال الفترة الضريبية، ويجب أن تكون هذه الصورة معتمدة من الجمارك ، ومختومة بخاتم شعار الجمهورية . ثالثاً : تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة الواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة عند الإفراج عنها من الجمارك . ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي ، وفي حالة خروج تلك السلع بحالتها من المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة إلى السوق المحلي داخل البلاد ، لا تحسب الضريبة إلا على قيمة الضريبة الجمركية المستحقة عليها . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق أحكام المادتين رقمي (٦) و(٧) من القانون يراعى ما يأتي: أولاً : تخضع للضريبة بسعر (صفر) ما تستورده من الخارج مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن، وفقاً للأنظمة الجمركية المتبعة في هذا الشأن وذلك عدا سيارات الركوب. ثانياً : تخضع للضريبة بسعر صفر ما تستورده من السوق المحلي مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن، عدا سيارات	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الركوب، وذلك شريطة أن يقدم البائع المسجل لدى المصلحة المستندات الآتية : صورة فاتورة بيع السلعة المصدرة للمنطقة الحرة محدد بها على سبيل الحصر (صنف - كمية - قيمة)، أو صورة عقد الخدمة المؤداة معتمداً من الهيئة العامة للإستثمار. خطاب صادر من الهيئة العامة للإستثمار ومختوماً بخاتم شعار الجمهورية يفيد بأن السلع والخدمات الموضحة بالبند (١) لازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروع داخل المنطقة الحرة. صورة شهادة الصادر (نموذج ١٣ جمارك) المتضمنة بيانات تفصيلية عن طبيعة السلعة المصدرة بما يفيد إتمام التصدير خلال الفترة الضريبية، ويجب أن تكون هذه الصورة معتمدة من الجمارك، ومختومة بخاتم شعار الجمهورية. ثالثاً: تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة الواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة عند الإفراج عنها من الجمارك. ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي، وفي حالة خروج هذه السلع بحالتها من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد لاتحسب الضريبة الأعلى قيمة الضرائب الجمركية المستحقة عليها.	
(المادة ٧) : مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة (٦) من هذا القانون تستحق الضريبة علي ما يرد من سلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المناطق والمدن والأسواق الحرة ، والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة لاستهلاكها المحلي داخل هذه الأماكن . ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل		(المادة ٧) : يعالج النص مسألة فرض الضريبة على السلع والخدمات التي يتم توريدها إلى المناطق والمدن والأسواق الحرة، والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة. ينص على أن الضريبة تستحق على السلع والخدمات التي تُستورد إلى هذه الأماكن لاستهلاكها المحلي. كما يُعتبر الاستيراد بغرض التجارة داخل هذه المناطق بمثابة استهلاك محلي. النص أيضاً يوضح أن السلع والخدمات التي تُصنع في هذه المناطق وتُسحب للاستهلاك المحلي يتم معاملتها معاملة السلع المستوردة من الخارج. وأخيراً، يشير إلى أن اللائحة التنفيذية ستحدد الحدود والقواعد التي تنظم هذه الأحكام. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي . كما تستحق الضريبة علي ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون من المناطق والمدن والأسواق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة إلى السوق المحلية داخل البلاد . وتعامل الخدمات والسلع المصنعة في مشروعات المناطق والمدن الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة معاملة السلع المستوردة من الخارج عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المحلي . وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد المنظمة للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة والمادة (٦) من هذا القانون . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص المادة قبل التعديل: مع عدم الإخلال بما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة (٦) من هذا القانون، تستحق الضريبة على ما يرد من سلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المناطق والمدن والأسواق الحرة ، لاستهلاكها المحلي داخل هذه الأماكن . ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي . كما تستحق الضريبة على ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد . وتعامل		: يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بفرض الضريبة على السلع والخدمات التي يتم توريدها إلى المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية الخاصة لاستهلاكها المحلي، وكذلك في تحديد الضريبة على السلع المستوردة من هذه المناطق إلى السوق المحلية. يمكن أيضاً الاستناد إليه في القضايا المتعلقة بكيفية معاملة السلع والخدمات المصنعة في هذه المناطق عند سحبها للاستهلاك المحلي، أو الطعن في تطبيق الضريبة في هذه السياقات. كما يمكن استخدامه في تفسير أحكام اللائحة التنفيذية التي تنظم هذه القواعد.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الخدمات والسلع المصنعة في مشروعات المناطق والمدن الحرة معاملة السلع المستوردة من الخارج عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المحلي . وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد المنظمة للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة والمادة (٦) من هذا القانون.		
(المادة ٨) : في حالة التوقف عن ممارسة نشاط يتعلق بسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة أو تصفيته تستحق الضريبة على السلع التي في حوزة المسجل وقت التصرف فيها ، إلا إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه طبقاً لأحكام هذا القانون	(المادة ١٠) : في تطبيق حكم المادة (٨) من القانون، يقصد بالتوقف عن ممارسة النشاط الإنهاء الكلي للنشاط المتعلق بسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة أو تصفيته أو التنازل عنه للغير (الخلف). وفي هذه الحالة يجب على المسجل أن يخطر رئيس المأمورية المختصة كتابة بالتوقف في فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ توقفه عن ممارسة النشاط أو تصفيته أو التنازل عنه للغير بحسب الأحوال، وتستحق الضريبة وضريبة الجدول على ما في حوزته من سلع وخدمات وقت التصرف فيها. ولا تطبق هذه الأحكام إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه خلال المدة المذكورة.	(المادة ٨) : في حالة التوقف عن ممارسة نشاط يتعلق بسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة أو تصفيته تستحق الضريبة على السلع التي في حوزة المسجل وقت التصرف فيها ، إلا إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه طبقاً لأحكام هذا القانون
(المادة ٩) : مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون تخضع المبيعات المهربة والمبيعات التي تتم بالمخالفة للقواعد القانونية، حيث يحدد أن هذه المبيعات تخضع لفئات الضريبة السارية في تاريخ وقوع الجريمة أو المخالفة. وفي حال تعذر تحديد تاريخ وقوع المخالفة، يتم فرض الضريبة وفقاً للفئات السارية وقت ضبط المبيعات أو اكتشاف المخالفة. كما يشير النص إلى أن هذا لا يخل بالعقوبات المنصوص عليها في القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالمبيعات المهربة أو التي تتم بالمخالفة للقواعد الضريبية. يتم استخدامه في النزاعات المتعلقة بتحديد فئة الضريبة المستحقة على هذه المبيعات، خاصة في حال وجود صعوبة في تحديد تاريخ وقوع المخالفة. كما يمكن الاستناد إليه في القضايا التي		(المادة ٩) : يعالج النص مسألة المبيعات المهربة والمبيعات التي تتم بالمخالفة للقواعد القانونية، حيث يحدد أن هذه المبيعات تخضع لفئات الضريبة السارية في تاريخ وقوع الجريمة أو المخالفة. وفي حال تعذر تحديد تاريخ وقوع المخالفة، يتم فرض الضريبة وفقاً للفئات السارية وقت ضبط المبيعات أو اكتشاف المخالفة. كما يشير النص إلى أن هذا لا يخل بالعقوبات المنصوص عليها في القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالمبيعات المهربة أو التي تتم بالمخالفة للقواعد الضريبية. يتم استخدامه في النزاعات المتعلقة بتحديد فئة الضريبة المستحقة على هذه المبيعات، خاصة في حال وجود صعوبة في تحديد تاريخ وقوع المخالفة. كما يمكن الاستناد إليه في القضايا التي

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
		تتعلق بتطبيق العقوبات الضريبية أو في الطعن في فرض الضريبة على المبيعات المخالفة للقانون.

الفصل الثاني : القيمة

(المادة ١٠) : ١. تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة لبيع السلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة ولو كانت مستوردة ؛ هي القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر . ٢. تتضمن القيمة الواجب الإقرار عنها وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة، المبالغ الآتية : (أ) المبالغ التي يتم تحصيلها من المشتري أو متلقى الخدمة تحت أي مسمى طالما كانت بمناسبة بيع السلع أو أداء الخدمات. (ب) جميع المصاريف العرضية كتكاليف العمولة ، والتغليف ، والتستيف ، والنقل، والتأمين، المفروضة من قبل البائع على المشتري أو المستورد. ٣. في حالة بيع سلعة أو خدمة محلية أو مستوردة بين أشخاص مرتبطين يجب ألا تقل قيمة البيع عن السعر الذي يتم التعامل به بين شخصين غير مرتبطين وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل . ٤. في حالة البيع بالمقايضة تكون قيمة السلعة المتخذة أساساً لربط الضريبة هي سعرها وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل . ٥. تتحدد القيمة الواجب الإقرار عنها بالنسبة للسلع أو الخدمات للاستخدام الخاص على أساس	(المادة ١١) : في تطبيق أحكام المادة (١٠) من القانون، يراعى ما يأتي :- تكون القيمة الواجب الإقرار عنها، والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة لبيع السلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة ولو كانت مستوردة، هي المبالغ المدفوعة فعلاً، أو الواجب دفعها - بأية صورة من صور أداء الثمن - مقابل السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة الثابتة بالفاتورة الضريبية المحررة من البائع المسجل إلى مشتر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر. وتحسب القيمة الواجب دفعها في حالة بيع السلعة أو أداء الخدمة بدون مقابل، أو بقيمة أقل من سعرها، وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل . وتقبل الخصومات التجارية المتعارف عليها، وذلك في حالة ما إذا كان البيع من مسجل إلى مشتر مستقل عنه، بحيث يكون وعاء الضريبة هو القيمة المدفوعة فعلاً، ولا يسرى ذلك على الخصم المعلق على شرط أو الذي لا يظهر بالفاتورة الضريبية. في تطبيق حكم البند (٤) من المادة (١٠) من القانون، في حالة البيع بنظام المقايضة، تكون قيمة السلعة أو الخدمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة هي سعرها وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل. في تطبيق حكم البند (٦) من المادة (١٠) من القانون بالنسبة لمبيعات التقسيط، تتضمن القيمة المتخذة أساساً لربط الضريبة فوائد البيع بالتقسيط فيما يزيد على سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في تاريخ البيع، وفقاً للقواعد والإجراءات الآتية : أ- يجب أن يكون عقد البيع بالتقسيط محرراً من نسختين أصليتين، تودع إحداها لدى المكلف البائع، وأن يشتمل العقد على البيانات الأساسية للتعاقد وعلى الأخص اسم المسجل	(المادة ١٠) : يعالج النص تحديد القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تستخدم كأساس لربط الضريبة في سياق بيع السلع أو تقديم الخدمات، سواء كانت محلية أو مستوردة. يتناول النص كيفية حساب القيمة التي يتم فرض الضريبة عليها، ويشمل مجموعة من الحالات والتفاصيل المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات مثل المبيعات بين أشخاص مرتبطين، البيع بالمقايضة، المبيعات بالتقسيط، والسلع المستوردة، وغيرها. كما يتضمن تحديد قيمة السلع المستوردة عند الإفراج الجمركي، وقيمة المشغولات البلاستينية والذهبية، وقيم السلع والخدمات الواردة في الجدول المرفق للقانون، مع تحديد الإجراءات المتعلقة بكل حالة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا الضريبية التي تتعلق بحساب وتحديد قيمة الضريبة المفروضة على السلع والخدمات، خاصة في حالات التعاملات التجارية المعقدة مثل المقايضة، أو التعامل بين أشخاص مرتبطين، أو بيع السلع بالتقسيط. النص أيضاً قد يستخدم كأساس قانوني في الحالات التي تتعلق بتحديد القيمة الواجب الإقرار عنها للسلع المستوردة أو المحلية على أساس النظام الضريبي المعمول به.
--	--	---

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
إجمالي التكلفة وتحدد هذه القيمة بالنسبة إلى السلع أو الخدمات للاستهلاك الشخصي بالسعر وفقا لقوى السوق وظروف العمل ٦. تتضمن القيمة بالنسبة لمبيعات التقسيط المتخذة أساساً لربط الضريبة فوائد البيع بالتقسيط فيما يزيد على سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في تاريخ البيع وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات البيع بالتقسيط ٧. مع مراعاة حكم البند (٨) من هذه المادة تقدر قيمة السلع المستوردة من الخارج في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية بما فيها الخدمات المرتبطة بالسلعة المستوردة مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة، على ألا تقل القيمة الواجب الإقرار عنها عند بيعها في السوق المحلي عن القيمة المتخذة أساساً لربط الضريبة عند الإفراج الجمركي ما لم تكن هناك أسباب تجارية تبرر القيمة المخفضة، وتحدد اللائحة التنفيذية الأسباب التي تعد تجارية ٨. يكون وعاء الضريبة للسلع والخدمات المستوردة من المناطق والمدن الحرة كامل قيمة السلعة شاملاً قيمة المكونات الأجنبية والمحلية والضريبة الجمركية المحصلة عليها وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة. ٩. تكون القيمة التي تتخذ أساساً لربط الضريبة على بيع المشغولات البلاتينية والذهبية والفضية	وعنوانه ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه، ومواصفات السلعة وسعر البيع، وما أدى منه حالاً والمؤجل منه ومدة التقسيط ومقدار كل قسط وميعاده وشروط الوفاء بالثمن. ب - يجب أن يزيد سعر البيع بنظام التقسيط عن قيمة السلعة، وذلك وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل. ج- يجب فصل قيمة فائدة التقسيط عن قيمة السلعة الواردة بالفاتورة الضريبية. د- أن يكون من الشروط الأساسية بالعقد الاتفاق على سداد الثمن على أقساط تتفق وطبيعة المبيع، وظروف التعاقد. هـ - يجب أن يمسك البائع دفاتر وحسابات منتظمة . في تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من هذه اللائحة، تتحدد قيمة الخدمة على أساس إجمالي التكلفة. في تطبيق أحكام البند (٧) من المادة (١٠) من القانون، يكون وعاء الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج والمعفاة من الضريبة الجمركية كلياً هي القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب والرسوم الأخرى، فيما عدا الضريبة الجمركية المعفاة منها. وفي حالة الإعفاء الجزئي من الضريبة الجمركية أو تخفيض هذه الضريبة، فإن وعاء الضريبة يكون هو القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضريبة الجمركية المخفضة وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى، وبما لا يخل بمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لما يرد بالاتفاقيات الدولية. وفي جميع الأحوال على مصلحة الجمارك تحصيل الضريبة على الخدمات الخاضعة للضريبة بما فيها النولون التي تؤدي على السلع المستوردة سواء كانت تلك السلع خاضعة أو معفاة بذات الفئة المقررة قانوناً على الخدمة. وفي تطبيق حكم البند ذاته تكون الأسباب التجارية التي تبرر تخفيض القيمة على النحو الآتي: أ- انخفاض القيمة السوقية للسلعة أو الخدمة، كنتيجة لوجود بدائل ذات آليات أو تقنيات أعلى أو انخفاض أسعارها عالمياً. ب- الرواكد. ج- البضاعة	مختصر شرح المادة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
والأحجار الكريمة بقيمة التشغيل (المصنعية) ويكون وعاء الضريبة عند الإفراج الجمركي على المشغولات المستوردة هو قيمة المصنعية التي تحددها مصلحة الجمارك مضافا إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة وتحدد اللائحة التنفيذية ما يعتبر من الأحجار الكريمة وقواعد حساب قيمة التشغيل المصنعية. ١٠. تكون القيمة التي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة لمبيعات السلع والخدمات الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون على النحو الآتي : أولاً: بالنسبة لمبيعات السلع والخدمات المحلية: القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور مضافاً إليها ضريبة الجدول . ثانياً: بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة : (أ) السلع المستوردة : القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة، وضريبة الجدول (ب) الخدمات المستوردة : القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور مضافاً إليها ضريبة الجدول . ١١. تكون القيمة التي تتخذ أساساً لربط الضريبة على السلع الجديدة التي يشتريها المكلف ثم يقوم ببيعها بعد استعمالها محلياً لمدة لا تقل عن سنتين بواقع ٣٠٪ من	التالفة أو المعيبة. وذلك كله شريطة توافر المستندات التي تؤيد أى من هذه الأسباب موضحاً بها اسم المشتري ورقم تسجيله إن كان مسجلاً، أو رقمه الضريبي أو رقم تحقيق الشخصية. وفي جميع الأحوال يجب أن لا تكون تلك السلع قد سبق للمسجل استعمالها في تطبيق حكم البند (٨) من المادة (١٠) من القانون، عند دخول السلع المصنعة في المناطق الحرة إلى داخل البلاد تحسب الضريبة عليها طبقاً للأسس المتخذة لتحصيل الضريبة الجمركية مع مراعاة أن يكون وعاء الضريبة هو كامل قيمة السلعة مضافاً إليها الضريبة الجمركية المستحقة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة. في تطبيق حكم البند (٩) من المادة (١٠) من القانون، يعتبر من الأحجار الكريمة الماس وغيره مما ورد بشأنها بملاحظات ونصوص البنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجدول التعريفات الجمركية. ويكون حساب قيمة التشغيل (المصنعية) بالنسبة للمشغولات البلاتينية والذهبية والفضية والأحجار الكريمة في تطبيق حكم ذلك البند بواقع الفرق بين السعر المعلن للجرام والقيمة الواردة بالفاتورة. ولرئيس المصلحة وضع قواعد إجرائية لتحصيل الضريبة على المشغولات البلاتينية والذهبية والفضية والأحجار الكريمة مع شعبي تجار وصناع المشغولات الذهبية والفضية تتفق وطبيعة هذا النشاط . في تطبيق حكم البند (١١) من المادة (١٠) من القانون، يشترط ما يأتي:- أ) أن يكون المكلف هو الذي اشترى السلعة، وأن تكون هذه السلعة جديدة ولم يسبق استعمالها من قبل. ب) أن يستعملها المكلف محلياً مدة لا تقل عن سنتين. ج) أن يتم بيعها بمعرفة المكلف. وذلك مع عدم إعمال قواعد الخصم المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون إعتباراً من تاريخ البيع حال عدم استكمال خصم كامل الضريبة المستحقة على تلك السلعة عند شرائها جديدة. وإذا لم يتوافر أى من الشروط	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
القيمة البيعية مع عدم أعمال احكام الخصم المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون عند البيع . ١٢ . للوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أن يصدر قوائم بقيم بعض السلع أو الخدمات أو وضع أسس محاسبية تتخذ أساساً لربط الضريبة.	المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا البند يكون وعاء الضريبة هو كامل القيمة البيعية. ولايسرى حكم البند ذاته على الحالات الآتية : (أ) بيع السلع المستعملة في السوق المحلي. (ب) السلع المستوردة مستعملة في الخارج أو في المناطق الحرة. (ج) الفضلات والخردة . إذا نتج عن المعاملات فيما بين مسجل ومسجل آخر تعديل في القيمة السابق سداد الضريبة عليها من زيادة أو نقص بعد تقديم الإقرار يتبع الآتي : أولاً - إذا كانت القيمة قد عدلت بالزيادة : فعلى كل من البائع والمشتري اظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالي لهذه الواقعة، وذلك على النحو التالي: (أ) على البائع إضافة الزيادة في الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة للمصلحة بإقراره. (ب) على المشتري خصم الزيادة من الضريبة المستحقة على مبيعاته باعتبارها ضريبة على المدخلات أو المشتريات السابق تحميلها بالضريبة. ثانياً - إذا كانت القيمة قد عدلت بالنقص: فعلى كل من البائع والمشتري اظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالي لهذه الواقعة على النحو التالي : (أ) على البائع : خصم قيمة النقص من الضريبة المستحقة على مبيعاته من إقراره. (ب) على المشتري : إضافة قيمة النقص في الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة بإقراره بشرط أن يكون لدى المشتري دليل كتابي يؤيد حدوث النقص في الثمن. ويجب أن تكون إشعارات الخصم والإضافة مبينا بها عنوان البائع ورقم تسجيله وإسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة الضريبية الأصلية وتاريخها وكافة البيانات اللازمة التي تتعلق بتنزيل أو زيادة الثمن وقيمة مبلغ التنزيل أو الإضافة وبيان مفصل بالضريبة المستنزلة أو المضافة، على أن يكون إشعار الخصم أو الإضافة مؤرخا ويحمل رقما مسلسلأ. وفي جميع الأحوال يكون للمصلحة الحق في تقدير ثمن السلعة أو	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الخدمة الخاضعة للضريبة، مسترشدة بكافة المعايير الموضوعية لتحديد القيمة، وفقا لقوى السوق وظروف التعامل، في ضوء ما يتوافر لدى المصلحة من مبررات للتقدير.	
(المادة ١١) : تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلع أو الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبريا والمحددة الربح. وتعديل أسعار العقود المبرمة بين مكلفين أو بين أطراف أحدها مكلف والساوية وقت فرض الضريبة وضريبة الجدول أو عند تعديل فئاتها بذات قيمة عبء الضريبة أو تعديلها وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة.	(المادة ١٢) : في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١١) من القانون تعدل أسعار العقود التي أبرمت قبل العمل بالقانون وينتهي تنفيذها بعد العمل بالقانون بما في ذلك العقود المستمرة، ويقتصر التعديل على الجزء الذي تم تنفيذه من العقد بعد العمل بالقانون. ويكون تعديل أسعار العقود بذات قيمة عبء الضريبة في تاريخ العمل بالقانون أو تعديله، وذلك دون الإخلال بشروط التعاقد. وفي حالة إمتناع جهات الإسناد الحكومية عن تعديل أسعار العقود المشار إليها، تقوم وزارة المالية باستقطاع الضريبة وضريبة الجدول من مستحقات أو من موازنات تلك الجهات. لا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على عقود النشاط السياحي المبرمة قبل العمل بالقانون والتي تنفذ خلال الموسم محل التعاقد فقط إلى نهايته، بشرط أن يقدم المكلف ما يثبت التعاقد قبل العمل بأحكام القانون وذلك خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة.	(المادة ١١) : النص يتناول كيفية إضافة قيمة الضريبة إلى أسعار السلع والخدمات، بما في ذلك السلع والخدمات التي يتم تسعيرها جبريا أو تحديد الربح لها. كما يشير النص إلى كيفية تعديل أسعار العقود بين المكلفين أو بين أحد الأطراف المكلفين عند فرض الضريبة أو تعديل فئاتها، وذلك بما يعكس عبء الضريبة أو تعديلها. كما يتضمن النص تحديد لائحة التنفيذ لآلية تطبيق هذه التعديلات. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتعديل أسعار العقود أو تحديد كيفية إضافة الضريبة على السلع والخدمات، خاصة في حالات فرض أو تعديل ضريبة الجدول. أيضا، يمكن استخدامه في القضايا التي تتعلق بتطبيق التعديلات الضريبية على العقود المبرمة بين الأطراف قبل فرض الضريبة أو تعديلها، مثل حالات النزاع بين المكلفين بشأن كيفية احتساب الضريبة أو تعديل الأسعار التعاقدية وفقا للضريبة المفروضة.

الفصل الثالث : الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات

(المادة ١٢) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة، على أن تتضمن اسم المشتري ورقم تسجيله إن كان مسجلا، وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي تتضمنها الفواتير	(المادة ١٣) : في تطبيق أحكام المادة (١٢) من القانون، يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية ورقية أو إلكترونية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة، وذلك وفقا للضوابط الآتية : ١ - أن تكون الفواتير من أصل وصورة، يسلم الأصل للمشتري وتحفظ الصورة لدى المسجل. ٢ - أن تكون الفواتير مرقمة بأرقام متسلسلة طبقا لتواريخ تحريرها وخالية من الشطب والكشط . ٣ - أن تتضمن الفاتورة الضريبية البيانات الآتية : * رقم	
--	---	--

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
والإجراءات التي تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها، ومراجعتها. وللوزير وضع نظم مبسطة لأغراض ربط الضريبة وضريبة الجدول للمنشآت التي يتعذر عليها إصدار فواتير ضريبية عند كل عملية بيع. كما يجوز للوزير أو من يفوضه في بعض الحالات إلزام المسجل عدم إصدار أية فواتير عن سلعة أو خدمة خاضعة للضريبة وضريبة الجدول ما لم تكن الفواتير معتمدة من المصلحة.	مسلسل الفاتورة، تاريخ تحريرها. * اسم المسجل وعنوانه ورقم التسجيل. * اسم المشتري وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي أو رقمه القومي إن لم يكن لديه رقم تسجيل ضريبي. * بيان السلعة المباعة أو الخدمة المؤداة وقيمتها وفئة الضريبة المقررة وقيمتها مع بيان إجمالي قيمة الفاتورة. ٤ - أن يتم تسجيل بيانات الفاتورة بالسجل المعد لذلك لدى المسجل أولا بأول. وفي حالة إلغاء الفاتورة يلتزم المسجل بالإحتفاظ بأصل الفاتورة الملغاة وجميع صورها. ويجوز بقرار من الوزير تعديل تلك البيانات أو إصدار نماذج لفواتير ضريبية تتفق مع طبيعة نشاط بعض المسجلين أو وضع ضوابط أخرى لها. وللجمعيات التعاونية الإنتاجية والجمعيات التي تتبعها أسر منتجة والتي تقوم بشراء مستلزمات الإنتاج وبيعها لأعضائها المسجلين من الحرفيين، وأصحاب الورش، والمصانع الصغيرة، والأسر المنتجة، أن تحرر للعضو بياناً مع فاتورة البيع، يوضح فيه أن مستلزمات الإنتاج مشترة بموجب فاتورة ضريبية من منتج أو مستوردين أو تجار مسجلين، وأنه سبق للجمعية سداد الضريبة عنها مع تحديد قيمتها وفئة الضريبة المقررة عليها بموجب فاتورة ضريبية. ويعتبر هذا البيان بالنسبة لأعضاء الجمعيات المذكورة مستنداً لإجراء الخصم المنصوص عليه في المادة (٢٢) من القانون. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
(المادة ١٣) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: يلتزم المسجل بإمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة		

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
يدويا أو اليكترونيا يسجل فيها أولاً بأول العمليات التي يقوم بها، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات والدفاتر والمستندات بما فيها صور الفواتير لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التي أجري فيها القيد بهذه السجلات والدفاتر. وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد والإجراءات والسجلات والدفاتر التي يلتزم المسجل بإمساکها يدويا أو اليكترونيا، والبيانات التي يتعين إثباتها فيها والمستندات التي يجب الاحتفاظ بها		
	(المادة ١٥ :) يجب أن تكون صفحات كل دفتر من الدفاتر والسجلات المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذه اللائحة خالية من أى فراغ أو كتابة فى الحواشى. ويعتد بقوائم البيانات شريط آلة تسجيل النقد التي تتعلق بمقدار الضريبة في حالة استخدام المسجل ماكينات تسجيل النقدية، أو أجهزة البيع الإلكترونية، ويصدر رئيس المصلحة القواعد والإجراءات التي تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها ومراجعتها. ويجب أن يحتفظ المسجل بتلك الدفاتر والسجلات وصور الفواتير ومستندات البيانات الخاصة بشريط آلة تسجيل النقد والبيع الإلكتروني لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التي أجرى فيها القيد . *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .	
(المادة ١٤) : يكون للمصلحة الحق في تقدير الضريبة عن الفترة الضريبية التي لم يقدم المسجل عنها الإقرار مع بيان الأسس التي استندت إليها في التقدير . *مضافة بموجب قانون رقم ٣ لسنة	(المادة ١٦ :) في تطبيق أحكام المادة (١٤) من القانون، على كل مسجل أن يقدم للأمورية المختصة إقرارا إلكترونيا شهريا عن الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو أحدهما، حسب الأحوال، عبر البوابة الإلكترونية	(المادة ١٤) : النص يتناول حق المصلحة (الجهة الضريبية) في تقدير الضريبة على الفترات الضريبية التي لم يقدم فيها المسجل الإقرار الضريبي. كما يشير النص إلى ضرورة أن تقوم المصلحة بتوضيح الأسس التي استندت إليها في عملية التقدير. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
٢٠٢٢. *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: على كل مسجل أن يقدم للمصلحة إقراراً شهرياً عن الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو احدهما بحسب الأحوال وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهرين التاليين لانتهاء الفترة الضريبية على أن يقدم إقرار شهر أبريل وتؤدي الضريبة وضريبة الجدول عنه في موعد غايته الخامس عشر من شهر يونيو كما يلتزم المسجل بتقديم هذا الإقرار ولو لم يكن قد حقق ببوعاً أو أدى خدمات خاضعة للضريبة خلال الفترة الضريبية. وإذا لم يقدم المسجل الإقرار في الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة يكون للمصلحة الحق في تقدير الضريبة عن الفترة الضريبية مع بيان الأسس التي استندت إليها في التقدير، وذلك كله دون إخلال بالمساءلة الجنائية.	لمصلحة الضرائب المصرية، وذلك اعتباراً من يناير ٢٠١٩. ويقدم الإقرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال الشهرين التاليين لانتهاء كل فترة ضريبية، مقترناً بسداد الضريبة وضريبة الجدول أو إحداهما، بحسب الأحوال، وتلتزم الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من (٥٠٪) من رأسمالها بأن تقدم الإقرار وسداد الضريبة وضريبة الجدول في موعد غايته اليوم الأول من الشهر الثاني لانتهاء الفترة الضريبية لكل إقرار. وفي جميع الأحوال يجب أن يقدم إقرار شهر أبريل وتؤدي الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداهما، بحسب الأحوال، في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو. وإذا وافق انتهاء المدة المقررة لتقديم الإقرار عطلة رسمية فيعتبر أول يوم عمل تال عطلة متمماً لهذه المدة. ويجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه بالنسبة لبعض المصدرين أو المستوردين أو بعض مؤدي الخدمات الذين يقومون بالتصدير أو الاستيراد أو أداء الخدمة مرة واحدة أو مرتين في السنة الموافقة على الاكتفاء بتقديم الإقرار من الشهر الذي تتم فيه عملية التصدير أو الاستيراد أو أداء الخدمة إذا ما اقترنت بواقعة بيع خلال هذه الفترة أو سداد مقابل تأدية الخدمة في ذات الفترة دون حاجة إلى تقديم إقرار شهري. وفي جميع الأحوال يجب ألا يقل عدد الإقرارات التي يقدمها أي من المسجلين خلال السنة عن أربعة إقرارات ضريبية. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠. *معدلة بقرار وزير المالية رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠١٩، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق أحكام المادة (١٤) من القانون، على كل مسجل أن يقدم للمأمورية المختصة إقراراً إلكترونياً شهرياً عن الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداهما، حسب الأحوال، عبر البوابة	النص في القضايا المتعلقة بعدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد من قبل المسجل. في هذه الحالة، يحق للجهة الضريبية تقدير الضريبة بناءً على أسس معينة، ويمكن الاستناد إليه في النزاعات القانونية بين المكلف والمصلحة بشأن تقدير الضريبة في حال عدم التزام المكلف بتقديم الإقرار.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية، وذلك اعتباراً من يناير ٢٠١٩ . ويقدم الإقرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال الشهرين التاليين لانتهاؤ كل فترة ضريبية، مقترنا بسداد الضريبة وضريبة الجدول أو إحداهما، بحسب الأحوال، وتلتزم الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من (٥٠٪) من رأسمالها بأن تقدم الإقرار وسداد الضريبة وضريبة الجدول في موعد غايته اليوم الأول من الشهر الثاني لانتهاؤ الفترة الضريبية لكل إقرار. وفي جميع الأحوال يجب أن يقدم إقرار شهر أبريل وتؤدي الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداهما، بحسب الأحوال، في موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونية . وإذا وافق انتهاء المدة المقررة لتقديم الإقرار عطلة رسمية فيعتبر أول يوم عمل تال عطلة متمماً لهذه المدة. ويجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه بالنسبة لبعض المصدرين أو المستوردين أو بعض مؤدي الخدمات الذين يقومون بالتصدير أو الاستيراد أو أداء الخدمة مرة واحدة أو مرتين في السنة الموافقة على الاكتفاء بتقديم الإقرار من الشهر الذي تتم فيه عملية التصدير أو الاستيراد أو أداء الخدمة إذا ما اقترنت بواقعة بيع خلال هذه الفترة أو سداد مقابل تأدية الخدمة في ذات الفترة دون حاجة إلى تقديم إقرار شهري . *معدلة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨ . *معدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠١٧ .	
(المادة ١٥) : وإذا قامت المصلحة بتعديل الأقرار بعد مضي السنوات الثلاث الأولى من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمه لا يجوز لها حساب الضريبة الإضافية عن الفترة التالية لانتهاؤ مدة السنوات الثلاث المشار إليها وحتى تاريخ إخطار	(المادة ١٧) : في تطبيق أحكام المادة (١٥) من القانون، للأمورية المختصة تعديل الإقرارات المقدمة في حالة عدم مطابقتها من واقع أى بيانات أو مستندات وإتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل ما يستحق من ضريبة وضريبة جدول طبقاً لأحكام القانون، وبمراعاة ما يأتي : ١ - في حالة قيام الأمورية المختصة بتعديل الإقرار وإخطار	(المادة ١٥) : النص يعالج حالات تعديل الإقرار الضريبي من قبل المصلحة (الجهة الضريبية) بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديم الإقرار. ويشير إلى أنه في حال تعديل الإقرار بعد هذه الفترة، لا يجوز للمصلحة حساب الضريبة الإضافية (أي الغرامات أو الفوائد التأخيرية) عن الفترة التي تلي انتهاء تلك الثلاث سنوات وحتى تاريخ إخطار المسجل بالتعديل. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المسجل بهذا التعديل. *ألغيت مادة ١٥ عدا الفقرة الثانية بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل التعديل: على المصلحة تعديل الإقرار الذي يقدمه المسجل إذا تبين لها أن قيمة الضريبة الواجب على المسجل الإقرار عنها تختلف عن ما ورد بهذا الإقرار عن اية فترة ضريبية وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديم الإقرار عن الفترة الضريبية وفقا لحكم المادة ١٤ من هذا القانون وإذا قامت المصلحة بتعديل الإقرار بعد مضي السنوات الثلاث الأولى من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمه لا يجوز لها حساب الضريبة الإضافية عن الفترة التالية لانتهاء مدة السنوات الثلاث المشار إليها وحتى تاريخ اخطار المسجل بهذا التعديل وتخطر المصلحة المسجل بالتعديل والاسس التي استندت عليها على النموذج المعد لهذا الغرض بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول أو بآية إلكترونية لها حجية في الإثبات وفقا لقانون التوقيع الإلكتروني أو بآية وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني ولصاحب الشأن في جميع الأحوال الطعن في تقدير المصلحة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون	المسجل بذلك خلال الثلاث السنوات الأولى التي تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانونا لتقديم الإقرار، يتم حساب الضريبة الإضافية من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانونا لتقديم الإقرار وحتى تاريخ السداد. ٢ - في حالة قيام المأمورية المختصة بتعديل الإقرار بعد مضي الثلاث سنوات المشار إليها وقيام المسجل بالسداد في التاريخ المحدد بالإخطار، يتم حساب الضريبة الإضافية عن مدة الثلاث السنوات المذكورة فقط، وفي حالة عدم قيام المسجل بالسداد أو قيامه بالسداد بعد التاريخ المحدد بالإخطار، يتم حساب الضريبة الإضافية عن الثلاث سنوات، بالإضافة إلى الفترة من تاريخ الإخطار وحتى تاريخ السداد. *الفقرة الأخيرة ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، نص الفقرة :- (وتخطر المأمورية المختصة المسجل بالتعديل والاسس التي استندت عليها على نموذج رقم ١٥ ض.ق.م) بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول أو بآية إلكترونية لها حجية في الإثبات وفقا لقانون التوقيع الإلكتروني، أو بآية وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني.)	الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بتعديل الإقرار الضريبي بعد مرور ثلاث سنوات من انتهاء فترة تقديمه. يمكن استخدام هذا النص في النزاعات القانونية بين المكلف والمصلحة في حال محاولة المصلحة فرض ضريبة إضافية أو غرامات بعد مرور تلك الفترة، حيث يحدد النص أن المصلحة لا يمكنها ذلك بعد مضي ثلاث سنوات من انتهاء المدة.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الفصل الرابع : التسجيل		
(المادة ١٦) : على كل شخص طبيعي أو اعتباري يبيع سلعة أو يؤدي خدمة خاضعة للضريبة بلغ أو جاوز إجمالي قيمة مبيعاته على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه، أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ رقم مبيعاته حد التسجيل، وأما من تبلغ قيمة مبيعاته هذا المبلغ بعد تاريخ العمل بهذا القانون في أية سنة مالية أجزء منها فعليه أن يتقدم للمصلحة لتسجيل اسمه على النحو المشار إليه، ولا يسري الالتزام بالتسجيل على الشخص الطبيعي الذي لا يباشر نشاط بيع سلعة أو أداء خدمة إذا بلغت مبيعاته الحد المشار إليه وعلي كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بقصد الاتجار أو مصدر أو وكيل توزيع أن يسجل نفسه لدى المصلحة مهما كان حجم معاملاته. ويجوز بقرار من الوزير تعديل حد التسجيل المشار إليه. *ألغيت الفقرتين الثالثة والرابعة بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل التعديل: على كل شخص طبيعي أو اعتباري يبيع سلعة أو يؤدي خدمة خاضعة للضريبة بلغ أو جاوز إجمالي قيمة	(المادة ١٨) : في تطبيق أحكام المادة (١٦) من القانون، على المذكورين أدناه القيام بالآتي: (أ) كل منتج أو تاجر أو مؤدى خدمة خاضعة للضريبة بلغ أو جاوز إجمالي رقم مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بالقانون خمسمائة ألف جنيه أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ ض.ق.م). ويتعين على كل مكلف توفرت بشأنه شروط التسجيل في أية سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بالقانون أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ رقم مبيعاته حد التسجيل. (ب) كل مستورد بقصد الاتجار، أو مصدر، أو وكيل توزيع لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم معاملاته أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ ض.ق.م). وفي جميع الأحوال، يتعين على المأمورية المختصة إخطار المكلف بالتسجيل خلال الأربعة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب التسجيل، وتسرى عليه أحكام القانون إعتباراً من تاريخ التسجيل. (المادة ١٩) : تتبع القواعد والإجراءات التالية لتسجيل المكلفين: ١ - يقدم المكلف أو من يمثله قانوناً طلب التسجيل إلى المأمورية المختصة. ٢ - تقوم المأمورية المختصة بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة، وإذا تبين للمأمورية عدم استيفائه للبيانات تقوم بقبيل هذا الطلب بصفة مبدئية مع إخطار المكلف على النموذج (رقم ٢ ض.ق.م) لاستيفاء البيانات خلال المدة التي تحددها المأمورية في هذا الإخطار. ٣ -	(المادة ١٦) : النص يعالج التسجيل الضريبي للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يبيعون سلعاً أو يؤدون خدمات خاضعة للضريبة. يتناول الحالات التي يجب فيها على الأشخاص التقدم إلى المصلحة لتسجيل أنفسهم إذا بلغت مبيعاتهم حداً معيناً (٥٠٠ ألف جنيه) خلال الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بالقانون أو بعده. كما يتضمن النص استثناءات لحالات الأشخاص الذين لا يمارسون النشاط التجاري بالرغم من بلوغ مبيعاتهم الحد المحدد. النص أيضاً يتحدث عن الاستيراد والتوزيع، حيث يفرض التزاماً بالتسجيل على كل مستورد أو مصدر أو وكيل توزيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة. كما يتيح النص تعديل حد التسجيل من قبل الوزير بقرار. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالتسجيل الضريبي للأشخاص الذين يبيعون سلعاً أو يؤدون خدمات خاضعة للضريبة. يمكن استخدامه في حالات النزاع حول الالتزام بالتسجيل إذا كانت مبيعات شخص ما قد بلغت الحد المحدد أو في حال لم يتم بتسجيل نفسه ضمن المدة المحددة. النص أيضاً قد يُستخدم في النزاعات حول استيراد أو توزيع السلع والخدمات حيث يفرض التسجيل على المستوردين أو الوكلاء. يمكن الاستناد إليه أيضاً في الحالات التي تتعلق بتعديل حد التسجيل بقرار من الوزير.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
مبيعاته على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثني عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه، أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ رقم مبيعاته حد التسجيل، وأما من تبلغ قيمة مبيعاته هذا المبلغ بعد تاريخ العمل بهذا القانون في أية سنة مالية أجزء منها فعليه أن يتقدم للمصلحة لتسجيل اسمه على النحو المشار إليه، ولا يسري الالتزام بالتسجيل على الشخص الطبيعي الذي لا يباشر نشاط بيع سلعة أو أداء خدمة إذا بلغت مبيعاته الحد المشار إليه وعلي كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بقصد الاتجار أو مصدر أو وكيل توزيع أن يسجل نفسه لدى المصلحة مهما كان حجم معاملاته. ويتعين على المصلحة إخطار المكلف بالتسجيل خلال الأربعة عشر يوماً التالية لتاريخ طلب التسجيل وتسري عليه أحكام هذا القانون من تاريخ التسجيل وفي حالة عدم تقدم المكلف للمصلحة للتسجيل يعد مسجلاً بحكم القانون وتسري عليه أحكامه من تاريخ بلوغ قيمة مبيعاته من السلع أو الخدمات حد التسجيل، مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٦٨ من هذا القانون ويجوز بقرار من الوزير تعديل حد التسجيل المشار إليه	تقيد الأمورية المختصة بطلبات التسجيل المستوفاة، والتي يتم استيفاؤها، في السجل المعد لهذا الغرض. ٤ - تحدد المصلحة رقم التسجيل للمكلف، وتصدر له شهادة تسجيل (نموذج رقم ٣ ض. ق. م)، ويخطر بها رفق (النموذج رقم ٤ ض. ق. م) لوضعها في مكان ظاهر بالمنشأة. ٥ - بالنسبة للمكلفين الذين لم يتقدموا للتسجيل يعدوا مسجلين بحكم القانون وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من القانون من تاريخ بلوغ قيمه مبيعاتهم حد التسجيل، وتسري عليهم أحكام التسجيل من هذا التاريخ، وعلى الأمورية المختصة إخطارهم بنموذج التسجيل. (المادة ٢٠ :) لا تسري أحكام التسجيل المنصوص عليها في المادتين رقمي (١٨)، (١٩) من هذه اللائحة على الفئات الآتية : ١ - المنتجون أو المستوردون أو مودو الخدمات أو التجار الذين يقتصر نشاطهم على سلع أو خدمات معفاة. ٢ - التجار الذين يقتصر نشاطهم على السلع والخدمات التي تخضع لضريبة الجدول فقط. ٣ - الشخص الطبيعي غير المكلف الذي لا يباشر نشاط بيع سلعة أو أداء خدمة والذي بلغت مبيعاته الحد المشار إليه في المادة (١٦) من القانون.	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ١٧) : علي كل شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة ، يقوم ببيع سلع أو أداء خدمات خاضعة للضريبة لشخص غير مسجل داخل البلاد ولا يمارس نشاطاً من خلال منشأة دائمة في مصر ، التقدم بطلب للتسجيل بموجب نظام تسجيل الموردين المبسط الذي تحدده اللائحة التنفيذية . ويجب علي الأشخاص الاعتباريين الذين لا يبيعون سلعاً أو لا يقدمون خدمات خاضعة للضريبة ولكنهم يخضعون للالتزام بحساب الضريبة علي الخدمات المستوردة وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٣٢) من هذا القانون التقدم بطلب للمصلحة من أجل التسجيل لأغراض نظام التكاليف العكسي . وتسري أحكام هذه المادة علي الخدمات خلال مدة ستة أشهر من تاريخ العمل بنظام تسجيل الموردين المبسط المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ويسري علي السلع خلال مدة لا تتجاوز عامين من تاريخ العمل بهذا النظام . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص المادة قبل التعديل: يجب علي كل شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة ، يقوم ببيع سلع أو أداء خدمات خاضعة للضريبة لشخص غير مسجل داخل البلاد ولا يمارس نشاطاً من خلال منشأة دائمة في مصر ، أن يعين ممثلاً أو وكيلًا عنه في مصر يكون مسنولاً عن القيام بجميع التزامات المكلف المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك	(المادة ٢١) : في تطبيق أحكام المادة (١٧) من القانون يتم اتباع القواعد والإجراءات التالية لتسجيل الشخص غير المقيم وغير المسجل على البوابة الإلكترونية الخاصة بالمصلحة بنظام تسجيل الموردين المبسط : ١- أن يتم تقديم طلب التسجيل على البوابة الإلكترونية الخاصة بالمصلحة من الشخص غير المقيم وغير المسجل أو من يمثله على نموذج (١/١٢). ٢- يتم مراجعة طلب التسجيل للتأكد من تضمنه جميع البيانات المطلوبة ، وفي حال عدم استيفاء هذه البيانات يتم تسجيل الطلب بصفة مؤقتة ، ويتم إخطار الشخص غير المقيم وغير المسجل أو من يمثله عبر البريد الإلكتروني لاستكمال البيانات غير المستوفاة خلال الفترة التي تحددها المصلحة بالإخطار . ٣- تقوم المصلحة بتسجيل الطلبات المستوفاة أو الطلبات قيد الاستيفاء في السجل المخصص لهذا الغرض . ٤- يتم إصدار رقم تسجيل للشخص غير المقيم وغير المسجل ، وتصدر شهادة تسجيل نموذج رقم (٣ ض ق م) ، ويتم إخطاره بذلك بموجب نموذج رقم (١/١٣ ض ق م). ٥- بالنسبة للأشخاص غير المسجلين من غير المقيمين الذين لا يتقدمون بطلب للتسجيل بنظام تسجيل الموردين المبسط ، فيتم التعامل معهم بوصفهم مسجلين بهذا النظام بدءاً من تاريخ وصول قيمة مبيعاتهم حد التسجيل ويتم تسجيلهم في السجل المشار إليه ، ويتم إخطارهم بذلك من المصلحة بموجب نموذج رقم (١/١٣ ض ق م). *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق أحكام المادتين رقمي (١٧) و(٣٢) من القانون يشترط أن يكون تعيين الممثل أو الوكيل عن الشخص غير المقيم وغير المسجل بالمصلحة بموجب توكيل رسمي أو عرقي مصدق عليه لدى السفارة المصرية في الدولة التي يقيم بها الموكل، وأن يكون الوكيل أو	(المادة ١٧) : النص يعالج التسجيل الضريبي للأشخاص غير المقيمين أو غير المسجلين في المصلحة والذين يقومون ببيع سلع أو تقديم خدمات خاضعة للضريبة لشخص غير مسجل داخل البلاد أو لا يمارسون نشاطاً من خلال منشأة دائمة في مصر. النص يفرض عليهم التقدم بطلب للتسجيل بموجب نظام تسجيل الموردين المبسط الذي تحدده اللائحة التنفيذية. كما يعالج النص التسجيل لأغراض التكاليف العكسي للأشخاص الاعتباريين الذين لا يبيعون سلعاً أو يقدمون خدمات خاضعة للضريبة ولكنهم مطالبون بحساب الضريبة على الخدمات المستوردة. النص يحدد فترات زمنية محددة لتطبيق نظام التسجيل، حيث يسري على الخدمات خلال ستة أشهر وعلى السلع خلال عامين من تاريخ العمل بالنظام. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالتسجيل الضريبي للأشخاص غير المقيمين أو غير المسجلين الذين يقومون ببيع سلع أو تقديم خدمات خاضعة للضريبة داخل مصر. يمكن استخدام النص في الحالات التي يتم فيها النزاع حول التزام هؤلاء الأشخاص بالتسجيل في النظام الضريبي، سواء كان ذلك في حال البيع المباشر أو تقديم الخدمات الخاضعة للضريبة. كما يمكن استخدامه في القضايا المتعلقة بالخدمات المستوردة، حيث يفرض على الأشخاص الاعتباريين الذين يتعاملون في هذا المجال التقدم للتسجيل لأغراض التكاليف العكسي. النص قد يكون مرجعاً أيضاً في حالات الالتزام الزمني بتطبيق هذا النظام وفقاً للمواعيد المحددة.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
التسجيل وسداد الضريبة والضريبة الإضافية والغرامات المفروضة بموجب أحكام هذا القانون. ويجب على الشخص المقيم أن يتأكد من أن الشخص غير المقيم قد قام بتعيين ممثل له أو وكيل عنه في مصر وفي حالة عدم قيام الشخص غير المقيم بذلك يلتزم المقيم المتعامل معه بسداد الضريبة وغيرها من الضرائب المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون إلى المصلحة دون اخلال بحقه في الرجوع على الشخص غير المقيم	الممثل مقيما في مصر ومسجلا لدى المصلحة، أو لديه بطاقة ضريبية.	
(المادة ١٨) : يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي لم يبلغ حد التسجيل أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه وبياناته طبقاً للشروط والأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويعتبر في حالة التسجيل من المكلفين المخاطبين بأحكام هذا القانون.	(المادة ٢٢ :) في تطبيق أحكام المادة (١٨) من القانون، يجوز للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي لم يبلغ إجمالي قيمة مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها حد التسجيل المنصوص عليه في القانون، أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ض. ق. م)، وذلك وفقاً للضوابط والشروط الآتية : (١) ألا يقل حجم تعاملاته خلال الإثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ تقديم الطلب عن مائة وخمسين ألف جنيه، أو ألا يقل رأس المال المدفوع عن خمسين ألف جنيه. (٢) أن يكون لديه مقر ثابت يزاول من خلاله النشاط المسجل عنه. (٣) أن يكون لديه بطاقة ضريبية سارية. ولا يجوز للمسجل في هذه الحالة طلب إلغاء التسجيل إلا بعد مضي أربعة وعشرين شهرا من تاريخ التسجيل، ما لم يتوقف المسجل نهائيا عن ممارسة نشاطه قبل هذا التاريخ، ويثبت ذلك للمصلحة.	(المادة ١٨) : النص يعالج إمكانية تقديم الشخص الطبيعي أو المعنوي طلباً للتسجيل في المصلحة حتى وإن لم يبلغ حد التسجيل المحدد (مثل حد المبيعات الذي يستوجب التسجيل). حيث يُسمح له بالتسجيل وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويُعتبر مسجلاً في حال قبوله، ويخضع لأحكام القانون التي تتعلق بالضرائب. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بالرغبة في التسجيل الطوعي من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لم يبلغوا حد التسجيل، ولكنهم يرغبون في التسجيل ليكونوا ملتزمين بأحكام القانون الضريبي. يمكن أيضاً استخدامه في النزاعات حول إمكانية التسجيل الطوعي لأغراض ضريبية، خاصة إذا كان الشخص يسعى لتجنب بعض الالتزامات أو الاستفادة من مزايا التسجيل المبكر.
(المادة ١٩) : ملغاة*ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: تمسك	(المادة ٢٣ :) في تطبيق أحكام المادة (١٩) من القانون، يراعى ما يأتي : ١ - تصدر شهادات التسجيل متضمنة البيانات الواردة بالنموذج رقم (٣ ض. ق. م المرفق). ٢ -	(المادة ١٩) : ملغاة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المصلحة سجلاً تقيد به بيانات طلبات التسجيل بعد مراجعتها والتحقق من صحتها وتسلم لكل مسجل شهادة بذلك. وتحدد اللائحة التنفيذية الاشتراطات والقواعد والإجراءات الخاصة بشهادات التسجيل والبيانات التي تتضمنها.	تعتمد الشهادة من رئيس المصلحة أو من يفوضه، وتختتم بخاتم شعار الجمهورية. ٣ - ترسل الشهادة بعد إصدارها إلى المسجل رفق النموذج رقم (٤ ض. ق. م) (إخطار بالتسجيل) بمراعاة الميعاد المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة (١٦) من القانون. ٤ - في حالة وجود فروع أخرى للمسجل ذاته يتم إصدار شهادة تسجيل فرع لكل فرع. ٥ - يلتزم المسجل بوضع شهادة التسجيل أو تسجيل الفرع في مكان ظاهر أمام الجمهور بالمقر الرئيسي والفروع. ٦ - يجب على المسجل في حالة فقد أو تلف الشهادة أن يطلب استخراج صورة رسمية منها على النموذج رقم (٧ ض. ق. م) المعد لذلك، وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
(المادة ٢٠) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: يلتزم كل مسجل إخطار المصلحة كتابة بأية تغييرات تحدث على البيانات السابق تقديمها بطلب التسجيل وذلك خلال ٢١ يوماً من حدوث تلك التغييرات.	(المادة ٢٤) : في تطبيق حكم المادة (٢٠) من القانون، على كل مسجل أن يخطر المصلحة كتابة بأى تغييرات تحدث على بيانات طلب التسجيل خلال واحد وعشرين يوماً من حدوث تلك التغييرات. وتشمل تلك البيانات، الاسم والعنوان وطبيعة النشاط الرئيسي الخاضع للضريبة أو الأنشطة الأخرى. وإذا تطلب الأمر استخراج شهادة تسجيل جديدة برقم التسجيل ذاته متضمنة البيانات الجديدة يلتزم المسجل بتسليم شهادة التسجيل السابقة. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	(المادة ٢٠) : ملغاة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٢١) : يجوز لرئيس المصلحة أن يلغى التسجيل في الحالات وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.	(المادة ٢٥ :) في تطبيق أحكام المادتين (٨) و(٢١) من القانون يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى التسجيل في الحالات الآتية : ١ - إذا فقد المسجل أحد شروط التسجيل المنصوص عليها بالمادتين (١٦) و(٤١) من القانون. ٢ - إذا طلب المسجل ذلك وفقا لأحكام المادة (١٨) من القانون. ٣ - إذا ثبت لدى المصلحة أن تسجيل المكلف تم على خلاف الحقيقة. ٤ - إذا توقف المسجل عن ممارسة النشاط وفقا لحكم المادة رقم (٨) من القانون، ويجب على رئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى تسجيل المسجل المتوقف اعتبارا من تاريخ آخر يوم في الفترة الضريبية التي تم خلالها التوقف عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة أو ضريبة الجدول. وعلى المصلحة أن تخطر المسجل بإلغاء تسجيله بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول على النموذج رقم (٥ ض.ق.م). ويعتبر المسجل ملغى تسجيله اعتبارا من اليوم التالي لتسليمه نموذج الإلغاء. وعليه الاحتفاظ بنموذج إلغاء التسجيل نموذج رقم (٥ ض.ق.م) وبجميع الدفاتر والسجلات وصور الفواتير الخاصة بالضريبة لمدة خمس سنوات من تاريخ الإخطار بالإلغاء. وفي حالة تحقيق المسجل لمبيعات أقل من حد التسجيل المقرر وفقا لأحكام القانون وألغى تسجيله، تستحق الضريبة على السلع التي في حوزته وقت إلغاء التسجيل. وفي جميع الأحوال على من ألغى تسجيله الإلتزام بما يأتي : ١ - الامتناع عن أن يقدم نفسه بأي صورة من الصور على أنه مسجل. ٢ - الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والفواتير لمدة خمس سنوات من تاريخ إلغاء تسجيله وتمكين موظفي المصلحة من الاطلاع عليها. و للمأمورية المختصة تعديل الاقرارات المقدمة في حالة عدم مطابقتها من واقع أى بيانات أو مستندات واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل ما يستحق من ضريبة وضريبة جدول طبقا لأحكام القانون.	(المادة ٢١) : النص يعالج إلغاء التسجيل الضريبي من قبل رئيس المصلحة في حالات معينة، ويحدد أن هذا الإلغاء يتم وفقاً لـ الشروط والأوضاع التي تحددها اللوائح التنفيذية. بمعنى آخر، يتيح النص لرئيس المصلحة اتخاذ قرار بإلغاء التسجيل، لكن هذا القرار يجب أن يتوافق مع معايير وإجراءات محددة منصوص عليها في اللائحة التنفيذية. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بإلغاء التسجيل الضريبي، خاصة إذا كان الشخص أو الكيان المسجل قد تم إلغاء تسجيله من قبل رئيس المصلحة. قد يكون هذا النص أساساً قانونياً في النزاعات القانونية بين المكلف والمصلحة حول مشروعية الإلغاء أو تفسير شروط الإلغاء وفقاً لللائحة التنفيذية، مثل حالات التجاوز عن الشروط أو التعديلات في الأنظمة الضريبية التي قد تؤثر على حالة التسجيل.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الفصل الخامس : خصم الضريبة والإعفاء منها وردها		
(المادة ٢٢) : للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ما سبق سداداه أو حساباه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته بما فيها الضريبة السابق تحميلها على السلع والخدمات المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها طبقاً للحدود والشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية. ويسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على: ١- مبيعات السلع والخدمات الموردة إلى الجهات المشار إليها في المادة الثامنة من مواد الإصدار والمادة ٢٣ من هذا القانون. ٢- مبيعات السلع والخدمات الممولة بمنح صدر قانون بإعفائها من الضريبة. ويكون الخصم في حدود المستحق من الضريبة، ويرحل ما لم يتم خصمه إلى الفترات الضريبية التالية حتى يتم الخصم بالكامل. ولا يسري الخصم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على ما يأتي : ١- ضريبة الجدول ، سواء علي سلع أو خدمات خاضعة بذاتها أو كمدخلات في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة ، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون . ٢- ضريبة المدخلات المدرجة ضمن التكلفة . ٣- السلع والخدمات المُعفاة . ٤- حالات تسجيل الموردين المبسط	(المادة ٢٦ :) في تطبيق أحكام المادة (٢٢) من القانون، للمسجل أن يخصم من إجمالي الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة ما يأتي : أولاً : ما سبق سداداه أو حساباه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وفقاً للشروط والأوضاع الآتية : ١ - يخصم فقط ما سبق سداداه من ضريبة على السلع المرتدة. ٢ - يشترط أن تكون السلع المرتدة قد تم استلامها فعلاً بحالتها التي بيعت عليها وتم قيد بياناتها في الدفاتر والسجلات المنتظمة للمسجل، وتم رد قيمتها إلى المشتري بما فيها الضريبة أو تعليتها لحسابه بدفاتر المسجل. ٣ - يصدر المسجل إشعار خصم / إضافة مؤرخاً، ويحمل رقماً مسلسلاً مثبتاً به بيانات كل من البائع والمشتري، على أن يبين به عنوان البائع ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة الضريبية الأصلية وتاريخها. ثانياً : ما سبق تحميله من ضريبة على ما يأتي : ١ - المدخلات من السلع والخدمات سواء مباشرة أو غير مباشرة إذا كانت جميع مبيعاته خلال الفترة الضريبية خاضعة للضريبة. ٢ - المشتريات بغرض الاتجار. ٣ - ما سبق سداداه من ضريبة على السلع والخدمات المستوردة، وفقاً لبيانات شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال السداد بالجمرك. وإذا كانت الضريبة السابق تحميلها على المدخلات والمشتريات بغرض الاتجار تزيد على الضريبة المستحقة على المبيعات خلال شهر المحاسبة يتم الخصم شهرياً من الضريبة المستحقة حتى يتم استنفادها. وذلك كله شريطة حيازة المسجل لفاتورة ضريبية.	(المادة ٢٢) : النص يعالج إمكانية خصم الضريبة المستحقة على المبيعات من الضريبة المدفوعة على المردودات والمدخلات. يسمح للمسجل بخصم الضريبة المستحقة على المبيعات من الضريبة التي سبق أن تم دفعها على المدخلات أو المردودات، وذلك وفقاً للحدود والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية. كما يشير النص إلى الحالات التي يمكن فيها الخصم أو عدم تطبيقه، مثل السلع والخدمات المعفاة، ضريبة الجدول، أو الحالات الخاصة لتسجيل الموردين المبسط. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة بحساب الضريبة و الخصم الضريبي. يمكن أن يُستخدم النص في النزاعات بين المكلف والمصلحة حول أحقية خصم الضريبة في حالات معينة، مثل المبيعات المدعومة بالمنح أو المبيعات الممولة التي قد تشمل إعفاءات. كما يمكن استخدامه في القضايا التي تتعلق بحالات الخصم غير المسموح به، مثل ضريبة الجدول أو السلع والخدمات المعفاة. قد يُستند إليه أيضاً في الحالات التي تتعلق بالتأجيل أو ترحيل الخصم إلى الفترات الضريبية التالية إذا لم يتم الخصم بالكامل.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الواردة في الفقرة الأولى من المادة (١٧) من هذا القانون . *الفقرة الرابعة معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص المادة قبل التعديل: للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ما سبق سداده أوحسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته بما فيها الضريبة السابق تحميلها على السلع والخدمات المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها طبقا للحدود وبالشروط. والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية. ويسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على:- ١- مبيعات السلع والخدمات الموردة إلى الجهات المشار إليها في المادة الثامنة من مواد الإصدار والمادة ٢٣ من هذا القانون. ٢- مبيعات السلع والخدمات الممولة بمنح صدر قانون بإعفائها من الضريبة. ويكون الخصم في حدود المستحق من الضريبة، ويرحل ما لم يتم خصمه إلى الفترات الضريبية التالية حتى يتم الخصم بالكامل. ولا يسري الخصم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على ما يأتي: ١- ضريبة الجدول، سواء على سلع أوخدمات خاضعة بذاتها أم كمدخلات في سلع أوخدمات خاضعة للضريبة ، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا		

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
القانون ٢ - ضريبة المدخلات المدرجة ضمن التكلفة ٣ - السلع والخدمات المعفاة .	(المادة ٢٧ :) إذا كانت بعض مبيعات المسجل من السلع والخدمات خاضعة للضريبة وبعضها معفى أو خاضع لضريبة الجدول فقط - خلال الفترة الضريبية - فيتم الخصم على الوجه الآتى : (١) يخصم إجمالى الضريبة على المدخلات المتعلقة ببيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة فقط سواء تمت عملية البيع فى الفترة الضريبية أو بعدها. (٢) لا تخصم الضريبة على المدخلات التى تستخدم فقط فى المبيعات المعفاة من الضريبة أو التى تخضع لضريبة الجدول فقط، سواء تمت عملية البيع خلال الفترة الضريبية أو بعدها. (٣) تخصم الضريبة على المدخلات التى تستخدم فى مبيعات بعضها خاضع للضريبة وبعضها معفى أو خاضع لضريبة الجدول فقط طبقا لنسبة المبيعات الخاضعة للضريبة إلى إجمالى المبيعات. ويحرر البائع إشعار إضافة بالضريبة على مدخلات السلع أو الخدمات المعفاة أو الخاضعة لضريبة الجدول فقط فى البندين رقمى (٢) و(٣) إذا قام بخصمها فى إقرارات سابقة. وتسرى القواعد السابقة ذاتها على الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل فى كل مرحلة من مراحل التوزيع. وبالنسبة للسلع والخدمات التى تخضع للضريبة وضريبة الجدول فيتم خصم الضريبة السابق تحميلها على المدخلات من ضريبة القيمة المضافة دون ضريبة الجدول بالشروط والضوابط ذاتها المشار إليها.	
	(المادة ٢٨ :) تسرى أحكام الخصم على ما يأتى :- (١) مبيعات السلع والخدمات الموردة للجهات الواردة بالمادة الثامنة من مواد إصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه. (٢) السلع والخدمات الموردة للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية المعفاة وفقا وفى	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	حدود مبدأ المعاملة بالمثل وذلك فيما عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة. (٣) السلع والخدمات الموردة للإستعمال الشخصي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب العاملين المعيّنين بالجدول التي تصدرها وزارة الخارجية وأزواجهم وأولادهم القصر وفقاً وفي حدود مبدأ المعاملة بالمثل. (٤) السلع الموردة للإستعمال الشخصي من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وسيارة واحدة مستعملة لكل موظف أجنبي من العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية من غير المذكورين في البند السابق وفقاً وفي حدود مبدأ المعاملة بالمثل. (٥) مبيعات السلع والخدمات الممولة بمنح صدر قانون بإعفائها من الضريبة. ولا تسري أحكام الخصم على ما يأتي :- ١ - ضريبة الجدول، سواء على سلع أو خدمات خاضعة بذاتها أم كمدخلات في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة. ٢ - الضريبة السابقة سدادها على المدخلات المدرجة ضمن التكلفة، إلا إذا أجريت التسوية المحاسبية والضريبية اللازمة وقدم ما يفيد ذلك للمصلحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الشراء أو الإستيراد. ٣ - الضريبة السابقة سدادها على مدخلات السلع والخدمات المعفاة. ٤ - حالات تسجيل الموردين المبسط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٧) من القانون . *البند (٤) من الفقرة الثانية مضاف بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣.	
	(المادة ٢٩ :) للمسجل خصم الضريبة السابقة سدادها على مدخلاته من رصيد المخزون السلعي في تاريخ تسجيله، وفقاً للضوابط والشروط الآتية: ١ - إمساك دفاتر وحسابات منتظمة. ٢ - حيازة أصول فواتير الشراء الضريبية أو شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال سداد الضريبة بالجمرك حسب الأحوال. ٣ - تقديم بيان	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	بالمخزون السلعي لديه في تاريخ التسجيل على (نموذج ١٢٣ ض. ق. م) رفق طلب التسجيل. ٤ - ألا تكون الضريبة السابق سدادها على المدخلات قد تم إدراجها ضمن التكلفة ، إلا إذا أجريت التسوية المحاسبية والضريبة اللازمة وقدم ما يفيد ذلك للمصلحة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ الشراء أو الاستيراد. ٥ - أن يكون المخزون متعلق ببيع سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة.*البند (٤) معدل بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣، نص البند قبل التعديل: ٤ - الضريبة السابق سدادها على المدخلات المدرجة ضمن التكلفة، إلا إذا أجريت التسوية المحاسبية والضريبة اللازمة وقدم ما يفيد ذلك للمصلحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الشراء أو الاستيراد.	
	(المادة ٣٠ :) في جميع حالات خصم الضريبة المقررة قانوناً ، لا يتم اعتماد خصم الضريبة إلا إذا قام المسجل بتقديم شهادة في نهاية كل سنة مالية له موقعة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين، تفيد بأحقيقته في الخصم، وذلك ما لم يكن سداد الضريبة مثبثاً بالنظام الإلكتروني للمصلحة . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣، نص المادة قبل التعديل: في جميع حالات خصم الضريبة المقررة قانوناً، لا يتم اعتماد خصم الضريبة إلا إذا قام المسجل بتقديم شهادة في نهاية كل سنة مالية له موقعة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين، تفيد بأحقيقته في الخصم.	
(المادة ٢٣ :) يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقاً لبيانات وزارة الخارجية: ١- ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصي لأعضاء السلكين الدبلوماسي	(المادة ٣١ :) يكون منح الإعفاءات المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون على نموذج رقم (٥ إعفاءات سفارات) للسفارات ، ونموذج رقم (٦ إعفاءات أعضاء دبلوماسيين) لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، أو نموذج رقم (٩ إعفاءات مميكن) - بحسب الأحوال - للسفارات ولأعضاء السلكين	(المادة ٢٣ :) النص يعالج الإعفاءات الضريبية المتعلقة بالمشتريات أو الاستيراد للأفراد العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الأجنبية، وذلك في حالات معينة. يتناول الإعفاء من الضريبة على السلع المستوردة لأغراض شخصية أو رسمية من قبل الدبلوماسيين وأسرهم، وكذلك المواد المستوردة للسفارات

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
والقنصلى الأجانب العاملين غير الفخريين المعينين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصي لأزواجهم وأولادهم القصر. ٢- ما يشتري أو يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة . ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الإعفاء طبقاً للبندين ١ ، ٢ بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي وخمس سيارات للاستعمال الرسمي للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال الرسمي للقنصلية ويجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية زيادة هذا العدد. ٣- ما يستورد للاستعمال الشخصي بشرط المعاينة من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة لكل موظف أجنبي من العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون من الإعفاء المقرر في البند ١ من هذه الفقرة بشرط أن يتم الورود خلال ستة أشهر من وصول المستفيد من الإعفاء، ويجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية مد هذا الأجل. وتمنح الإعفاءات المشار إليها في هذه المادة بعد اعتماد طلبات الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية حسب الأحوال والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية .	الدبلوماسية والقنصلية ، وذلك بعد اعتماد طلبات الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية - بحسب الأحوال - والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية واعتمادها من المصلحة ، ويتعين على المسجل الاحتفاظ بأصل شهادة الإعفاء ، وإرفاقها بصور الفواتير الصادرة غير محملة بالضريبة . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: يكون منح الإعفاءات المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون على نموذج رقم (٥ إعفاءات سفارات) للسفارات ونموذج رقم (٦ إعفاءات أعضاء دبلوماسيين) لأعضاء السلكيين الدبلوماسي والقنصلية، وذلك بعد اعتماد طلبات الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية، حسب الأحوال، والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية واعتمادها من المصلحة، ويتعين على المسجل الاحتفاظ بأصل شهادة الإعفاء، وإرفاقها بصور الفواتير الصادرة غير محملة بالضريبة.	والقنصليات. يشمل الإعفاء مواد مثل الأثاث الشخصي، السيارات المستعملة، وبعض الأغراض الأخرى، بشرط أن يتم المعاملة بالمثل بين الدول، بالإضافة إلى بعض القيود على العدد والأغراض التي يمكن إعفاؤها من الضرائب. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى هذا النص في القضية المتعلقة بالمعاملة الضريبية للمستفيدين من الامتيازات الدبلوماسية. يمكن أن يكون هذا النص أساساً للنقاش حول تطبيق المعاملة بالمثل بين الدول في مجال الإعفاءات الضريبية، أو لتفسير شروط وقيود الإعفاءات التي تمنح للأفراد العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية. في حال حدوث نزاع حول فرض ضريبة على مواد مستوردة أو مشتريات خاصة بالعاملين في هذه البعثات، يمكن الاستناد إلى هذا النص لتحديد مدى قانونية أو شرعية ذلك.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٢٤) : يحظر التصرف في الأشياء التي أعفيت طبقاً لأحكام المادة ٢٣ من هذا القانون في غير الأغراض التي أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء قبل إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ السداد ما لم يقض نظام المعاملة بالمثل بغير ذلك. وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المنظمة لذلك.	(المادة ٣٢) : في تطبيق أحكام المادة (٢٤) من القانون، يلتزم المستفيد بالإعفاء المنصوص عليه في المادة (٢٣) من القانون بتقديم إقرارا يتعهد فيه بعدم التصرف في السلعة المعفاة في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ الإعفاء الا بعد إخطار المصلحة، وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ السداد، ما لم يقض نظام المعاملة بالمثل بغير ذلك. وتتبع في هذا الشأن القواعد الآتية: ١ - على المستفيد من الإعفاء أن يخطر المصلحة برغبته في التصرف أو تعديل الاستعمال قبل شروعه في التصرف. ٢ - موافاة المصلحة بموافقة وزارة الخارجية على التصرف وأن نظام المعاملة بالمثل لا يقضى بغير ذلك. ٣ - على المصلحة أن تقوم بمعاينة السلعة لتحديد قيمتها حسب حالتها وفئة الضريبة السارية ومقدار الضريبة وضريبة الجدول المستحقة وقت السداد، ولها أن تستعين بالمختصين في مصلحة الجمارك في هذا الخصوص. ٤ - تحرر المصلحة كتاباً إلى طالب التصرف يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة وضريبة الجدول أو أية مبالغ أخرى في حالة استحقاقها.	(المادة ٢٤) : النص يعالج مسألة حظر التصرف في الأشياء المعفاة من الضريبة بموجب المادة ٢٣ من نفس القانون، وذلك خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء. يشترط النص إخطار المصلحة الضريبية قبل التصرف في هذه الأشياء، ويجب سداد الضريبة المستحقة بناءً على حالة الأشياء وقيمتها وفئة الضريبة السارية في وقت السداد، إلا إذا كان هناك اتفاق أو نظام بين الدول (المعاملة بالمثل) يسمح بغير ذلك. كما يوضح النص أن اللائحة التنفيذية هي التي تحدد القواعد والإجراءات اللازمة لذلك. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى هذا النص في قضية تتعلق بتصرف غير قانوني في السلع أو الممتلكات التي تم إعفاؤها من الضريبة خلال الفترة المحددة (خمس سنوات)، مما يتطلب سداد الضريبة المستحقة عند التصرف في هذه الأشياء. يمكن أن يُستند إلى هذا النص أيضاً لتوضيح الحقوق والواجبات المرتبطة بالتعامل مع الممتلكات المعفاة، سواء كان ذلك في إطار الرقابة الضريبية أو في القضايا المتعلقة بالتطبيق الخاطئ للإعفاءات. في حال تصرف فرد في أشياء معفاة من الضريبة قبل مرور المدة المحددة، يمكن استخدام هذا النص كأساس قانوني لتطبيق الجزاءات أو فرض الضرائب المستحقة.
(المادة ٢٥) : يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية إعفاء ما يستورد للاستعمال الشخصي لبعض ذوي المكانة من الأجانب بقصد المجاملة الدولية.		(المادة ٢٥) : النص يعالج مسألة إعفاء بعض الأشياء المستوردة للاستعمال الشخصي من الأجانب الذين يتمتعون بمكانة معينة، ويكون الإعفاء بغرض المجاملة الدولية. ويشترط أن يتم إصدار قرار بهذا الإعفاء من قبل الوزير المختص بالتنسيق مع وزير الخارجية. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : يمكن الاستناد إلى هذا النص في القضايا التي تتعلق بالإعفاءات الضريبية أو المزايا الجمركية الممنوحة للأجانب ذوي المكانة الخاصة، مثل الشخصيات السياسية أو الدبلوماسية، بناءً على المجاملة الدولية. يمكن استخدام النص لتوضيح كيفية منح الإعفاءات بناءً على مكانة الشخص المستورد في السياق الدبلوماسي أو السياسي، وكذلك توضيح الجوانب القانونية المتعلقة بهذه المزايا التي يتم منحها بشكل خاص لأغراض العلاقات الدولية.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٢٦) : يعفى من الضريبة في الحدود وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ما يأتي: ١- العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالمعامل الحكومية. ٢- الأشياء والمتعلقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية. ٣- المهمات التي ترد من الخارج دون قيمة بدل تالف أو ناقص عن رسائل سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضريبة عليها كاملة في حينها ؛ بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك. ٤- الأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج. ٥- الأشياء التي تم سداد الضريبة عليها وصدرت للخارج ثم أعيد استيرادها بذاتها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك.	(المادة ٣٣ :) في تطبيق أحكام المادة (٢٦) من القانون، يكون الإعفاء من الضريبة في الحدود وبالشروط والأوضاع التالية : أولا بالنسبة للأصناف والسلع المستوردة المنصوص عليها في المادة (٢٦) المشار إليها : تطبق أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٨٦١ لسنة ٢٠٠٥ ، على إعفاء الأصناف المشار إليها من الضريبة. ثانيا : بالنسبة للسلع والأصناف المحلية المحددة بالمادة المشار إليها : ١ - تعفى العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالمعامل الحكومية بشرط تقديم شهادة من معمل حكومي بما يفيد التحليل واستهلاك العينة. ٢ - تعفى السلع والمتعلقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية بشرط ان تتقدم الجهة المانحة أو صاحب الشأن بطلب إلى المصلحة للإعفاء مرفقا به ما يفيد أن هذه الأشياء شخصية، مع التعهد بعدم تصرف حائزها فيها إلى الغير خلال المدة المحددة بالقانون، وما يثبت أنه حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو دينية أو غيرها من المسابقات المعترف بها. ٣ - تعفى الامتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج من السلع المحلية أو الأجنبية الواردة معهم أو المشتراة من الأسواق أو المناطق الحرة لتحديد قيمتها المعفاة من الضريبة بنفس قيمة الإعفاء الجمركي المقرر وفقاً لأحكام قانون الجمارك المشار إليه. ٤ - تعفى الأشياء التي تم سداد الضريبة عليها وصدرت للخارج ولم يتم استرداد الضريبة عنها ثم أعيد استيرادها بذاتها، بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك.	(المادة ٢٦) : النص يعالج الإعفاءات الضريبية التي تمنح لبعض الأصناف والمواد تحت ظروف معينة. يحدد النص الحالات التي يتم فيها إعفاء بعض السلع من الضريبة، مثل العينات التي تستهلك لأغراض التحليل في المعامل الحكومية، الأمتعة الشخصية للمسافرين، أو الأشياء التي تم سداد الضريبة عليها في وقت سابق وأعيد استيرادها. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي قضية الإعفاءات الضريبية على بعض السلع أو الأغراض الخاصة التي يمكن أن تساهم في تسهيل المعاملات الجمركية والحد من العبء الضريبي على بعض المواد أو السلع التي لا تشكل نشاطاً تجارياً أو تكون لها أغراض غير ربحية.
(المادة ٢٧) : يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص إعفاء بعض السلع والخدمات من الضريبة في الحالتين الآتيتين : ١-		(المادة ٢٧) : الذي يعالجه النص هو تنظيم إعفاء بعض السلع والخدمات من الضريبة في حالات معينة. النص يوضح الحالات التي يمكن فيها إعفاء السلع والخدمات من الضريبة بموجب قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير المعني.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة . ٢- ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحث العلمي . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص المادة قبل التعديل: يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص إعفاء بعض السلع من الضريبة في الحالتين الآتيتين : ١- الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية . ٢- ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحث العلمي .		القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي قضية إعفاء بعض السلع والخدمات من الضريبة في حالات معينة. النص يتعامل مع كيفية تطبيق هذا الإعفاء في سياقات محددة مثل الهبات والتبرعات التي تذهب للجهاز الإداري للدولة أو الهدايا للهيئات العامة، وكذلك السلع المستوردة للأغراض العلمية والتعليمية والثقافية.
(المادة ٢٨) : تعفى من الضريبة وكافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات المعنية في هذا القانون اللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي وكذلك الخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة في تصنيعها	(المادة ٣٤) : في تطبيق أحكام المادة (٢٨) من القانون يشترط ما يأتي: أولاً- بالنسبة لاحتياجات وزارة الدفاع: ١- أن يكون تحديد السلع والخدمات المعفاة بشهادة من وزارة الدفاع بأنها لازمة لأغراض التسليح معتمدة من رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة أو من يفوضه. ٢- تسري أحكام هذه المادة على جميع قيادات القوات وهيئات وإدارات وأجهزة القوات المسلحة والصناديق التابعة لوزارة الدفاع أو الملحق بها. ٣- أن يكون تمويل وشراء هذه الأصناف من موازنة وزارة الدفاع أو من مواردها الذاتية أو من أي موازنة لجهة حكومية أخرى . * ٤- تكون هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة هي جهة التعامل مع المصلحة فيما يتعلق بتنظيم أحكام هذا الإعفاء. ٥- في حالة شراء أو استيراد أو بيع أي صنف أو أداء أي خدمة غير مقرر إعفاؤها تخطر هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة المصلحة فوراً لاتخاذ إجراءات تحصيل الضريبة الواجبة.	(المادة ٢٨) : الذي يعالجه النص هو إعفاء السلع والمعدات والأجهزة والخدمات المتعلقة بالدفاع والأمن القومي من الضريبة. يشمل هذا الإعفاء أيضاً الخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء التي تدخل في تصنيع هذه السلع والمعدات. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي قضية إعفاء السلع والخدمات المتعلقة بالأمن والدفاع القومي من الضريبة. يمكن استخدام هذا النص في سياق ضمان عدم فرض ضريبة على المعدات والأدوات التي تتعلق بالاستعدادات الدفاعية والأمنية التي تعتبر ضرورية للأمن القومي.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	٦- تشكل لجنة خاصة من المصلحة وهيئة الشئون المالية للقوات المسلحة بقرار يصدر من رئيس المصلحة بالاتفاق مع رئيس هيئة الشئون المالية لمتابعة الإجراءات التنفيذية المتعلقة بهذا الإعفاء. ٧- تتبع لتطبيق الإعفاءات المقررة الإجراءات الآتية: (أ) تقوم وزارة الدفاع بتحرير شهادة تقدمها إلى المسجل حسب الأحوال معتمدة من السيد رئيس هيئة الشئون المالية بالقوات المسلحة أو من يفوضه تفيد بأن الاحتياجات المطلوب تدبيرها للقوات المسلحة أو لصالحها هي لأغراض التسليح مرفقاً بها موافقة المصلحة على الإعفاء. (ب) يقوم المسجل بالبيع لوزارة الدفاع غير محمل بالضريبة مع إصدار الفاتورة الضريبية موضحاً بها أن الأصناف معفاة لوزارة الدفاع طبقاً للمادة (٢٨) من القانون، ويثبت ذلك في دفاتره مع احتفاظه بأصل شهادة الإعفاء المشار إليها في الفقرة السابقة. (ج) تقوم وحدات وزارة الدفاع المختصة بالإعفاء بقيد بيانات الفواتير الضريبية الصادرة من المسجلين بدفاترها. ٨- يخطر رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة رئيس المصلحة باسم من يفوضه بإصدار الشهادة المشار إليها ونموذج توقيعه. ثانياً- بالنسبة لاحتياجات الجهات الأخرى: ١- تسري أحكام المادة (٢٨) من القانون على احتياجات كل من الجهات التالية اللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي: (أ) الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي. (ب) وزارة الداخلية. (ج) الهيئة العربية للتصنيع. (د) هيئة الأمن القومي. (هـ) هيئة الرقابة الإدارية. ٢- يصدر الوزير أو رئيس الهيئة المختص، أو من يفوضه، شهادة تفيد بأن هذه الاحتياجات لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي على أن يخطر رئيس المصلحة باسم من يفوضه ونموذج توقيعه. ٣- تسري بالنسبة لهذه الجهات كل فيما يخصه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في البنود (٣) و(٥) و(٦) و(٧) من الفقرة أولاً من هذه	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	المادة ٤- تلتزم الجهات المشار إليها بسداد الضريبة على ما تشتريه لغير الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة، وعلى ما يتم بيعه لجهات غير معفاة من الضريبة. وفي جميع الأحوال فإن كافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات والخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة في تصنيع السلع والخدمات المباعة لتلك الجهات معفاة من الضريبة وفي حال سداد ضريبة على ما سبق يحق للبائع المسجل خصم أو تسوية أو رد تلك الضريبة حسب الأحوال. *معدلة بقرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٠، نص المادة قبل التعديل : في تطبيق أحكام المادة (٢٨) من القانون يشترط ما يأتي: أولاً- بالنسبة لاحتياجات وزارة الدفاع: ١- أن يكون تحديد السلع والخدمات المعفاة بشهادة من وزارة الدفاع بأنها لازمة لأغراض التسليح معتمدة من رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة أو من يفوضه. ٢- تسري أحكام هذه المادة على جميع قيادات القوات وهيئات وإدارات وأجهزة القوات المسلحة والصناديق التابعة لوزارة الدفاع أو الملحق بها. ٣- أن يكون تمويل وشراء هذه الأصناف من موازنة وزارة الدفاع أو من مواردها الذاتية أو من أي موازنة لجهة حكومية أخرى. * ٤- تكون هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة هي جهة التعامل مع المصلحة فيما يتعلق بتنظيم أحكام هذا الإعفاء. ٥- في حالة شراء أو استيراد أو بيع أي صنف أو أداء أي خدمة غير مقرر إعفاؤها تخطر هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة المصلحة فوراً لاتخاذ إجراءات تحصيل الضريبة الواجبة. ٦- تشكل لجنة خاصة من المصلحة وهيئة الشئون المالية للقوات المسلحة بقرار يصدر من رئيس المصلحة بالاتفاق مع رئيس هيئة الشئون المالية لمتابعة الإجراءات التنفيذية المتعلقة بهذا الإعفاء. ٧- تتبع لتطبيق الإعفاءات المقررة الإجراءات الآتية: (أ) تقوم وزارة الدفاع بتحرير شهادة تقديمها إلى المسجل	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	حسب الأحوال معتمدة من السيد رئيس هيئة الشئون المالية بالقوات المسلحة أو من يفوضه تفيد بأن الاحتياجات المطلوب تدبيرها للقوات المسلحة أو لصالحها هي لأغراض التسليح مرفقاً بها موافقة المصلحة على الإعفاء. (ب) يقوم المسجل بالبيع لوزارة الدفاع غير محمل بالضريبة مع إصدار الفاتورة الضريبية موضحاً بها أن الأصناف معفاة لوزارة الدفاع طبقاً للمادة (٢٨) من القانون، ويثبت ذلك في دفاتره مع احتفاظه بأصل شهادة الإعفاء المشار إليها في الفقرة السابقة. (ج) تقوم وحدات وزارة الدفاع المختصة بالإعفاء بقيد بيانات الفواتير الضريبية الصادرة من المسجلين بدفاترها. ٨- يخطر رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة رئيس المصلحة باسم من يفوضه بإصدار الشهادة المشار إليها ونموذج توقيعه. ثانياً- بالنسبة لاحتياجات الجهات الأخرى: ١- تسري أحكام المادة (٢٨) من القانون على احتياجات كل من الجهات التالية للضرورة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي: (أ) الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي. (ب) وزارة الداخلية. (ج) الهيئة العربية للتصنيع. (د) هيئة الأمن القومي. ٢- يصدر الوزير أو رئيس الهيئة المختص، أو من يفوضه، شهادة تفيد بأن هذه الاحتياجات لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي على أن يخطر رئيس المصلحة باسم من يفوضه ونموذج توقيعه. ٣- تسري بالنسبة لهذه الجهات كل فيما يخصه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في البنود (٣) و(٥) و(٦) و(٧) من الفقرة أولاً من هذه المادة. ٤- تلتزم الجهات المشار إليها بسداد الضريبة على ما تشترطه لغير الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة، وعلى ما يتم بيعه لجهات غير معفاة من الضريبة. وفي جميع الأحوال فإن كافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات والخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة في تصنيع السلع والخدمات	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	المباعة لتلك الجهات معفاة من الضريبة وفي حال سداد ضريبة على ما سبق يحق للبائع المسجل خصم أو تسوية أو رد تلك الضريبة حسب الأحوال. * معدلة بقرار وزير المالية رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٨.	
(المادة ٢٨ مكرر) : يعلق أداء الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج أو المشتراة من السوق المحلية للمصانع والوحدات الإنتاجية لاستخدامها في الإنتاج الصناعي ، وذلك لمدة سنة من تاريخ الإفراج عنها أو الشراء من السوق المحلية بحسب الأحوال ، ويجوز لأسباب مبررة تقبلها المصلحة مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى بما لا يتجاوز مجموعها سنة كحد أقصى ، فإذا ثبت للمصلحة استخدام هذه الآلات والمعدات في الإنتاج الصناعي خلال هذه المدة أعفيت من الضريبة المشار إليها ، وفي هذه الحالة يحظر التصرف فيها في غير الأغراض التي أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء قبل إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لحالتها وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ السداد . وإذا انقضت المدة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة دون استخدام هذه الآلات والمعدات في الإنتاج الصناعي أصبحت الضريبة والضريبة الإضافية واجبة الأداء من تاريخ الإفراج الجمركي عن الآلات والمعدات أو شرائها من السوق المحلية ، بحسب الأحوال ، وحتى تاريخ السداد . وتحدد اللائحة التنفيذية	(المادة ٣٤ مكرر) : في تطبيق أحكام المادة (٢٨ مكرراً) من القانون يكون تعليق أداء الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج أو المشتراة من السوق المحلية للمصانع والوحدات الإنتاجية لاستخدامها في الإنتاج الصناعي ، طبقاً للقواعد والإجراءات الآتية : ١- أن يقدم المنتج الصناعي للجمرك المختص مستند معتمد من الجهة الفنية المختصة ، يفيد بأن تلك الآلات والمعدات واردة لاستخدامها في الإنتاج الصناعي المرخص به للمصنع أو الوحدة الإنتاجية . ٢- أن يقدم المنتج الصناعي للمصلحة مستند معتمد من الجهة الفنية المختصة ، يفيد بأن تلك الآلات والمعدات مشتراه من السوق المحلية لاستخدامها في الإنتاج الصناعي المرخص به للمصنع أو الوحدة الإنتاجية . ٣- إذا كان استيراد الآلات والمعدات بغرض الاتجار يجب على المستورد التقدم للجمرك المختص بالمستندات الدالة على التوريد للمنتج الصناعي لاستخدامها في الإنتاج الصناعي المرخص به للمصنع أو الوحدة الإنتاجية ، والتي تتمثل فيما يأتي : (أ) المستند المعتمد من الجهة الفنية المختصة للمنتج الصناعي ، يفيد بأن تلك الآلات والمعدات يتم استخدامها في الإنتاج الصناعي المرخص به للمصنع أو الوحدة الإنتاجية . (ب) أو أمر التوريد الصادر من المنتج الصناعي للمستورد ، على أن يكون معتمداً من الجهة الفنية المختصة بما يفيد أن الآلات والمعدات الواردة يتم استخدامها في الإنتاج الصناعي المرخص به للمصنع أو الوحدة الإنتاجية . (ج) شهادة تسجيل المنتج الصناعي أو	(المادة ٢٨ مكرر) : الذي يعالجه النص هو تنظيم إعفاء أو تعليق أداء الضريبة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج أو المشتراة من السوق المحلية لاستخدامها في الإنتاج الصناعي. يشمل ذلك فترة زمنية محددة (سنة من تاريخ الإفراج عنها أو الشراء) يتم خلالها تعليق الضريبة، مع إمكانية تمديد المدة بناءً على مبررات مقبولة. إذا تم استخدام هذه الآلات في الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة، يمكن إعفاؤها من الضريبة، لكن يحظر التصرف فيها لأغراض أخرى خلال خمس سنوات، وإلا يجب دفع الضريبة المستحقة. في حال لم يتم استخدامها في الإنتاج الصناعي خلال المدة، تُفرض الضريبة اعتباراً من تاريخ الإفراج الجمركي أو الشراء. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تعليق الضريبة على الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الصناعي لتشجيع الصناعات المحلية. كما يمكن الاستناد إلى النص في حالات تتعلق بتسهيلات ضريبية للمصانع والوحدات الإنتاجية التي تستخدم هذه الآلات لأغراض صناعية، مع تنظيم صارم بشأن استخدام هذه الآلات وعدم التصرف فيها لأغراض أخرى حتى انتهاء فترة الإعفاء.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
القواعد والإجراءات المنظمة لذلك . *مضافة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ .	البطاقة الضريبية ، وتكون الضريبة المعلقة باسم المنتج الصناعي . ٤- يكون تعليق أداء الضريبة لمدة سنة واحدة ، تبدأ من تاريخ الإفراج عن الآلات والمعدات من الجمرك أو من تاريخ شراؤها من السوق المحلية ، بحسب الأحوال . ٥- إذا تم تقديم أسباب مبررة للمصلحة ، فإنه يجوز بموافقة رئيس المصلحة مد المدة المنصوص عليها في البند (٤) من هذه المادة لمدة أو لمدد أخرى ، شريطة ألا يزيد مجموع المدد الإضافية عن سنة واحدة ، كحد أقصى . ٦- إذا ثبت للمصلحة أنه تم استخدام تلك الآلات والمعدات في الإنتاج الصناعي خلال مدة تعليق أداء الضريبة طبقاً للبندين (٤) ، و(٥) من هذه المادة تعفى هذه الآلات والمعدات من الضريبة . وفي جميع الأحوال ، يجب لتعليق أداء الضريبة تقديم تعهد من المنتج الصناعي يقدمه بنفسه أو من يمثله قانوناً معتمد بصحة توقيع من البنك للمصلحة أو لمصلحة الجمارك - حسب الأحوال - بسداد مبلغ الضريبة الذي سيتم تعليق أدائه حال استحقاقه ، والضريبة الإضافية. ويصدر رئيس المصلحة قراراً بالقواعد والإجراءات اللازمة لمدة تعليق أداء الضريبة . *الفقرة الثانية معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٢٣ . *مضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ .	
(المادة ٢٩) : مع مراعاة حكم المادة الثامنة من قانون الإصدار لا تسري الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في القوانين والقرارات الأخرى على هذه الضريبة ما لم ينص على الإعفاء منها صراحة		(المادة ٢٩) : الذي يعالجه النص هو تحديد نطاق تطبيق الإعفاءات الضريبية في القوانين والقرارات المختلفة. يشير النص إلى أنه لا يمكن تطبيق الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قوانين أو قرارات أخرى إلا إذا كان هناك نص صريح يعفي من هذه الضريبة بشكل خاص. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي الشرط الخاص بتطبيق الإعفاءات الضريبية. يمكن الاستناد إلى النص عند الحاجة لتوضيح أن الإعفاءات الضريبية في القوانين الأخرى لا تطبق على هذه الضريبة إلا إذا تم النص عليها بشكل

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
		صريح، وبالتالي، يحدد هذا النص حدود تطبيق الإعفاءات الضريبية وعدم امتدادها تلقائياً إلى كافة الضرائب الأخرى.
(المادة ٣٠) : ترد الضريبة طبقاً للشروط والإجراءات وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مؤيداً بالمستندات في الحالات الآتية : ١- الضريبة السابقة سدادها أو تحميلها على السلع والخدمات التي يتم تصديرها ، سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في سلع أو خدمات أخرى ، بما لا يجاوز الرصيد الدائن للسلع والخدمات التي يسري بشأنها الخصم الضريبي ، بشرط توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها ، أو وفقاً لأي من طرق السداد أو التسويات الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وذلك كله بشرط ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها . ٢- الضريبة التي حصلت بطريق الخطأ . ٣- الرصيد الدائن الذي مر عليه أكثر من ست فترات ضريبية متتالية . ٤- الضريبة السابقة سدادها علي الأتوبيسات وسيارات الركوب إذا كان استخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة . ٥- الضريبة التي يتحملها شخص غير مقيم مسجل بموجب نظام تسجيل الموردين المبسط لأغراض تأدية نشاطه داخل البلاد . وفي جميع الأحوال ، يجب أن يكون من بين المستندات الدالة علي أحقية المكلف في	(المادة ٣٥) : في تطبيق حكم البند (١) من المادة (٣٠) من القانون ترد الضريبة بالشروط والإجراءات الآتية : أولاً - بالنسبة للسلع المصدرة : ١- أن تكون السلع أو مدخلاتها قد تم شراؤها من مسجل بموجب فاتورة ضريبية . ٢- ألا يكون قد سبق استعمالها بمعرفة مصدرها . ٣- أن يتم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك . ٤- توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها ، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأى من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة . ٥- ألا تدرج الضريبة ضمن التكلفة، إلا إذا تمت التسوية المحاسبية والضريبية اللازمة وتقديم ما يفيد ذلك للمصلحة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ الشراء أو الاستيراد ، ولا يتم رد الضريبة إلا في حدود الرصيد الدائن للسلع التي يسري بشأنها الخصم الضريبي . ٦- أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة ما لم يكن سداد الضريبة مثبت بالنظام الإلكتروني بالمصلحة . ٧- يتم مطابقة طلب رد الضريبة مع : (أ) المستندات المقدمة . (ب) أصل الفاتورة الضريبية أو الفاتورة الإلكترونية المتواجدة على النظام الإلكتروني بالمصلحة . ويجوز لمصلحة الجمارك في الحالات التي يتم فيها الاتفاق مع المصلحة أن ترد الضريبة على السلع المصدرة وعلى السلع المستوردة المعاد تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في مصنوعات محلية مصدرة إلى الخارج ، وذلك وفقاً للإجراءات الجمركية المتبعة في شأن البضائع المصدرة . ثانياً - بالنسبة للخدمات المؤداة على السلع المصدرة : ١- تقديم صورة عقد أداء الخدمة معتمد من طرفي العقد . ٢- أن تتحقق	(المادة ٣٠) : الذي يعالجه النص هو تنظيم إجراءات رد الضريبة في بعض الحالات المحددة. يحدد النص الحالات التي يمكن فيها رد الضريبة التي تم سدادها سابقاً، مثل الضريبة المدفوعة على السلع والخدمات المصدرة، أو الضريبة المدفوعة بطريق الخطأ، أو الضريبة على الأتوبيسات والسيارات المستخدمة في النشاط المرخص للمنشأة، وغيرها من الحالات. كما يوضح النص أن الرد يتم وفق شروط وإجراءات محددة، وأنه يجب تقديم مستندات تثبت أحقية المكلف في استرداد الضريبة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي حق المكلف في استرداد الضريبة في حالات معينة. يمكن الاستناد إلى هذا النص عند الحاجة إلى توضيح كيفية استرداد الضريبة في الحالات التي نص عليها القانون، مثل تصدير السلع، أو في حال تم دفع الضريبة بطريق الخطأ، أو في حال مرور مدة طويلة على الرصيد الدائن للضريبة.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
خصم الضريبة أو ردها شهادة موقعة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين تفيد ذلك مالم يكن سداد الضريبة مثبتاً بالنظام الإلكتروني بالمصلحة . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص المادة قبل التعديل: ترد الضريبة طبقاً للشروط والإجراءات وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ، خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مؤيداً بالمستندات في الحالات الآتية:- ١- الضريبة السابق سدادها أو تحميلها على السلع والخدمات التي يتم تصديرها، سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في سلع أو خدمات أخرى، بما لا يجاوز الرصيد الدائن، بشرط توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك وفقاً للقواعد التي يحددها البنك المركزي وألا تقل قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك كله بشرط ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها. ٢- الضريبة التي حصلت بطريق الخطأ. ٣- الرصيد الدائن الذي مر عليه أكثر من ست فترات ضريبية متتالية. ٤ - الضريبة السابق سدادها على الآلات والمعدات التي تستخدم في إنتاج سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة ، وذلك عند تقديم أول إقرار ضريبي عدا الأتوبيسات وسيارات الركوب إلا إذا كان استخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة. وفي جميع الأحوال يجب أن	المصلحة من سابقة توريد الضريبة ، ما لم يكن سداد الضريبة مثبت بالنظام الإلكتروني بالمصلحة . ٣- يتم مطابقة طلب رد الضريبة مع : (أ) المستندات المقدمة . (ب) أصل الفاتورة الضريبية أو الفاتورة الإلكترونية المتواجدة على النظام الإلكتروني بالمصلحة . ثالثاً - بالنسبة للخدمات المصدرة : ترد الضريبة على مدخلات الخدمات المصدرة بتوافر الشروط الآتية : ١- إثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج بتقديم عقد أداء الخدمة أو بأى وسيلة أخرى حسب طبيعة الخدمة . ٢- تقديم صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة وعلى الأخص نوعها وقيمتها وكذلك اسم ومحل إقامة كل من مؤدى الخدمة والمستفيد منها . ٣- تقديم صورة من المستند الذى يفيد سداد قيمة الخدمة بمعرفة متلقى الخدمة بالخارج بواسطة تحويل بنكى إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وفقاً للضوابط التى يحددها ، وفى حالة إثبات تعذر التحويل البنكى يعتد بأى طريقة من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة . ٤- تقديم أصل الفاتورة الضريبية الخاصة بمدخلات أداء الخدمة . ٥- أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة ، ما لم يكن سداد الضريبة مثبت بالنظام الإلكتروني بالمصلحة . وفى جميع الأحوال يجب مراعاة الآتى : ١- لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بالفئة ذاتها والقيمة التى كانت سارية وقت السداد أو التحميل وعلى ما تم تصديره بالفعل ، وبما لا يجاوز الرصيد الدائن للسلع والخدمات التى يسرى بشأنها الخصم الضريبى . ٢- تقديم ما يفيد توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وفقاً للضوابط التى يحددها ، أو وفقاً لأى من طرق السداد أو التسويات الأخرى ، ومنها ما يأتى : (أ) أى من طرق الدفع	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
يكون من بين المستندات الدالة على احقية المكلف في خصم الضريبة أو ردها شهادة موقعة من محاسب مقيد بجدول المحتاسبين والمراجعين تفيد ذلك	الإلكتروني الأخرى من المستورد أو وكيله إلى المصدر وذلك بالعملات الأجنبية . (ب) الإيداع البنكي بقيمة الصفقة بالعملات الأجنبية طبقاً لإجراءات البنك المركزي الخاصة بالدول التي يتعذر بها التحويلات البنكية وطبقاً لمستندات التصدير التي نص عليها القانون . (ج) التسويات الناتجة عن البيع بالمقايضة ، وعلى المسجل تقديم ما يفيد أن قيمة السلعة المصدرة بالمقايضة سداداً لقيمة السلع المستوردة ، على أن يكون معتمداً من مصلحة الجمارك . (د) التسويات بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها . ٣- ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها . ٤- ألا يكون قد تم إدراج الضريبة المطلوب ردها ضمن عناصر التكلفة . ٥- ترد الضريبة في موعد غايته خمسة وأربعون يوماً من تاريخ تقديم الطلب المؤيد بالمستندات . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق حكم البند (١) من المادة (٣٠) من القانون ترد الضريبة بالشروط والإجراءات الآتية: أولاً- بالنسبة للسلع المصدرة: ١- أن تكون السلع أو مدخلاتها قد تم شراؤها من مسجل بموجب فاتورة ضريبية. ٢- ألا يكون قد سبق استعمالها بمعرفة مصدرها. ٣- أن يتم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك. ٤- توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأي من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة. ٥- ألا تدرج الضريبة ضمن التكلفة، ولا يتم رد الضريبة إلا في حدود الرصيد الدائن للسلع التي يسري بشأنها الخصم الضريبي. ٦- أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة. وعلى المسجل أن يرفق مع طلبه المستندات الدالة على التصدير (نموذج ١٣ جمارك أو أي شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها) وأصل الفاتورة الضريبية أو شهادة الإجراءات	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الجمركية وإيصال السداد، وأن يحتفظ بسجل يقيد فيه بيانات السلع المصدرة ورقم شهادة الصادر وتاريخ التصدير. ويجوز لمصلحة الجمارك في الحالات التي يتم فيها الاتفاق مع المصلحة أن ترد الضريبة على السلع المصدرة وعلى السلع المستوردة المعاد تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في مصنوعات محلية مصدرة إلى الخارج وذلك وفقاً للإجراءات الجمركية المتبعة في شأن البضائع المصدرة. ثانياً- بالنسبة للخدمات المؤداة على السلع المصدرة: ١- تقديم المستندات الدالة على إتمام عملية التصدير (نموذج ١٣ جمارك) للسلع التي تم تصديرها أو أي شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها. ٢- تقديم أصل الفاتورة الضريبية الصادرة من مؤدي الخدمة لمالك السلعة (المصدر) والتي تفيد أن تلك الخدمة تمت عن السلعة المصدرة ذاتها للخارج. ٣- تقديم صورة عقد أداء الخدمة معتمد من طرفي العقد. ٤- أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة. ثالثاً- بالنسبة للخدمات المصدرة: ترد الضريبة على مدخلات الخدمات المصدرة بتوافر الشروط التالية: ١- إثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج بتقديم عقد أداء الخدمة أو بأي وسيلة أخرى حسب طبيعة الخدمة. ٢- تقديم صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة وعلى الأخص نوعها وقيمتها وكذلك اسم ومحل إقامة كل من مؤدي الخدمة والمستفيد منها. ٣- تقديم صورة من المستند الذي يفيد سداد قيمة الخدمة بمعرفة متلقي الخدمة بالخارج بواسطة تحويل بنكي إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأي طريقة من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة. ٤- تقديم أصل الفاتورة الضريبية الخاصة بمدخلات أداء الخدمة. ٥- أن تتحقق	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	المصلحة من سابقة توريد الضريبة. وفي جميع الأحوال يجب مراعاة الآتي: ١- لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بالفئة ذاتها والقيمة التي كانت سارية وقت السداد أو التحميل وعلى ما تم تصديره بالفعل، وبما لا يجاوز الرصيد الدائن للخدمات التي يسري بشأنها الخصم الضريبي. ٢- تقديم ما يفيد توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، أو وفقاً لأي من طرق السداد أو التسويات الأخرى ومنها: التسويات الناتجة عن البيع بالمقايضة وعلى المسجل تقديم ما يفيد أن قيمة السلعة المصدرة بالمقايضة سداداً لقيمة السلع المستوردة ومعتمد من مصلحة الجمارك. التسويات بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها. ٣- ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها. ٤- ألا يكون قد تم إدراج الضريبة المطلوب ردها ضمن عناصر التكلفة.*معدلة بقرار وزير المالية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٩، نص المادة قبل التعديل : في تطبيق حكم البند (١) من المادة (٣٠) من القانون ترد الضريبة بالشروط والإجراءات الآتية: أولاً- بالنسبة للسلع المصدرة: ١- أن تكون السلع أو مدخلاتها قد تم شراؤها من مسجل بموجب فاتورة ضريبية. ٢- ألا يكون قد سبق استعمالها بمعرفة مصدرها. ٣- أن يتم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك. ٤- توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأي من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة. ٥- ألا تدرج الضريبة ضمن التكلفة، ولا يتم رد الضريبة إلا في حدود الرصيد الدائن. ٦- أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة. وعلى المسجل أن يرفق مع طلبه المستندات الدالة على التصدير (نموذج ١٣ جمارك أو أي شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها) وأصل الفاتورة الضريبية	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	أو شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال السداد، وأن يحتفظ بسجل يقيد فيه بيانات السلع المصدرة ورقم شهادة الصادر وتاريخ التصدير. ويجوز لمصلحة الجمارك في الحالات التي يتم فيها الاتفاق مع المصلحة أن ترد الضريبة على السلع المصدرة وعلى السلع المستوردة المعاد تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في مصنوعات محلية مصدرة إلى الخارج وذلك وفقاً للإجراءات الجمركية المتبعة في شأن البضائع المصدرة. ثانياً- بالنسبة للخدمات المؤداة على السلع المصدرة: ١- تقديم المستندات الدالة على إتمام عملية التصدير (نموذج ١٣ جمارك) للسلع التي تم تصديرها أو أي شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها. ٢- تقديم أصل الفاتورة الضريبية الصادرة من مؤدي الخدمة لمالك السلعة (المصدر) والتي تفيد أن تلك الخدمة تمت عن السلعة المصدرة ذاتها للخارج. ٣- تقديم صورة عقد أداء الخدمة معتمد من طرفي العقد. ٤- أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة. ثالثاً- بالنسبة للخدمات المصدرة: ترد الضريبة على مدخلات الخدمات المصدرة بتوافر الشروط التالية: ١- إثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج بتقديم عقد أداء الخدمة أو بأي وسيلة أخرى حسب طبيعة الخدمة. ٢- تقديم صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة وعلى الأخص نوعها وقيمتها وكذلك اسم ومحل إقامة كل من مؤدي الخدمة والمستفيد منها. ٣- تقديم صورة من المستند الذي يفيد سداد قيمة الخدمة بمعرفة متلقي الخدمة بالخارج بواسطة تحويل بنكي إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأي طريقة من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة. ٤- تقديم أصل الفاتورة الضريبية الخاصة بمدخلات أداء الخدمة. ٥- أن	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة. وفي جميع الأحوال يجب مراعاة الآتي: ١- لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بالفئة ذاتها والقيمة التي كانت سارية وقت السداد أو التحويل وعلى ما تم تصديره بالفعل، وبما لا يجاوز الرصيد الدائن. ٢- تقديم ما يفيد توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، أو وفقاً لأي من طرق السداد أو التسويات الأخرى ومنها: التسويات الناتجة عن البيع بالمقايضة وعلى المسجل تقديم ما يفيد أن قيمة السلعة المصدرة بالمقايضة سداداً لقيمة السلع المستوردة ومعتمد من مصلحة الجمارك. التسويات بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها. ٣- ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها. ٤- ألا يكون قد تم إدراج الضريبة المطلوب ردها ضمن عناصر التكلفة.	
(المادة ٣٠ مكرر) : يحق لمغادري البلاد من الزائرين الأجانب لمصر لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر استرداد الضريبة السابق سدادها للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاضعة للضريبة بشرط ألا تقل قيمة مشترياته بالفاتورة الواحدة عن ألف وخمسمائة جنيه وعلي أن يتم خروج مشترياته من البلاد بصحبته أو بأي وسيلة أخرى ، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط تطبيق هذه المادة .	(المادة ٣٦ :) في تطبيق أحكام المادة (٣٠ مكرراً) من القانون ترد الضريبة على مشتريات الزائرين الأجانب عند مغادرتهم للبلاد وفقاً للضوابط الآتية : ١- الحصول على نموذج رد الضريبة (١٢٤ ض.ق.م) موضحاً به قيمة السلعة المشتراه والضريبة المسددة عنها، بالإضافة إلى أصل الفاتورة الضريبية الموضح بها مبلغ الضريبة المسددة . ٢- ألا تقل قيمة السلع المشتراه من البائع المسجل عن ألف وخمسمائة جنيه للفاتورة الواحدة . ٣- أن يتم خروج السلع المشتراه بصحبة الزائر الأجنبي المغادر للبلاد ، أو بأي وسيلة أخرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصوله إلى مصر . ٤- يتم عرض السلع المشتراه على موظف الجمرک المسئول بالمنفذ الجمرکی لمعاينتها ومطابقتها على أصل فاتورة الشراء الورقية أو الإلكترونية ونموذج رد الضريبة رقم (١٢٤ ض.ق.م) . ٥- أن يقوم موظف الجمرک المختص	(المادة ٣٠ مكرر) : النص يعالج موضوع استرداد الضريبة على السلع التي يشتريها الزائرون الأجانب في مصر، والذين يغادرون البلاد بعد فترة قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر). ينص على أن هؤلاء الزوار يحق لهم استرداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعوها على المشتريات بشرط أن تكون قيمة الفاتورة الواحدة لا تقل عن ١٥٠٠ جنيه، مع ضرورة أن يتم إخراج السلع من مصر بصحبته أو بأي وسيلة أخرى. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها هي حق الأجانب في استرداد ضريبة القيمة المضافة على السلع المشتراه في مصر عند مغادرتهم البلاد. وتدور هذه القضية حول كيفية تنظيم حقوق الزوار الأجانب فيما يتعلق بالضرائب، وكيفية استردادهم لتلك المبالغ تحت شروط محددة، بما يعزز من جذب السياحة والتجارة في نفس الوقت.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	بعد المطابقة ، بختم المستندات بختم الجمرك بما يفيد لا مانع من الرد . ويتم تقديم المستندات المنصوص عليها في هذه المادة إلى الخزينة لاستلام مبلغ الضريبة الذي تمت الموافقة على رده مخصصاً منه (٥%) مصاريف إدارية . وفي حال تعذر استلام مبلغ الضريبة لأي سبب من الأسباب يمكن للزائر الأجنبي المغادر تسليم مستندات رد الضريبة للموظف المختص بالمنفذ الجمركي ، والذي يتولى إرسالها إلى إدارة رد الضريبة بالمصلحة لإعمال شئونها وإرسال شيك بمبلغ الضريبة بالجنيه المصري على عنوان الزائر الأجنبي المغادر الموضح بنموذج الرد بعد خصم المصاريف الإدارية المقررة ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ المغادرة . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: يحق لمغادري البلاد من الأجانب المقيمين لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر استرداد الضريبة السابق سدادها للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاضعة للضريبة بشرط أن لا يقل مبلغ الفاتورة عن خمسة آلاف جنيه مصري، وعلى أن يتم خروج مشترياته بصحبته. ويتم استرداد الضريبة عن طريق البنك بالمنفذ الجمركي، أو بموجب شيك عن طريق إدارة رد الضريبة بالمصلحة يرسل على عنوانه. وفي جميع الأحوال تخصم مصاريف إدارية بواقع (٥ %) من إجمالي قيمة المبلغ المسترد. وعلى رئيس المصلحة وضع القواعد والإجراءات اللازمة لرد الضريبة على تلك السلع.	

الفصل السادس : تحصيل الضريبة

(المادة ٣٩) : تلتزم الجهات الإدارية المنصوص عليها في المادة (٣١) من القانون بتوريد الضريبة وضريبة الجدول المستحقة على مشترياتها من السلع والخدمات طبقاً لأحكام المادة المذكورة في المواعيد المقررة على استمارة الصرف ، وتعليق المبالغ بحساب الدائنة واستخراج أدون	(المادة ٣١) : تلتزم الوزارات والمصالح والجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بتوريد ضريبة الجدول المستحقة عليها	(المادة ٣١) : النص يعالج موضوع توريد ضريبة الجدول وضريبة القيمة المضافة المستحقة على الجهات الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالضريبة على السلع المستوردة. يشير إلى كيفية التزام الوزارات والمصالح الحكومية بتوريد الضريبة المستحقة خلال
--	---	---

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
للمصلحة مباشرة ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ استحقاقها ، كما تلتزم هذه الجهات بتوريد نسبة (٢٠٪) من قيمة الضريبة على القيمة المضافة المستحقة عليها للمصلحة مباشرة خلال المدة المشار إليها ، وذلك تحت حساب الضريبة ، وفي هذه الحالة لا يجوز للمصلحة مطالبة المُكلف بتحصيل ما تم توريده ، وذلك كله طبقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية . وتؤدي الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من مصلحة الجمارك وفقاً للإجراءات المقررة لسداد الضريبة الجمركية ، ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل ، ما لم يثبت أن المسجل غير المقيم قام بتحصيل الضريبة عن السلعة المستوردة التي يتم الإفراج عنها من الجمارك . ومع عدم الإخلال بحكم المادة (٢٨ مكرراً) من هذا القانون ، يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه الإفراج المؤقت لمدة ثلاثة أشهر عن الرسائل الواردة للعملية الإنتاجية أو ممارسة النشاط ، وذلك وفقاً للضمانات التي تراها مصلحة الجمارك مناسبة لحين موافاة صاحب الشأن المصلحة بالمستندات اللازمة لبحث مدي التمتع بالإعفاء خلال المدة المذكورة أو سداد الضريبة المستحقة وكذا الضريبة الإضافية التي تحسب اعتباراً من تاريخ الإفراج عن هذه الرسائل . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص	تسوية إلكترونية شهرية مجمعة بدلالة رقم التسجيل الضريبي بتلك القيمة لحساب مأمورية الضرائب التي يتبعها المسجل على الكود المؤسسي للوحدة الحسابية الرئيسية بالإدارة المركزية للشئون المالية بالمصلحة مع طباعته وتوقيعه وختمه بخاتم شعار الجمهورية وإرساله للمنطقة الضريبية ، وإعطاء المسجل بياناً موجهاً للمأمورية التابع لها متضمناً (اسم المسجل ، رقم التسجيل ، رقم الفاتورة ، تاريخها ، الكمية ، القيمة ، الضريبة أو ضريبة الجدول الموردة) . وعلى الإدارة المركزية للشئون المالية بالمصلحة إضافة المبالغ التي تم توريدها للوحدة الحسابية الرئيسية طرفها إلى حصيله المأمورية (الضريبة/ضريبة الجدول المسددة) ، وإرسالها لكل مأمورية تم السداد لأحد مسجليها على حدة بناءً على تقارير مستخرجة من قواعد بيانات المصلحة بالحاسب الآلي مصنفة طبقاً لكل مأمورية . ويقوم المسجل بتسوية أو توريد باقي الضريبة المستحقة وفقاً للضوابط والقواعد المنصوص عليها بالقانون . وتلتزم المأموريات التنفيذية المختصة بتسوية تلك المبالغ بحسابات المسجلين لديها وفقاً للكشوف الواردة إليها ، ويكون تاريخ تسوية إذن التسوية الإلكتروني هو تاريخ سداد ما يعادل نسبة (٢٠٪) من قيمة الضريبة أو كامل ضريبة الجدول . ويتحمل كل ملتزم (الجهة/ المسجل) بالضريبة الإضافية المقررة قانوناً على التأخير أو عدم سداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقة - بحسب الأحوال - في المواعيد المقررة قانوناً ، كل فيما يخصه . وعلى المسجل أداء الضريبة دورياً إلى المأمورية المختصة رفق إقراره الشهري في الموعد المنصوص عليه بالمادة (٣١) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد ، ويجوز لرئيس المصلحة تحديد جهة السداد ووسيلته . وتؤدي الضريبة المستحقة بالنسبة للسلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمرک المختص وقت سداد	فترة زمنية محددة، وكذلك كيفية تسديد الضريبة الجمركية على السلع المستوردة قبل الإفراج عنها. كما يتطرق إلى إمكانية الإفراج المؤقت عن بعض الرسائل الواردة الخاصة بالعملية الإنتاجية أو النشاط وفقاً للضمانات المقررة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي التزام الجهات الحكومية والهيئات العامة بتوريد الضريبة المستحقة في المواعيد المحددة والإجراءات المتعلقة بالضريبة على السلع المستوردة. وهذه القضية تدور حول تنظيم عملية جمع الضرائب وتوريدها، خاصة في ما يتعلق بالجهات الحكومية أو الأشخاص الاعتبارية العامة، بالإضافة إلى تنظيم الإفراج الجمركي المؤقت عن السلع المستوردة لحين استيفاء شروط السداد أو التمتع بالإعفاء الضريبي.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المادة قبل التعديل: وتؤدي الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك وفقا للإجراءات المقررة لسداد الضريبة الجمركية، ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل . وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها. *ألغيت الفقرة الأولى بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل التعديل: على المسجل أداء حصة الضريبة دوريا للمصلحة رفق إقراره الشهري وفي الموعد المنصوص عليه في المادة (١٤) من القانون، وذلك طبقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية. وتؤدي الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك وفقا للإجراءات المقررة لسداد الضريبة الجمركية، ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل . وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها.	الضريبة الجمركية ووفقا للإجراءات الجمركية المقررة في هذا الشأن على أن تسدد كل من الضريبة وضريبة الجدول بإيصالين مستقلين ، ما لم يثبت أن المسجل غير المقيم قام بتحصيل الضريبة عن السلعة المستوردة التي يتم الإفراج عنها من الجمارك . ولا يجوز الإفراج النهائي عن السلع المستوردة قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل، ما لم يثبت أن المسجل غير المقيم قام بتحصيل الضريبة عن السلعة المستوردة التي يتم الإفراج عنها من الجمارك ، وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: ويجوز لرئيس المصلحة تحديد جهة السداد ووسيلته. وتؤدي الضريبة المستحقة بالنسبة للسلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك المختص وقت سداد الضريبة الجمركية ووفقا للإجراءات الجمركية المقررة في هذا الشأن، على أن تسدد كل من الضريبة وضريبة الجدول بإيصالين مستقلين. ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل. *الفقرة الأولى ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ، نص الفقرة :- (في تطبيق أحكام المادة (٣١) من القانون، على المسجل أداء الضريبة دورياً إلى المأمورية المختصة رفق إقراره الشهري في الموعد المنصوص عليه بالمادة (١٤) من القانون).	
	(المادة ٤٠ :) مُلغاة *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل الإلغاء: مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية المشار	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	إليهما، يجوز لرئيس المصلحة الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة لإنتاج سلعة أو أداء خدمة وذلك وفقا لشروط السداد والحدود والقواعد والضمانات التي يصدر بها قرار منه، ولايجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل أداء الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما بالكامل. كما يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه تحديد الضمانات المناسبة بقيمة الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما على السلع المفرج عنها برسم التصدير أووفق أى من الأنظمة الجمركية الخاصة. ويكون سداد الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما على الآلات والمعدات التي تستخدم فى تأدية خدمة أو إنتاج سلعة معفاة من الضريبة أو ضريبة الجداول أو كليهما، على النحو الآتى: ١ - يسدد ٥ % من قيمة الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما على الآلات والمعدات، تدفع عند الإفراج المؤقت عن الرسالة بالجمرك المختص. ٢ - يسدد باقى مبلغ الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما على أربعة أقساط سنوية متساوية، يؤدى القسط الأول منها بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإفراج المؤقت. وفى حالة التأخر عن سداد أى من هذه الأقساط تستحق كامل الأقساط المتبقية بالإضافة إلى الضريبة الإضافية، ويتم حسابها من تاريخ الإفراج المؤقت عن هذه السلعة وحتى تاريخ السداد. ويكون سداد الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما على الأتوبيسات وسيارات الركوب المستوردة لأغراض خدمة النقل السياحى الخاضعة للضريبة وفقا لقواعد تقسيط الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما وضوابط السداد الآتية : ١ - يسدد عند الإفراج الجمركى نسبة ٢٥ % من قيمة الضريبة أو ضريبة الجداول المستحقين أو كليهما. ٢ - تسدد باقى الضريبة أو ضريبة الجداول أو كليهما على قسطين سنويين متساويين بعد إنقضاء سنة من تاريخ الإفراج. وفى جميع	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الأحوال لا يجوز إعمال قواعد رد الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما السابق سدادهما على الآلات والمعدات وكذا الأتوبيسات وسيارات الركوب المفرج عنها مؤقتاً إلا بعد التأكد من سداد كامل مبلغ الضريبة المستحقة على تلك الآلات والمعدات. ويشترط للمتبع بأى من نظامى السداد المشار إليهما تقديم أى من الضمانات الآتية: ١ - خطاب ضمان مصرفى أو أمانة نقدية بقيمة الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما ٢ - إقرار بضمان أصول المنشأة وفروعها لسداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما. ٣ - أية ضمانات أخرى تقبلها مصلحة الجمارك تكون كافية لسداد مستحقات الخزنة العامة. ولا يجوز التصرف فى الآلات او المعدات أو الأتوبيسات أو سيارات الركوب التى تؤدى الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما عليها طبقاً لهذه المادة إلا بعد إخطار المأمورية المختصة، وسداد باقى الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما. وفى حالة مخالفة ذلك يتعين سداد كامل الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما والضريبة الإضافية المستحقة والتى يتم حسابها من تاريخ الإفراج المؤقت عن هذه السلع حتى تاريخ السداد، مع عدم الإخلال بأى من الإجراءات القانونية الواجبة.	
	(المادة ٤١ :) فى تطبيق أحكام المواد أرقام (٣١) و(٥٦) و(٥٩) من القانون، تكون الضريبة واجبة الأداء فى الأحوال الآتية : ١- من واقع الإقرار الضريبى. ٢- من واقع الاتفاق باللجنة الداخلية. ٣- من واقع قرار لجنة الطعن ولو كان مطعوناً عليه. ٤- فى حالة عدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة. ٥- من واقع حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه. وفى جميع الأحوال تستحق الضريبة الإضافية من تاريخ إنتهاء المدة	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٣٢) : إذا قام شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة ببيع خدمة داخل البلاد لمسجل غير لازمة لمزاولة نشاطه أو لجهة حكومية أو هيئة عامة أو اقتصادية أو أية جهة أخرى ، يلتزم المستفيد من الخدمة بحساب الضريبة المستحقة عليها وسدادها للمصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ البيع ما لم يكن الشخص غير المقيم مسجلاً بموجب نظام تسجيل الموردين المبسط . ويجب علي الأشخاص الاعتباريين الذين يخضعون لنظام التكلفة العكسي الوارد بالفقرة الثانية من المادة (١٧) من هذا القانون ويقومون باستيراد الخدمات حساب الضريبة المستحقة علي تلك الخدمات وسدادها للمصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توريد الخدمة ما لم يكن الشخص غير المقيم وغير المسجل والذي يقوم بتقديم الخدمة مسجلاً بموجب نظام تسجيل الموردين المبسط . *معدلة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ، نص المادة قبل التعديل: إذا قام شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة ببيع خدمة داخل البلاد لمسجل غير لازمة لمزاولة نشاطه أو لجهة حكومية أو هيئة عامة أو اقتصادية أو أية جهة أخرى ، يلتزم المستفيد من الخدمة بحساب الضريبة المستحقة عليها وسدادها للمصلحة خلال ثلاثين يوماً من	(المادة ٤٢ :) في تطبيق أحكام المادة (٣٢) من القانون يلتزم المستفيد من الخدمة الخاضعة للضريبة المستوردة من شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة بموجب نظام تسجيل الموردين المبسط بحساب الضريبة المستحقة على هذه الخدمة ، وسدادها للمصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها له . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق أحكام المادة (٣٢) من القانون، يلتزم المستفيد من الخدمة المستوردة من غير المقيم وغير المسجل وليس له ممثل ضريبي في مصر أو وكيل عنه في مصر بحساب الضريبة وتوريدها للمأمورية المختصة، أو التي يقع بها محل إقامته المعتاد، بحسب الأحوال، على النموذج رقم (١١١) ض.ق.م) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أداء الخدمة. ويطبق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٢) من القانون على الخدمة التي تقدمها الشركة الأم، أو المركز الرئيسي في الخارج، إلى المنشآت التابعة لها أو إلى فروعها، وتكون للفروع والمنشآت العاملة في مصر حصة في تكاليفها مقابل استفادتها منها.	(المادة ٣٢) : النص يعالج موضوع التكلفة العكسي لضريبة القيمة المضافة في حالة بيع خدمة داخل البلاد من شخص غير مقيم وغير مسجل إلى مستفيدين مختلفين داخل مصر (مثل الأشخاص الاعتباريين أو الجهات الحكومية). يوضح النص أن المستفيد من الخدمة في هذه الحالة يلتزم بحساب الضريبة المستحقة وسدادها إلى المصلحة الضريبية خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ البيع. كما يتطرق إلى تنظيم استيراد الخدمات من قبل الأشخاص الاعتباريين الذين يخضعون لنظام التكلفة العكسي، ويحدد كيفية سداد الضريبة المستحقة في هذه الحالة. القضية التي يمكن الاستناد الي النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي نظام التكلفة العكسي للضريبة على الخدمات المقدمة من غير مقيمين وغير مسجلين. وهذه القضية تتعلق بآلية حساب وسداد الضريبة على الخدمات المقدمة داخل مصر من قبل مزودين غير مقيمين أو غير مسجلين في النظام الضريبي، حيث يتعين على المستفيد من الخدمة (مثل الشركات أو الهيئات الحكومية) تحمل مسؤولية دفع الضريبة بدلاً من مقدم الخدمة، وذلك ضمن مهلة زمنية محددة.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
تاريخ البيع في حالة عدم قيام الشخص غير المقيم وغير المسجل بتعيين ممثل له أو وكيل عنه وفي حالة قيام المسجل باستيراد خدمة لأزمة لممارسة نشاطه الخاضع للضريبة فإنها يعامل كمستورد و مورد لتلك الخدمة في ذات الوقت وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها.		
(المادة ٣٣) : يعتبر إصدار الفاتورة من مؤدي الخدمة هو الواقعة المنشئة للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون بالنسبة للخدمات ذات الطبيعة المستمرة، وتحدد اللائحة التنفيذية ماهية هذه الخدمات.	(المادة ٤٣ :) في تطبيق أحكام المادة (٣٣) من القانون، تعتبر خدمات ذات طبيعة مستمرة الخدمات التي تؤدي بصفة منتظمة وغير متقطعة لتحقيق احتياجات المستفيدين منها، وتحصل قيمتها نقدا أو بفاتورة أو بما يقوم مقامها. وتعد من الخدمات ذات الطبيعة المستمرة : ١ - خدمات الاتصالات والفاكس. ٢ - خدمات مقاولات التشييد والبناء. ٣ - خدمات النظافة والحراسة. ٤ - خدمات نقل البضائع والمواد.	(المادة ٣٣) : النص يعالج تحديد لحظة وقوع الضريبة بالنسبة للخدمات ذات الطبيعة المستمرة. حيث يعتبر إصدار الفاتورة من مؤدي الخدمة هو الحدث الذي يترتب عليه استحقاق الضريبة على هذه الخدمات، وذلك وفقا لأحكام القانون. كما يوضح النص أن اللائحة التنفيذية هي التي تحدد ماهية هذه الخدمات المستمرة. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تحديد اللحظة التي تنشأ فيها الضريبة على الخدمات المستمرة. القضية تتعلق بكيفية تطبيق الضريبة على الخدمات التي تقدم بشكل مستمر (مثل خدمات الإنترنت، الكهرباء، وغيرها)، حيث يتم تحديد لحظة استحقاق الضريبة بناءً على إصدار الفاتورة وليس عند تقديم الخدمة نفسها.
(المادة ٣٤) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: يتبع في تحصيل الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.		(المادة ٣٤) : ملغاة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
وتسرى أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على الشركات والمنشآت، أيًا كان النظام القانوني المنشأة وفقا له.		
(المادة ٣٥) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: تقع المقاصة بقوة القانون بين ما هو مستحق للمسجل ولدى المصلحة وما يكون مستحقا عليه واجب الأداء بموجب أي قانون ضريبي تطبقه المصلحة أو أي من المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية	(المادة ٤٤ :) في تطبيق حكم المادة (٣٥) من القانون، تقع المقاصة بقوة القانون، بشرط أن تكون المبالغ المطلوب إجراء المقاصة بشأنها نهائية وخالية من أي نزاع. وتتم المقاصة وفقاً للترتيب التالي : ١ - المقاصة بين المبالغ التي أداها المسجل بالزيادة على ما هو مقرر بالقانون، وبين المبالغ المستحقة عليه وواجبة الأداء وفقا للقانون . ٢ - المقاصة بين المبالغ التي أداها المسجل بالزيادة على ما هو مقرر بالقانون وبين المبالغ المستحقة على المسجل وواجبة الأداء وفقاً لأي قانون ضريبي آخر تطبقه المصلحة. ٣ - المقاصة بين المبالغ التي أداها المسجل بالزيادة على ما هو مقرر بالقانون، وبين المبالغ الأخرى المستحقة عليه وواجبة الأداء وفقاً لأي قانون تطبقه المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية. وعلى المأمورية المختصة إخطار المسجل بنتيجة المقاصة. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	(المادة ٣٥) : ملغاة

الباب الثالث : ضريبة الجدول

(المادة ٣٦) : تفرض ضريبة الجدول على بيع أو أداء أو استيراد السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق، ويكون سعر ضريبة الجدول وفقاً للنسب أو القيم المحددة قرين السلع والخدمات المنصوص عليها فيه ، وذلك بالإضافة للضريبة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا	(المادة ٤٥ :) في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون، يكون سعر ضريبة الجدول (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها، طبقاً للأوضاع والشروط الآتية : أولاً : بالنسبة للسلع المصدرة : يجب أن يتبع المصدر عند قيامه بتصدير سلعه الإجراءات الجمركية المقررة، وأن يحتفظ لمدة خمس سنوات بالمستندات المتعلقة بالعملية، والمستندات الدالة على تمام التصدير،	(المادة ٣٦) : النص يعالج فرض ضريبة الجدول على السلع والخدمات، حيث يتم تحديد سعر الضريبة وفقاً للنسب أو القيم الموضوع في الجدول المرافق. يشير النص أيضاً إلى أن الضريبة تكون صفرية على السلع والخدمات المصدرة وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية. كما يوضح أن ضريبة الجدول لا تفرض مرة أخرى إلا في حالة حدوث تغيير في حالة السلعة، مستثنياً من ذلك عمليات التعبئة أو إعادة التعبئة أو
---	--	--

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
القانون. ويكون سعر ضريبة الجداول (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها، وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية. ولا تفرض ضريبة الجداول مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة، ولا يعد تغييراً في حالة السلعة عملية التعبئة أو إعادة التعبئة أو التكرير أو التنقية أو الطحن، مع عدم الإخلال باستحقاق الضريبة على السلع والخدمات الواردة بالجداول المرافق، وذلك كله ما لم ينص في الجداول على خلاف ذلك.	بما في ذلك شهادة الصادر من الجمرک المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها. ثانياً : بالنسبة للخدمات المصدرة : يتعين إثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج عن طريق تقديم عقد أداء الخدمة أو بأية وسيلة أخرى حسب طبيعة الخدمة مع إرفاق المستندات الآتية : ١ - صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة وعلى الأخص نوعها وقيمتها وكذلك إسم ومحل إقامة كل من مؤدى الخدمة والمستفيد منها. ٢ - صورة من المستند الذي يفيد سداد قيمة الخدمة بمعرفة متلقي الخدمة بالخارج بواسطة تحويل بنكي إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأى من طرق السداد أو التسويات الواردة بالمادة (٣٥) من هذه اللائحة.	التكرير أو التنقية أو الطحن، مع التأكيد على استمرار استحقاق الضريبة على السلع والخدمات المدرجة في الجداول المرافق. القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تحديد آلية فرض ضريبة الجداول على السلع والخدمات، بما في ذلك الشروط الخاصة بالسلع المصدرة والتغييرات التي تستوجب فرض الضريبة مرة أخرى. تتعلق هذه القضية بكيفية تطبيق ضريبة الجداول على السلع والخدمات في حالات مختلفة مثل التصدير أو تغيير حالة السلعة.
(المادة ٣٧) : للمسجل الحق في تسوية الضريبة السابقة سدادها على أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات خاضعة لضريبة الجداول فقط من قيمة ضريبة الجداول في حدود المستحق منها حتى يتم استنفادها. وللمسجل الحق في تسوية ضريبة الجداول السابقة سدادها على مردودات مبيعاته من ضريبة الجداول المستحقة وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.	(المادة ٤٦ :) في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من القانون، تتم تسوية ضريبة الجداول على مردودات المبيعات من السلع الواردة بالجداول المرافق للقانون بالشروط والأوضاع الآتية : ١ - لا تتم تسوية إلا ما سبق سداذه من ضريبة الجداول على السلع المرتدة. ٢ - أن تكون السلع المرتدة قد تم إستلامها فعلاً بالحالة التي بيعت عليها، وألا تكون تالفة أو منتهية الصلاحية. ٣ - يصدر المسجل إشعار خصم / إضافة مؤرخاً ويحمل رقماً مسلسلًا مثبتاً فيه بيانات كلا من البائع والمشتري. وتتم تسوية الضريبة السابقة سدادها على أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات خاضعة لضريبة الجداول فقط من قيمة ضريبة الجداول في حدود المستحق منها حتى يتم استنفادها.	(المادة ٣٧) : النص يعالج حق المسجل في تسوية ضريبة الجداول التي تم دفعها مسبقاً على أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات الخاضعة لضريبة الجداول. يحدد النص أن التسوية تتم من خلال خصم الضريبة المدفوعة من قيمة الضريبة المستحقة حتى يتم استنفاد المبلغ المدفوع. كما يتناول النص حق المسجل في تسوية ضريبة الجداول المدفوعة على مردودات مبيعاته، وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية. القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي حق المسجل في تسوية ضريبة الجداول المدفوعة على الآلات والمعدات والمردودات. وهذه القضية تتعلق بكيفية تطبيق نظام تسوية الضريبة على السلع والخدمات في سياق الأعمال التجارية والإنتاجية، وتوفير آلية للمسجلين لاسترداد أو تعويض الضريبة المدفوعة على الأجزاء والمعدات التي تستخدم في الإنتاج أو المبيعات.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	(المادة ٤٧ :) تتم تسوية ضريبة الجدول في الحالات الآتية : (١) ضريبة الجدول المحصلة عن التبغ الخام الوارد بالمسلسل (١/أ/بند ٢ غيره) الواردة بأولا من الجدول المرافق للقانون في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصنف في تكوينه. (٢) ضريبة الجدول المحصلة عن تبغ مصنع خلاصات وأرواح التبغ الوارده بالمسلسل (تابع ١/ب/بند ٦ غيرها) الواردة بأولا من الجدول المرافق للقانون في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصنف في تكوينه. (٣) تتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة على زيوت نباتية للطعام ثابتة، سائلة، أو جامدة أو منقاة أو مكررة الواردة بالمسلسل (٣) بأولا من الجدول المرافق للقانون في حالة هدرجه ضمن المنتجات الواردة بالمسلسل (٤) من الجدول. (٤) تتم تسوية ضريبة الجدول السابق سدادها بمعرفة مقاول الباطن من ضريبة الجدول المسددة بمعرفة المقاول العام عن الأعمال ذاتها.	
(المادة ٣٨ :) تستحق ضريبة الجدول على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لمرة واحدة عند تحقق واقعة بيعها أو أدائها لأول مرة أو إستيرادها وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا القانون . ويسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق عند التصرف فيها في صورة سلع وخدمات مجانية أو عروض ترويجية، وتتحدد القيمة في هذه الحالة وفقا لقوى السوق	(المادة ٤٨ :) في تطبيق أحكام المادتين رقمي (٣٦) و(٣٨) من القانون تستحق ضريبة الجدول على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لمرة واحدة، وذلك بتحقيق إحدى الوقائع الآتية : ١ - بالنسبة للسلع والخدمات المحلية فتستحق عند بيعها أو أدائها بمعرفة منتجها في السوق المحلي. ٢ - بالنسبة للسلع المستوردة فتستحق عند تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية. ٣ - بالنسبة للخدمات المستوردة فتستحق بتحقيق واقعة تلقي الخدمة بمصر. ولا تستحق ضريبة الجدول مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة. وذلك كله دون الإخلال باستحقاق ضريبة القيمة المضافة	(المادة ٣٨ :) النص يعالج استحقاق ضريبة الجدول على السلع والخدمات، حيث يتم فرض الضريبة مرة واحدة عند تحقق واقعة بيع السلعة أو تقديم الخدمة لأول مرة أو عند استيرادها. كما ينص على استحقاق الضريبة على السلع والخدمات التي يتم التصرف فيها في صورة سلع أو خدمات مجانية أو كعروض ترويجية. يتم تحديد القيمة في هذه الحالة بناءً على قوى السوق وظروف التعامل، وتحدد اللائحة التنفيذية ماهية العروض الترويجية. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي استحقاق ضريبة الجدول على السلع والخدمات عند بيعها أو استيرادها لأول مرة، وكذلك عند التصرف فيها كعروض ترويجية أو سلع مجانية. وهذه القضية تتعلق بكيفية فرض الضريبة على السلع والخدمات في حال تغير طريقة تقديمها أو بيعها، سواء كانت لأول مرة أو في

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
وظروف التعامل وتبين اللائحة التنفيذية ماهية العروض الترويجية.	المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون في كافة مراحل التداول، وذلك ما لم ينص بالجدول على خلاف ذلك.	إطار عروض ترويجية أو هدايا، وتحديد الآلية التي يتم بها تحديد قيمتها لضريبة الجدول.
(المادة ٤٩ :) يسرى حكم المادة (٤٨) من هذه اللائحة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون عند التصرف فيها في صورة سلع وخدمات مجانية أو عروض ترويجية، وتتحدد القيمة في هذه الحالة وفقا لقوى السوق وظروف التعامل. وفي تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٨) من القانون، يقصد بالعروض الترويجية، العروض التي تقدم بناء على السياسات البيعية التي تستخدمها الشركات والمنشآت لتحفيز العملاء على تفضيل السلعة أو الخدمة المقدمة منها أولتعزيز ولأنهم للعلامة التجارية بما يتفق وطبيعة كل نشاط. ولا يعد من قبيل العروض الترويجية ما يأتي : ١ - التصفيات، بما فيها التصفية الموسمية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص. ٢ - الخصومات التجارية وفقا للمادة (١١) من هذه اللائحة.	(المادة ٤٩ :) يسرى حكم المادة (٤٨) من هذه اللائحة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون عند التصرف فيها في صورة سلع وخدمات مجانية أو عروض ترويجية، وتتحدد القيمة في هذه الحالة وفقا لقوى السوق وظروف التعامل. وفي تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٨) من القانون، يقصد بالعروض الترويجية، العروض التي تقدم بناء على السياسات البيعية التي تستخدمها الشركات والمنشآت لتحفيز العملاء على تفضيل السلعة أو الخدمة المقدمة منها أولتعزيز ولأنهم للعلامة التجارية بما يتفق وطبيعة كل نشاط. ولا يعد من قبيل العروض الترويجية ما يأتي : ١ - التصفيات، بما فيها التصفية الموسمية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص. ٢ - الخصومات التجارية وفقا للمادة (١١) من هذه اللائحة.	
(المادة ٣٩ :) تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساسا لربط ضريبة الجدول بالنسبة للسلع أو الخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق على النحو الاتي أ - بالنسبة للسلع والخدمات المحلية القيمة المدفوعة فعلا أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقا للمجريات الطبيعية للأمور. (٢) بالنسبة للسلع المستوردة : القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية مضافا إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة. (٣) بالنسبة للخدمات المستوردة : القيمة المدفوعة فعلا أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقا للمجريات الطبيعية للأمور. وذلك كله ما لم ينص في الجدول على خلاف ذلك.	(المادة ٥٠ :) تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساسا لحساب ضريبة الجدول بالنسبة للسلع أو الخدمات الواردة بالجدول المرافق للقانون، على النحو الآتي: (١) بالنسبة للسلع والخدمات المحلية : القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور. (٢) بالنسبة للسلع المستوردة : القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة. (٣) بالنسبة للخدمات المستوردة : القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور. وذلك كله ما لم ينص في الجدول على خلاف ذلك.	(المادة ٣٩ :) النص يعالج تحديد أساس حساب ضريبة الجدول بالنسبة للسلع والخدمات، سواء كانت محلية أو مستوردة. بالنسبة للسلع والخدمات المحلية، يتم تحديد القيمة التي تُحتسب على أساسها الضريبة بناءً على القيمة المدفوعة فعلياً أو الواجب دفعها وفقاً للظروف الطبيعية للأمور. أما بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة، فإن الأساس يتم تحديده بناءً على القيمة التي تُحتسب عليها الضريبة الجمركية مضافاً إليها أي ضرائب أو رسوم أخرى مفروضة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تحديد وتطبيق ضريبة الجدول على السلع والخدمات، والتمييز بين كيفية حساب الضريبة على السلع المحلية والمستوردة. يمكن استخدام النص كأساس قانوني لفهم آلية فرض الضريبة على هذه الأنواع من السلع والخدمات وكيفية حساب القيمة التي يتم فرض الضريبة عليها.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المفروضة وذلك كله مالم ينص في الجدول المرافق على خلاف ذلك “		
(المادة ٤٠) : في حالة اخضاع سلعة أو خدمة لضريبة الجدول أو زيادة الفئة المفروضة عليها يلتزم المستوردون وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعون بالرصيد الموجود لديهم من هذه السلع أو الخدمات في اليوم السابق لسريان ضريبة الجدول الجديدة أو المزیدة ويكون تقديم هذا البيان خلال خلال خمسة عشر يوما من هذا التاريخ وتستحق ضريبة الجدول الجديدة أو المزیدة في تاريخ تقديم هذا البيان ويجب أداء ضريبة الجدول المستحقة على هذه السلع والخدمات خلال المدة التي يحددها رئيس المصلحة على ألا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ استحقاقها.	(المادة ٥١) : في تطبيق حكم المادة (٤١) من القانون، على كل منتج أو مؤدى أو مستورد لسلعة أو لخدمة من السلع أو الخدمات المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون مهما كان حجم مبيعاته أو إنتاجه، أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ ض.ق.م) المرافق، ويتعين على المأمورية إخطار المكلف بالتسجيل خلال الأربعة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب التسجيل، وتسرى عليه أحكام القانون اعتباراً من تاريخ التسجيل. وتتبع في شأن التسجيل الإجراءات التالية: ١ - يقدم المكلف أو من يمثله طلب التسجيل إلى المأمورية المختصة. ٢ - تقوم المأمورية	(المادة ٤٠) : النص يعالج إجراءات تقديم بيان من المستوردين والتجار في حالة خضوع سلعة أو خدمة لضريبة الجدول أو في حالة زيادة الفئة المفروضة عليها. حيث يلزم المستوردون وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعون بتقديم بيان للمصلحة يتضمن الرصيد الموجود لديهم من السلع أو الخدمات في اليوم السابق لسريان الضريبة الجديدة أو الزيادة في الفئة الضريبية. ويجب تقديم هذا البيان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سريان الضريبة الجديدة. كما يحدد النص المدة التي يجب خلالها أداء الضريبة المستحقة على هذه السلع والخدمات والتي لا يجب أن تتجاوز ستة أشهر من تاريخ استحقاقها. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي إجراءات تطبيق ضريبة الجدول في حالة زيادة الفئة أو فرض الضريبة على سلع أو خدمات جديدة. يمكن استخدام النص كأساس قانوني لتنظيم كيفية التعامل مع السلع أو الخدمات التي يتم فرض ضريبة الجدول عليها بعد تعديل أو زيادة الفئة الضريبية، وتحديد المدة الزمنية التي يجب على التجار والمستوردين دفع الضريبة فيها.
(المادة ٤١) : على كل منتج أو مؤدى أو مستورد لسلعة أو لخدمة من السلع والخدمات المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القانون أن يسجل نفسه لدى المصلحة مهما كان حجم مبيعاته أو إنتاجه طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية “		(المادة ٤١) : النص يعالج إلزامية التسجيل لكل منتج أو مؤدى أو مستورد لسلعة أو خدمة من السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرفق بالقانون لدى المصلحة المختصة. هذا التسجيل يجب أن يتم بغض النظر عن حجم المبيعات أو الإنتاج، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي إلزامية التسجيل لجميع الأطراف المعنية بضرورة الجدول، بما في ذلك المنتجين والمستوردين وأصحاب الخدمات، وذلك لتنظيم عملية تطبيق الضريبة وضمان الالتزام بها من قبل جميع المتعاملين مع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة. يمكن استخدام النص كأساس

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة، وإذا تبين للمأمورية عدم استيفائه للبيانات تقوم بقبول هذا الطلب بصفة مبدئية مع إخطار المكلف على النموذج (رقم ٢ ض. ق. م) خلال المدة التي تحددها في الإخطار. ٣ - تقيد المأمورية طلبات التسجيل المستوفاة والتي يتم استيفائها في السجل المعد لهذا الغرض. ٤ - تحدد المصلحة رقم التسجيل للمكلف وتصدر له شهادة تسجيل (نموذج رقم ٣ ض. ق. م)، ويخطر بها رقم النموذج رقم (٤ ض. ق. م) لوضعها في مكان ظاهر بالمنشأة. ٥ - بالنسبة للمكلفين وفقاً لأحكام هذه المادة والذين لم يتقدموا للتسجيل، يعدوا مسجلين بحكم القانون وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من القانون من تاريخ بداية مزاولة النشاط، وتسرى عليهم أحكام التسجيل من هذا التاريخ، وعلى المأمورية المختصة إخطارهم بنموذج التسجيل .	قانوني لإثبات ضرورة التسجيل في السجلات الرسمية للمصلحة لتحقيق الشفافية والتقيد بالقوانين الضريبية.
(المادة ٤٢) : لا يجوز إنشاء أو تشغيل أي مصنع أو معمل لإنتاج اية سلعة أو تأدية اية خدمة من السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير. وعلى كل منتج لسلعة أو مؤدي لخدمة من هذه السلع أو الخدمات إخطار المصلحة بتوقف العمل بالمصنع أو المعمل أو المقر الخاص بالنشاط لأي سبب كان، سواء كان التوقف كلياً أو جزئياً، وكذلك إخطار المصلحة عند انتهاء فترة التوقف. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تنظيم وترخيص الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتعلقة بالسلع والخدمات الخاضعة لضريبة الجدول. النص يوفر أساساً قانونياً لتنظيم عمل المصانع والمعامل، وكذلك كيفية التعامل مع حالات توقف النشاط. يمكن الاستناد إليه في حالات تتعلق بالالتزام بالحصول على الترخيص	(المادة ٥٢ :) في تطبيق أحكام المادة (٤٢) من القانون، يشترط ما يأتي : ١ - يلتزم كل من صدر له ترخيص بإنشاء أو تشغيل مصنع أو معمل لإنتاج سلعة أو أداء خدمة خاضعة لضريبة الجدول أو للضريبة وضريبة الجدول معا بأن يخطر المأمورية المختصة على النموذج رقم (١٠١ ض. ق. م). ٢ - في حالة التوقف الكلي أو الجزئي للمنشأة أو انتهاء فترة التوقف يتعين إخطار المأمورية المختصة على النموذج رقم (١٠٢ ض. ق. م). ويتعين أن يتم الإخطار المشار إليه في البندين السابقين خلال مدة لا تتجاوز واحد وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الواقعة الواجب الإخطار بشأنها.	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
على النحو الذي يصدر به قرار من رئيس المصلحة.		قبل بدء النشاط، والإبلاغ عن أي توقف في الإنتاج أو تقديم الخدمة لضمان الشفافية والامتثال للقوانين.
(المادة ٤٣) : ” تسري احكام هذا القانون على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا الباب والجدول المرافق “	(المادة ٥٣) : تسري أحكام هذه اللائحة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا الباب والجدول المرافق للقانون.	(المادة ٤٣) : النص يعالج تطبيق أحكام القانون على السلع والخدمات المحددة في الجدول المرفق بالقانون. حيث يوضح أن أحكام هذا القانون تنطبق على السلع والخدمات المنصوص عليها في هذا الجدول، باستثناء الحالات التي ورد فيها نص خاص يحدد استثناءً من تلك الأحكام. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تطبيق أحكام القانون على السلع والخدمات المعينة في الجدول المرفق، مع استثناء الحالات التي تحتوي على نصوص خاصة. يمكن الاستناد إلى النص لتوضيح نطاق تطبيق القانون، مما يعني أن أي سلعة أو خدمة مذكورة في الجدول تخضع للأحكام المقررة في القانون، ما لم يتم تحديد استثناء خاص في نص آخر.

الباب الرابع : الاحكام العامة والرقابة واجراءات الطعن

الفصل الأول : احكام عامة

(المادة ٤٤) : ” مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هذا القانون ، يحظر التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة وضريبة الجدول أو استعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف. ويسري الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على الآلات والمعدات السابق رد الضريبة عليها وفقاً لأحكام البند (٤)	(المادة ٥٤) : في تطبيق أحكام المادة (٤٤) من القانون ، يلتزم المستفيد بالإعفاء بأن يقدم إقراراً يتعهد فيه بعدم التصرف في السلعة المعفاة أو استعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ الإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة أو المأمورية المختصة - بحسب الأحوال - وسداد الضريبة المستحقة والضريبة الإضافية - حال استحقاقها - وفقاً لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف أو تغيير الاستعمال . وتتبع في هذا الشأن القواعد الآتية: ١ - على المستفيد من الإعفاء أن يخطر المصلحة برغبته في التصرف أو تغيير الاستعمال قبل شروعه في التصرف أو التغيير. ٢ - تحرر المصلحة كتاباً إلى طالب التصرف بما	(المادة ٤٤) : النص يعالج القيود المفروضة على التصرف في السلع المعفاة من ضريبة الجدول أو السلع التي تم رد الضريبة عليها، حيث يحظر التصرف في هذه السلع أو استعمالها في غير الغرض الذي تم الإعفاء من أجله خلال فترة الخمسة سنوات التالية للإعفاء. وفي حالة التصرف في هذه السلع أو تغيير استخدامها، يجب إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف. كما يشير النص إلى أن هذا الحظر يسري أيضاً على الآلات والمعدات التي تم رد الضريبة عليها، وفقاً للبند (٤) من المادة (٣٠). وأخيراً، يحدد النص أن قيمة الضريبة المستحقة لا يجب أن تتجاوز قيمة الضريبة التي تم الإعفاء منها أو ردها. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تنظيم التصرف في السلع
--	--	--

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
من المادة (٣٠) من هذا القانون وفي جميع الأحوال، يجب ألا يجوز أن تتجاوز قيمة الضريبة المستحقة قيمة الضريبة السابقة الإعفاء منها أو ردها .	يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة المستحقة عليه أو أية مبالغ أخرى في حالة استحقاقها. *الفقرة الأولى معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق أحكام المادة (٤٤) من القانون، يلتزم المستفيد بالإعفاء بأن يقدم إقراراً يتعهد فيه بعدم التصرف في السلعة المعفاة أو إستعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ الإعفاء الأبعد إخطار المصلحة أو المأمورية المختصة، بحسب الأحوال، وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف أو تغيير الإستعمال. وتتبع في هذا الشأن القواعد الآتية: ١ - على المستفيد من الإعفاء أن يخطر المصلحة برغبته في التصرف أو تغيير الإستعمال قبل شروعه في التصرف أو التغيير. ٢ - تحرر المصلحة كتاباً إلى طالب التصرف بما يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة المستحقة عليه أو أية مبالغ أخرى في حالة استحقاقها.	المعفاة من الضريبة أو التي تم رد الضريبة عليها. النص يحدد القيود المفروضة على السلع المعفاة أو التي تم رد الضريبة عليها ويشترط سداد الضريبة المستحقة في حالة التصرف فيها قبل مرور خمس سنوات من الإعفاء أو رد الضريبة. يمكن الاستناد إلى النص في الحالات التي تتعلق بإعادة استخدام السلع المعفاة من الضريبة أو تغيير استخدامها، مما يترتب عليه فرض ضرائب جديدة على التصرف في هذه السلع وفقاً للقوانين السارية.
(المادة ٤٥) : ” للمصلحة عند الإقتضاء أخذ عينات من بعض السلع للتحليل وأن تستعين بمن تراه من الخبراء. ولصاحب الشأن أن يطلب إعادة التحليل على حسابه ويصدر قرار من الوزير يحدد فيه طرق وإجراءات أخذ العينات .		(المادة ٤٥) : النص يعالج إجراءات أخذ العينات من السلع للتحليل من قبل المصلحة. حيث يحق للمصلحة، عند الاقتضاء، أن تأخذ عينات من بعض السلع للتحليل وفقاً لما تراه مناسباً، كما يحق لها الاستعانة بالخبراء في هذا المجال. كما يوضح النص أنه يمكن لصاحب الشأن طلب إعادة التحليل على نفقته الخاصة. وأيضاً، يحدد النص أنه سيتم إصدار قرار من الوزير المختص لتحديد طرق وإجراءات أخذ العينات. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي إجراءات فحص السلع وتحليلها من قبل المصلحة، سواء كانت من أجل التأكد من مطابقتها للقوانين أو للتحقق من محتوياتها. يمكن الاستناد إلى هذا النص في القضايا التي تتعلق بحق المصلحة في أخذ عينات من السلع للتحليل، وكذلك حق صاحب الشأن في طلب إعادة التحليل على نفقته، وكذلك لتوضيح الإجراءات المعتمدة في أخذ العينات بناءً على قرار من الوزير.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٤٦) : تحدد اللائحة التنفيذية المبالغ التي تحصلها المصلحة ثمنا للمطبوعات وطوابع البندول والعلامات المميزة أو وضع أختام أو مصاريف التحليل أو مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة وكذلك أجور العمل الذي يقومون به لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية. ولا تدخل هذه المبالغ في نطاق الإعفاء أو رد الضريبة أو ضريبة الجدول المشار إليهما في هذا القانون	(المادة ٥٥ :) في تطبيق أحكام المادة (٤٦) من القانون : ١- يحدد ثمن العلامات المميزة (البندول) الدالة على سداد ضريبة الجدول على سلعة المشروبات الكحولية بجميع أنواعها المحلية والمستوردة المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون بواقع مائة قرش للطابع الواحد . ٢- يحدد ثمن العلامات المميزة (البندول) الدالة على سداد ضريبة الجدول على منتجات السجائر والتبغ بجميع أنواعها المحلية والمستوردة المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون بواقع عشرين قرشاً للطابع الواحد . ٣- يحدد مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة، وكذلك أجور العمل الذي يقومون به لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية على الوجه الآتي : (أ) فتح الخزائنة بعد مواعيد العمل الرسمية المحددة لفتح الخزائن بواقع جنيهين عن كل قسيمة سداد تستخرج. (ب) مصاريف انتقال بواقع ٥٠ جنيهاً إذا كان الانتقال داخل المدينة التي يقع بها مقر المأمورية المختصة فإذا تعدد الموظفون المنتقلون تكون المصاريف ١٠٠ جنيهاً، وتضاعف هذه المبالغ إذا كان الانتقال خارج نطاق المدينة وذلك بالإضافة إلى ما قد يستحق من تكاليف بدل السفر وفقاً للنفقات المقررة بشأنه، ويودع ذوو الشأن قيمة هذه المصاريف خزائن المصلحة قبل الانتقال. - البندين (١، ٢) معدل بموجب قرار وزير المالية رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٥، النص قبل التعديل: ١- يحدد ثمن العلامات المميزة (البندول) الدالة على سداد ضريبة الجدول عن سلعة المشروبات الكحولية بجميع أنواعها المحلية والمستوردة المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون بواقع خمسين قرشاً للطابع الواحد. ٢- يحدد ثمن العلامات المميزة (البندول) الدالة على سداد ضريبة الجدول على منتجات السجائر والتبغ بجميع أنواعها المحلية والمستوردة	(المادة ٤٦) : النص يعالج المبالغ التي تحصلها المصلحة مقابل خدمات معينة، مثل المطبوعات، وطوابع البندول، والعلامات المميزة، ووضع الأختام، بالإضافة إلى مصاريف التحليل وأجور العمل الذي يقوم به موظفو المصلحة في حال تنفيذ خدمات خاصة لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية. كما ينص النص على أن هذه المبالغ لا تدخل في نطاق الإعفاء أو رد الضريبة أو ضريبة الجدول المشار إليها في هذا القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تحديد الرسوم والمبالغ التي تفرضها المصلحة مقابل خدمات معينة، بما في ذلك الأجور الخاصة بالأعمال التي تتم خارج أوقات العمل الرسمية. يمكن الاستناد إلى النص في القضايا التي تتعلق بتحديد المبالغ المستحقة للمصلحة من قبل الأفراد أو الشركات مقابل الخدمات المختلفة التي تقدمها المصلحة. كما يمكن استخدامه لتوضيح أن هذه الرسوم والمبالغ لا تدخل ضمن الإعفاءات أو رد الضريبة، وبالتالي لا تخضع للأحكام المتعلقة بضريبة الجدول أو الإعفاءات الضريبية.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٤٧) : " دون اخلال بقانون الجمارك للمصلحة حق التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها ، وذلك وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للمصلحة بأمر قضائي أن تتصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات القابلة للتلف أو النقصان أو الفقد كما يكون لها الحق في إعدام السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأي الجهات الفنية المختصة	(المادة ٥٦ :) في تطبيق أحكام المادة (٤٧) من القانون، يكون للمصلحة حق التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها وفقاً للقواعد الآتية : ١ - تودع المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المضبوطة وفقاً لأحكام القانون بمخازن تعد لهذا الغرض بالمصلحة وذلك بالنسبة للسلع المحلية، وتوضع السلع المستوردة بمخازن المضبوطات بمصلحة الجمارك وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى أو توول لأى من المصلحتين نتيجة التصالح. ٢ - لا يجوز التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المشار إليها إلا بعد أيلولتها إلى المصلحة أو مصلحة الجمارك حسب نوع السلعة المضبوطة نتيجة التصالح أو صدور حكم نهائي بمصادرتها. ٣ - يكون التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المشار إليها للبيع بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك، حسب الأحوال، كل في حدود اختصاصاته وفقاً لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ ولانحته التنفيذية المشار إليهما. وتباشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية إجراءات البيع وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن. ٤ - يجوز بناء على أمر قضائي، بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك التصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات وأدوات التهريب القابلة للتلف أو النقصان بطريق الممارسة وذلك في الحالات التي لا تحتمل إجراء المزايدة، وتودع حصيلة البيع أمانة إلى حين ثبوت أيلولتها نهائياً إلى الخزينة العامة. ٥ - تعدم بناء على أمر قضائي، بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك كل في حدود اختصاصه السلع المحظور	(المادة ٤٧) : النص يعالج حقوق المصلحة في التصرف بالمضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يتم الحكم بمصادرتها. كما يحدد النص القواعد التي يجب أن تتبعها المصلحة في تصرفاتها، وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية. النص يتيح للمصلحة الحق في التصرف في المضبوطات القابلة للتلف أو النقصان أو الفقد، قبل صدور الحكم القضائي، بموجب أمر قضائي. كما يعطى النص للمصلحة الحق في إعدام السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي قد تضر بأمن وسلامة المواطنين، بعد استشارة الجهات الفنية المختصة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي سلطة المصلحة في التصرف بالمضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها. يمكن الاستناد إلى هذا النص في القضايا التي تتعلق بتصرف أو إعدام السلع الممنوعة أو المضبوطة، خصوصاً تلك التي قد تشكل خطراً على الصحة العامة أو الأمن والسلامة العامة. كما يمكن استخدامه لتوضيح حق المصلحة في التصرف في المضبوطات القابلة للتلف قبل صدور الحكم القضائي، بما يتماشى مع الأوامر القضائية واللوائح التنفيذية المنظمة لذلك.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين، وذلك بعد استطلاع رأي الجهات الفنية المختصة.	
(المادة ٤٨) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " في جميع الأحوال لا يجوز للمصلحة إجراء تدير الضريبة أو ضريبة الجدول أو تعديل الإقرار المقدم من المسجل الا بناء على بيانات أو مستندات متاحة لديها، وخلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانونا لتقديم الإقرار عن الفترة الضريبية ، وتكون هذه المدة ست سنوات إذا كان المسجل متهربا من أداء الضريبة وتنقطع المدة باي سبب من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني أو بالاختار بربط الضريبة أو التنبيه على المسجل بادائها أو بالاحالة إلى لجان الطعن "	(المادة ٥٧ :) في تطبيق أحكام المادة (٤٨) من القانون ينقطع التقادم بالإختار بعناصر ربط الضريبة أو بالتنبيه على المسجل بادائها أو بالإحالة الى لجان الطعن. ويعد من اسباب قطع التقادم : المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة، والتنبيه، والحجز، والطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليسه أو في توزيع، وأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى، وإذا أقر المدين بحق الدائن إقرارا صريحا أو ضمنا. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	(المادة ٤٨) : ملغاة
(المادة ٤٩) : " تسري بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة ، والتي لم يتم الإفراج عنها من الجمارك احكام المخالفات والتهرب المنصوص عليها في قانون الجمارك "		النص يعالج تطبيق أحكام المخالفات والتهرب على السلع المستوردة الخاضعة للضريبة والتي لم يتم الإفراج عنها من الجمارك. حيث ينص النص على أنه تسري أحكام قانون الجمارك المتعلقة بالمخالفات والتهرب على هذه السلع المستوردة التي لم يتم الإفراج عنها، أي أنه يتم تطبيق نفس الإجراءات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك على هذه السلع. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من النص هي تطبيق أحكام المخالفات والتهرب الجمركي على السلع المستوردة التي لم يتم الإفراج عنها من الجمارك. يمكن الاستناد إلى النص في القضايا المتعلقة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
		بتهرب أو مخالفات تتعلق بالسلع المستوردة التي لم يتم الإفراج عنها، مثل محاولات تهريب أو التلاعب في التصاريح الجمركية. النص يوضح أنه لا يُستثنى من هذه الأحكام أي سلعة مستوردة خاضعة للضريبة حتى لو كانت لم يتم الإفراج عنها بعد.
(المادة ٥٠) : يؤدي المكلف للمصلحة مبلغاً يعادل (١٪) من قيمة الضريبة وضريبة الجدول المستحقة بما لا يقل عن ألف جنيه ولا يزيد على عشرة آلاف جنيه وذلك بالإضافة إلى الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية المستحقة إذا خالف الأحكام والإجراءات أو النظم المنصوص عليها في هذا القانون دون أن تكون المخالفة عملاً من أعمال التهرب المنصوص عليها فيه . وتعد مخالفة لأحكام هذا القانون الحالات الآتية : ١- ظهور عجز أو زيادة في السلع المودعة في المناطق والأسواق الحرة بالمخالفة لأحكام قانون الجمارك . ٢- عدم إخطار المصلحة بالتغيرات التي حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعد المحدد . ٣ - مخالفة الأحكام أو الإجراءات أو النظم المنصوص عليها في هذا القانون . ويضاعف مبلغ المخالفة في حالة ارتكاب أي من الأفعال المشار إليها خلال ثلاث سنوات . *مضافة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ . *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” يجوز إسقاط الديون المستحقة للمصلحة على المسجل في الأحوال	(المادة ٥٨) : تتبع القواعد التالية في تشكيل لجان الإسقاط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥٠) من القانون : - تكون لكل منطقة تنفيذية لجنة إسقاط واحدة على الأقل. - تكون رئاسة كل لجنة لأحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام على الأقل. وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	(المادة ٥٠) : النص يعالج العقوبات المالية المترتبة على مخالفة الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون، بما في ذلك العجز أو الزيادة في السلع المودعة في المناطق والأسواق الحرة، وعدم إخطار المصلحة بالتغيرات في البيانات، وأي مخالفة أخرى للقوانين ذات الصلة. كما يوضح مقدار الغرامة التي تفرض على المخالفين، ويحدد النطاق المالي للمخالفة التي تتراوح بين ألف جنيه وعشرة آلاف جنيه، بالإضافة إلى الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية المستحقة في حالة المخالفة. كما ينص النص على مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة خلال ثلاث سنوات. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي مكافحة المخالفات المالية والإجراءات المتعلقة بالضرائب والجمارك، وذلك بهدف تحقيق الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالتسجيل والإفصاح عن البيانات، بالإضافة إلى تعزيز آليات الردع ضد أي مخالفة قد تؤدي إلى التهرب الضريبي أو التلاعب في البيانات. يمكن استخدام النص كمبرر لفرض غرامات مالية على الشركات أو الأفراد الذين يخالفون القوانين أو الأنظمة المعمول بها في هذا المجال.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
التالية: ١- إذا قضى نهائيا بإفلاسه واقفلت التفليسة ٢- إذا غادر البلاد لمدة عشر سنوات بغير أن يترك أموالا ٣- إذا ثبت عدم وجود مال كافي يمكن التنفيذ عليه لدى المدين ٤- إذا توفي عن غير تركة وتختص بالإسقاط لجان يصدر تشكيلها بقرار من الوزير أو من يفوضه وتعتمد توصياتها بقرار من رئيس المصلحة ويجوز سحب قرار الإسقاط إذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد تشكيل هذه اللجان .		
(المادة ٥١) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " يكون للضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية وغيرها من المبالغ الأخرى المستحقة للمصلحة بمقتضى هذا القانون يكون امتياز على جميع أموال المدينين بها أو المكلفين بتحصيلها وتوريدها إلى المصلحة بحكم القانون وذلك بالاولوية على كافة الديون الأخرى عدا المصاريف القضائية		(المادة ٥١) : ملغاة

الفصل الثاني : الرقابة

(المادة ٥٢) : " تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظم الرقابة اللازمة على دفاتر ومستندات المسجلين، ونظم الحسابات الآلية وأجهزة البيع الإلكتروني التي يستخدمها المسجلون في مباشرة نشاط بيع سلع أو أداء أو استيراد خدمة خاضعة	(المادة ٥٩) : في تطبيق أحكام المادة (٥٢) من القانون، تتم الرقابة المتعلقة بالضريبة وضريبة الجدول على أسس مستندية ودفترية، وعند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلي يحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها. وفي حالة عدم توافر هذه الأسس فلرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لإحكام الرقابة،	(المادة ٥٢) : النص يعالج نظم الرقابة والإشراف على الدفاتر والمستندات المتعلقة بالمسجلين في نظام الضرائب، وكذلك نظم الحسابات الآلية وأجهزة البيع الإلكتروني التي يستخدمها المسجلون في أنشطتهم التجارية المتعلقة ببيع السلع أو أداء أو استيراد الخدمات الخاضعة للضريبة أو ضريبة الجدول. يهدف النص إلى ضمان الالتزام بحسابات المسجلين وفقاً لأحكام القانون، ويمنح الوزير أو من يفوضه الحق في تحديد القواعد
---	--	---

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
للضريبة أو ضريبة الجدول، بهدف التحقق من التزام المسجل بحسابهما وفقا لأحكام هذا القانون. وللوزير أو من يفوضه تقرير الأحكام، والقواعد الإجرائية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، بما يتماشى وطبيعة نشاط بعض المسجلين .	ويجوز له في بعض الحالات، لاعتبارات خاصة تتعلق بطبيعة السلعة، وضع إجراءات للرقابة وتقدير نظام رقابي خاص بها. ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يراعى بالنسبة لسلع وخدمات الجدول المرافق للقانون ما يأتي : أولا : ١ - لا يجوز إجراء عمليات تحويل الكحول النقي للوقود أو للصناعة إلا في مصانع إنتاجه أو في المناطق الجمركية إذا كان مستوردا. ويشترط في جميع الأحوال أن يتم التحويل بحضور لجنة من المصلحة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام المختص. وإذا كان تحويل الكحول لأغراض الصناعة يتم وفقا لنظام صناعي خاص وجب الحصول على موافقة هيئة الرقابة الصناعية في كل حالة على حده. ٢ - بعد إتمام عملية التحويل سواء للوقود أو للصناعة تؤخذ عينة ثلاثية من الناتج ومن المواد الأخرى التي استعملت في التحويل وتختتم الأوعية التي تم التحويل بداخلها ولا يفرج عن الكمية إلا بعد ورود نتيجة التحليل من المعمل بأنها محولة تحويلا كافيا. ٣ - على أصحاب المصانع والمعامل الذين يسمح لهم بالحصول على كحول محول للصناعة إمساك دفاتر وسجلات مبين بها الكمية الواردة وكيفية التصرف فيها وتكون هذه الفواتير والسجلات خاضعة لإشراف المصلحة. ٤ - يقصد بالكحول المحول للصناعة، الكحول المحول لاستخدامه في إحدى الصناعات الأساسية التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس المصلحة بعد الاتفاق مع رئيس هيئة الرقابة الصناعية وتحديد مواد ونسب التحويل في كل حالة. ثانيا : ١ - تلتزم المصانع والمعامل التي تنتج نبيذ العنب الطازج وعصير العنب الذي أوقف اختماره بإضافة الكحول والمشروبات الكحولية بإمساك سجلات لإثبات مراحل التصنيع المختلفة (تخمير - تقطير - تكرير - كسر - تخفيف - تعبئة) وإخطار المصلحة قبل كل عملية بأربع وعشرين ساعة على الأقل لندب من يلزم لأعمال الرقابة بما في ذلك وضع الأختام على الأجهزة	الإجرائية اللازمة لتطبيق القانون بما يتناسب مع طبيعة نشاط كل مسجل. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي تنظيم ومراقبة الأنشطة التجارية التي تخضع للضرائب، وذلك بهدف التأكد من التزام الأفراد والشركات بالقوانين الضريبية ومنع أي محاولات للتلاعب أو التهرب من دفع الضرائب. كما يمكن الاستناد إلى النص في تنظيم الرقابة على الحسابات الآلية وأجهزة البيع الإلكتروني بما يضمن الشفافية والكفاءة في تحصيل الضرائب.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	والأدوات. وعلى صاحب الشأن فور انتهاء عملية التقطير وكذا عمليات التخمر (بالنسبة للأنبذة) أن يحدد ميعاد التعبئة وتظل الكميات المنتجة حتى تتم التعبئة تحت الرقابة المباشرة للمصلحة. ويقوم مندوب المصلحة بإثبات الكميات المعبأة ووضع العلامات المميزة (البندول) وإثبات مقدار الضريبة المستحقة وأخذ التعهد اللازم بأدائها وتثبيت كل الإجراءات في محضر يوقع عليه من مندوب المصلحة والمسجل أو من يفوضه قانونا. ٢ - على صاحب الشأن إخطار المصلحة بعد تعبئة المشروبات الكحولية، الداخل في صناعته الكحول النقي غير المحول مهما بلغت درجته الكحولية، بأربع وعشرين ساعة؛ لندب من يلزم للاطلاع على السجلات المسوكة بمعرفة المسجلات المدون بها كميات الكحول النقي المشتراه والتي تم كسرها وتعبئتها والاطلاع على فواتير الشراء وخصم الكميات التي تم كسرها وتعبئتها على الفواتير وأخذ إقرار على صاحب الشأن بأن الكحول النقي الذي تم كسره مسددة عنه الضريبة وضريبة الجدول المستحقة وأنه ليس ناتجا من كحول آخر تم الحصول عليه بالتقطير بمعرفته أو من كحول محول للصناعة أو للوقود. وتلصق علامة مميزة تعد لهذا الغرض على مسئولية صاحب الشأن على المشروبات الواردة قرين المسلسلين رقمي (٣/ج، ٣/د) من البند (ثانيا) من الجدول ٣ - على صاحب الشأن، فيما يختص بصناعة العطور والكولونيا، إمساك سجلات لإثبات الكميات المشتراه من الكحول النقي المستخدم في صناعته طبقا للجدول المرافق للقانون، ويثبت في السجلات رقم الفاتورة وتاريخها. ثالثا: يراعى عند نقل كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف، سواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو محلية، من بلد الى آخر الحصول على ترخيص بذلك من المصلحة، ولا يصدر هذا	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الترخيص إلا بعد التحقق من أن الكمية خالصة الضريبة. رابعا : يلتزم كل منتج صناعي أو مستورد للسلع التالي بيانها بوضع العلامات المميزة البندول على تلك السلع قبل تداولها بالأسواق. ١ - سلع واردة ضمن المسلسل رقم (١) من البند (أولا) من الجدول المرافق للقانون : - السجائر - المعسل والنشوق والمدغه - تمباك - سيجار وتبغ الغليون ومكبوس ٢ - سلع واردة ضمن المسلسل رقم ٣ (ج،د) من البند (ثانيا) من الجدول المرافق للقانون : - نبيذ عنب طازج - عصير عنب أوقف أختماره بأضافه الكحول بما في ذلك المستلا - فرموت وأنبذة أخرى - مشروبات مخمرة - مشروبات روحية ومشروبات كحولية محلاة، معطرة - مشروبات كحولية أخرى - محضرات كحولية مركبة - مقطرات طبيعية خامسا : مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ، تلتزم المنشآت المرخص لها بإنتاج السجائر الشعبية، والنو سكاتي، ودخان الغليون، والمعسل، والنشوق، والمدغة، ودخان الشعر المخلوط وغير المخلوط أن تمسك سجلات تثبت بها كميات التبغ المشتراة والداخلية في التصنيع، وعلى صاحب الشأن الاحتفاظ بالمستندات المثبتة لذلك. ولايجوز للمستورد بيع التبغ الخام لغير المصانع المرخصة والمسجلة لدى المصلحة، وعلى المستورد إخطار المأمورية التابع لها ببيان بالمصانع التي يتم البيع لها وكميات التبغ الخام المباعة لتلك المصانع خلال أربعة أيام من تاريخ البيع على النموذج رقم (١٠٩ ض.ق.م) مع موافاة المأمورية بصورة من صفحة دفتر الخامات المثبت بها هذه المبيعات، وتتولى المأمورية بعد ذلك إخطار المأموريات، كل فيما يخصه.	
(المادة ٥٣) : ” للوزير وضع نظام أو أكثر يمكن المصلحة من الحصول إلكترونيا على		(المادة ٥٣) : النص يعالج تنظيم الحصول على الإقرارات الضريبية والفواتير الضريبية إلكترونيا من المسجلين، وكذلك إلزام المسجلين بإخطار المصلحة بصور الفواتير أو بياناتها

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الاقراءات الضريبية وصور أو بيانات الفواتير الضريبية المصدرة من المسجل أو إليه، وعلى المسجل الالتزام بإخطار المصلحة بصور الفواتير أو بياناتها وقسائم تحصيل ماكينات تسجيل النقدية وفقا لهذا النظام عند طلبها. كما يجوز للوزير أو من يفوضه إلزام المنشآت أو بعضها استخدام ماكينات تسجيل المتحصلات النقدية التي توضح قيمة المبيعات أو التوريدات والضريبة المستحقة عليها .		وقسائم التحصيل من ماكينات تسجيل النقدية عند طلبها. كما يتطرق النص إلى إمكانية إلزام المنشآت باستخدام ماكينات تسجيل المتحصلات النقدية التي تظهر قيمة المبيعات والضريبة المستحقة عليها. يهدف النص إلى تحسين الرقابة الضريبية الإلكترونية وضمان دقة وشفافية البيانات الضريبية. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي تحسين آليات التحصيل والرقابة الضريبية عبر استخدام التكنولوجيا، مثل النظام الإلكتروني للاقراءات الضريبية والفواتير. يمكن الاستناد إلى النص لتطبيق نظام تحصيل إلكتروني موحد يعزز من دقة جمع الضرائب ويساعد في الحد من التلاعب أو التهرب الضريبي. كما يمكن الاستناد إلى النص إلزام المنشآت باستخدام الأجهزة الإلكترونية مثل ماكينات تسجيل المتحصلات لتوثيق وتسجيل المبيعات بشكل دقيق وشفاف.
(المادة ٥٤) : لا يعتد بآية معاملة يكون الغرض الرئيسي من اتمامها أو أحد اغراضها الرئيسية تجنب الالتزام بالضريبة أو ضريبة الجدول أو تأجيله أو تخفيض عبء الضريبة ويعتبر في تطبيق هذه المادة تجنباً للضريبة : ١- التصرفات التي تتم بين الأشخاص المرتبطين في بيع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول ويكون الهدف منها عدم بلوغ ادهم أو جميعهم حد التسجيل المقرر قانونا ٢- إنشاء شركات أو تقسيمها أو تجزئة المعاملات لأغراض ضريبية ويترتب على اعتبار المعاملة تجنباً للضريبة أحقية المصلحة في إلزام المكلف بالتسجيل أو أداء الضريبة على أساس القيمة الحقيقية وفقا لظروف السوق وقوى التعامل وذلك كله دون الإخلال بحق		(المادة ٥٤) : النص يعالج التحايل على التزامات الضريبة أو تجنب دفع ضريبة الجدول عبر تنفيذ معاملات تهدف إلى تقليل أو تأجيل دفع الضرائب أو تخفيض العبء الضريبي. يشمل ذلك التصرفات بين الأشخاص المرتبطين التي تهدف إلى عدم الوصول إلى حد التسجيل الضريبي المقرر قانوناً، وكذلك إنشاء أو تقسيم الشركات أو تجزئة المعاملات بهدف تحقيق أهداف ضريبية. النص يحدد أن المصلحة يمكنها إلزام المكلف بالتسجيل أو دفع الضريبة بناءً على القيمة الحقيقية للسوق. كما يُمنح المكلف الحق في إثبات أن المعاملة تمت لغرض تجنب الضريبة. كما ينص على تشكيل لجنة لفحص حالات التجنب الضريبي. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي مكافحة التهرب الضريبي من خلال التلاعب الهيكلي في المعاملات التجارية بهدف تجنب دفع الضرائب. يمكن الاستناد إلى النص للحد من التحايل على القوانين الضريبية عبر عمليات تجنب الضريبة مثل تقسيم المعاملات أو التصرفات بين الأشخاص المرتبطين بهدف تجنب التسجيل الضريبي. النص يمكن أن يُستخدم أيضاً لتطبيق

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
المكلف في إثبات أن المعاملة تمت لغير أغراض التجنب الضريبي وتشكل لجنة أو أكثر برئاسة رئيس المصلحة أو من يفوضه وعضوية اثنين من العاملين بها بوظيفة مدير عام على الأقل وتحتص بنظر حالات التجنب ويكون قرارها ملزما للمأمورية المختصة		العدالة الضريبية وضمان دفع الضرائب استناداً إلى القيم الحقيقية للسوق.

الفصل الثالث : إجراءات الطعن

(المادة ٥٥) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " يكون للاخطار المرسل بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو باي وسيلة إلكترونية لها الحجية في الاثبات وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ يصدر بتحديد قرار من الوزير، ذات الاثر المترتب على الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية بما في ذلك إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز ويكون الاخطار صحيحاً قانوناً سواء تسلم المسجل الإعلان من المأمورية المختصة أو من لجنة الطعن المختصة أو تسلمه بمحل المنشأة أو بمحل إقامته المختار وفي حالة غلق المنشأة أو غياب المسجل وتغذر أخطاره بإحدى الطرق المشار إليها وكذلك في حالة رفض المسجل تسلم للاخطار يثبت ذلك بموجب محضر يحضره أحد موظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية، وينشر ذلك في	(المادة ٦٠) : في تطبيق حكم المادة (٥٥) من القانون، يقصد بمحل الإقامة المختار المكان الذي يحدده المسجل لإخطاره بالنماذج الضريبية، كمكتب المحامي أو المحاسب. ويكون اثبات ارتداد الإخطار المرسل من المأمورية أو لجنة الطعن الى المسجل بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول مؤشراً عليه من موزع البريد بما يفيد غلق المنشأة أو غياب صاحبها أو رفض الاستلام، بموجب محضر يحضره المأمور المختص أو عضو لجنة الطعن المختصة ممن لهم صفة الضبطية القضائية، من ثلاث صور تحفظ الاولى بملف المسجل، وتلصق الثانية على مقر المنشأة، وتعلق الثالثة بلوحة الاعلانات بالمأمورية أو لجنة الطعن المختصة وتعلن على الموقع الالكتروني للمصلحة. وعلى كل مأمورية أو لجنة طعن امساك سجل تقيد فيه المحاضر المشار اليها اول فأول. وفي الحالات التي يرتد فيها الإخطار مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان المسجل، يقوم المأمور المختص أو عضو اللجنة المختصة ممن لهم صفة الضبطية القضائية بإجراء التحريات اللازمة، فإن أسفرت هذه التحريات عن وجود المنشأة أو التعرف على عنوان المسجل، يتم إعادة الإخطار بتسليمه إليه، وإن لم تُسفر التحريات عن التعرف على المنشأة أو عنوان المسجل يتم إعلانه بالإخطار في	(المادة ٥٥) : ملغاة
---	---	-----------------------

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
لوحة المأمورية أو لجنة الطعن المختصة، بحسب الأحوال ، مع لصق صورة منه على مقر المنشأة وإذا ارتد الإخطار مؤشرا عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان المسجل يتم إعلانه في مواجهة النيابة العامة بعد إجراء التحريات اللازمة ويعتبر النشر على الوجه السابق والإعلان في مواجهة النيابة العامة إجراء قاطعا للتقديم ويكون للمسجل في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة أن يطعن في قرار المصلحة بربط الضريبة أو في قرار لجنة الطعن بحسب الأحوال وذلك خلال ستين يوما من تاريخ توقيع الحجز عليه والا أصبح قرار المصلحة يربط الضريبة أو إقرار اللجنة نهائيا “	مواجهة النيابة العامة. ولرئيس لجنة الطعن أن يطلب من المأمورية المختصة إجراء التحريات المشار إليها بواسطة أحد مأموري الضرائب بها ممن لهم صفة الضبطية القضائية، ويجب في هذه الحالة إجراء التحريات على وجه السرعة وموافاة رئيس اللجنة بنسخه من محضر التحريات موضحا به ما أسفرت عنه. وفي تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥٥) من القانون، يقصد بتاريخ توقيع الحجز على المسجل تاريخ علمه بهذا الحجز. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
(المادة ٥٦) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” في الحالات التي يتم فيها تعديل أو تقدير الضريبة من المصلحة يتم إخطار المسجل بذلك بكتاب موصي عليه يعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية لها حجية في الإثبات وفقا لقانون التوقيع الإلكتروني أوبأي وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني بذلك التعديل أو التقدير. ويكون للمسجل الطعن على ذلك التعديل أو التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التقدير. ويكون الطعن المقدم من المسجل على تعديل أو تقدير الضريبة بصحيفة من ثلاث صور يودعها المأمورية المختصة وتسلم إحداها للمسجل مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ إيداعها وتثبت المأمورية في دفتر خاص بيانات الطعن وملخصا	(المادة ٦١) : في تطبيق أحكام المادة (٥٦) من القانون، يكون إخطار المسجل بتعديل الضريبة على النموذج رقم (١٥ ض.ق.م) وفي حالة تقدير الضريبة لعدم تقديم المسجل للإقرار الضريبي يكون الإخطار على النموذج رقم (١٤ ض.ق.م) وذلك كله بكتاب موصي عليه مصحوبا بعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية لها الحجية في الإثبات وفقا لقانون التوقيع الإلكتروني أو بأي وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني لذلك التعديل أو التقدير. ويكون للمسجل الطعن على ذلك التعديل أو التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التقدير. ويكون الطعن المقدم من المسجل على تعديل أو تقدير الضريبة بصحيفة من ثلاث صور يودعها المأمورية المختصة وتسلم إحداها للمسجل مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ إيداعها وتثبت المأمورية في دفتر خاص بيانات الطعن وملخصا	(المادة ٥٦) : ملغاة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
صور يودعها المأمورية المختصة وتسلم إحداها للمسجل مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ إيداعها وتثبت المأمورية في دفتر خاص ببيانات الطعن وملخصا بأوجه الخلاف التي تتضمنها. وتقوم المصلحة بالبت في ذلك الطعن بواسطة لجان داخلية يصدر بتشكيلها وتحديد مقارها ونطاق اختصاصها قرار من رئيس المصلحة، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطعن. فإذا تم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف تصبح الضريبة نهائية. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف تقوم المأمورية بإخطار المسجل بذلك، وعليها إحالة أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ البت في هذه الأوجه على أن تقوم بإخطار المسجل بالإحالة بكتاب موصي عليه مصحوبا بعلم الوصول فإذا انقضت مدة الثلاثين يوما دون قيام المأمورية بإحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة، كان للمسجل أن يعرض الأمر كتابة على رئيس هذه اللجنة مباشرة أو بكتاب موصي عليه مصحوبا بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء المدة المحددة ساففاً، وعلي رئيس اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليه أو وصول كتاب المسجل إليه أن يحدد جلسة لنظر النزاع ويأمر بضم ملف المسجل. ويجوز اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة	باوجه الخلاف التي تتضمنها، على أن تقوم بإحالة اللجنة الداخلية المختصة. وفي حالة ورود علم الوصول بما يفيد الإستلام دون أن يتم الطعن خلال المدة المشار إليها يعتبر تعديل أو تقدير الضريبة من قبل المصلحة نهائياً.*ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
بأي وسيلة إلكترونية يحددها الوزير. ويعتبر تعديل أوتقدير الضريبة من قبل المصلحة نهائيا إذا لم يقدم الطعن خلال المواعيد المشار إليها. وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيل اللجان الداخلية وإجراءات العمل فيها وإثبات الاتفاقات التي تتم أمامها .		
	(المادة ٦٢ :) تشكل اللجان الداخلية المنصوص عليها في المادة (٥٦) من القانون بقرار من رئيس المصلحة برئاسة أحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام وعضوية اثنين من العاملين بها. ويراعى في تشكيل اللجان الداخلية، وإجراءات نظرها للطعون، القواعد الآتية: ١- ألا يكون عضو اللجنة قد سبق له نظر الموضوع سواء بالفحص أو المراجعة. ٢- يجوز تعيين رئيس احتياطي لرئيس اللجنة يحل محله في حالة وجود مانع، على ألا يقوم بالبت في الطعن إلا بعد الإطلاع على كافة مستندات الطعن. ٣- تقوم المأمورية المختصة بإحالة الطعن المقدم من المسجل إلى اللجنة الداخلية في ميعاد غايته يومان من تاريخ استلام الطعن، وتقوم اللجنة الداخلية بإخطار المأمورية بقرارها خلال يومين من تاريخ صدوره، وتقوم المأمورية بإخطار المسجل بقرار اللجنة الداخلية خلال يومين من تاريخ استلامها القرار. ٤- تكون عضوية تلك اللجان لمدة عام قابل للتجديد لمدة أو لمدد أخرى. ٥- على اللجنة إصدار قرارها مسبباً، وغير معلق على شرط، ومحددأ به مبلغ الضريبة المستحقة وأسس حساب الضريبة على وجه الدقة، على أن تقوم اللجنة بالبت في الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطعن مستوفياً لكافة مستنداته وصالحاً للفصل فيه. وللجنة أن تستعين بمن تراه من العاملين الفنيين بالمصلحة، دون أن يكون له صوت معدود	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	في إصدار القرار . *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ . *معدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٤٣ لسنة ٢٠٢٠ ، نص المادة قبل التعديل: تشكل اللجان الداخلية المنصوص عليها في المادة (٥٦) من القانون بقرار من رئيس المصلحة برئاسة أحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام وعضوية اثنين من العاملين بها. ويراعى في تشكيل اللجان الداخلية، وإجراءات نظرها للطعون، القواعد الآتية: ١- ألا يكون عضو اللجنة قد سبق له نظر الموضوع سواء بالفحص أو المراجعة. ٢- يجوز تعيين رئيس احتياطي لرئيس اللجنة يحل محله في حالة وجود مانع، على ألا يقوم بالبت في الطعن إلا بعد الإطلاع على كافة مستندات الطعن. ٣- تقوم المأمورية المختصة بإحالة الطعن المقدم من المسجل إلى اللجنة الداخلية في ميعاد غايته يومان من تاريخ استلام الطعن، وتقوم اللجنة الداخلية بإخطار المأمورية بقرارها خلال يومين من تاريخ صدوره، وتقوم المأمورية بإخطار المسجل بقرار اللجنة الداخلية خلال يومين من تاريخ استلامها القرار. ٤- تكون عضوية تلك اللجان لمدة عام قابل للتجديد لمدة أو لمدد أخرى. ٥- على اللجنة إصدار قرارها مسبباً، وغير معلق على شرط، ومحددأ به مبلغ الضريبة المستحقة وأسس حساب الضريبة على وجه الدقة، على أن تقوم اللجنة بالبت في الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطعن مستوفياً لكافة مستنداته وصالحاً للفصل فيه.	
	(المادة ٦٣ :) على اللجنة الداخلية اخطار المسجل بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول بتاريخ الجلسة، وفي حالة عدم حضوره او من يمثله قانوناً في التاريخ المحدد يتم اخطاره بكتاب ثانٍ اخير. وفي حالة عدم حضور	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	المسجل او من يمثله في الموعد الثاني تقوم اللجنة الداخلية بإحالة الخلاف الى لجنة الطعن المختصة وتخطر المسجل بذلك * ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
	(المادة ٦٤ :) تكون جلسات اللجنة الداخلية سرية، ويجب اثبات ما يتم تناوله بالجلسة في محضر مؤيد بالمستندات المقدمة من المسجل والمأمورية. وعلى اللجنة مناقشة جميع بنود الخلاف وأوجه الدفاع التي يقدمها المسجل، وان ترد على كل بند من هذه البنود. وفي حالة التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف مع المسجل يصدر القرار بما تم الاتفاق عليه وتصبح الضريبة نهائية، وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف تحدد اللجنة هذه الأوجه وراى اللجنة بشأنها، وتقوم المأمورية بإحالة اوجه الخلاف الى لجنة الطعن المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ البت في هذه الأوجه، وتخطر المسجل بذلك. فإذا انقضت مدة الثلاثين يوما دون قيام اللجنة الداخلية بإحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة كان للمسجل أن يعرض الأمر كتابة أو بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال الخمسة عشر يوما التالية على رئيس لجنة الطعن المختصة . وعلى رئيس لجنة الطعن المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليه أو وصول كتاب المسجل إليه أن يحدد جلسة لنظر النزاع ويأمر بضم ملف النزاع. ويجوز إتخاذ أى من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بأى وسيلة إلكترونية. ويجب ان يوقع محضر اللجنة الداخلية من رئيس اللجنة وعضائها والمسجل او من يمثله قانونا. ويكون للمسجل الحق فى الحصول على نسخة من هذا المحضر. * ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
	(المادة ٦٥ :) تختص اللجان الداخلية المنصوص عليها في المادة (٥٦) من القانون بالفصل في الطعون المقدمة من المسجلين طعنا على تعديل أو تقدير الضريبة على أن يتم ذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطعن.*ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
	(المادة ٦٦ :) يجب ان يتوافر بكل لجنة داخلية السجلات الآتية :- ١) سجل قيد الطعون ٢) سجل محاضر الجلسات ٣) سجل القرارات التي تنتهي اليها اللجنة*ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
(المادة ٥٧ :) ملغاة*ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” تشكل لجان الطعن بقرار من الوزير أو من يفوضه من رئيس من غير العاملين بالمصلحة ، وعضوية اثنين من موظفي المصلحة يختارهما الوزير أو من يفوضه، واثنين من ذوي الخبرة ممن ترشحهم نقابة التجاريين من بين المحاسبين المقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاولة المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة. ٢ - لرئيس المصلحة تعيين أعضاء احتياطيين لموظفي المصلحة باللجان في المدن التي بها لجنة واحدة. ٣ - يعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى في المدن التي بها أكثر من لجنة، ويكون ندبهم بدلاً من الأعضاء الأصليين الذين يتخلفون عن الحضور من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم	(المادة ٦٧ :) في تطبيق أحكام المادة (٥٧) من القانون يراعى الآتى : ١ - يصدر بتشكيل لجان الطعن قرار من الوزير، وتشكل كل لجنة من رئيس من غير العاملين بالمصلحة يختاره الوزير، وعضوية إثنين من موظفي المصلحة يختارهما رئيس المصلحة، وإثنين من ذوي الخبرة ممن ترشحهم نقابة التجاريين من بين المحاسبين المقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاولة المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة. ٢ - لرئيس المصلحة تعيين أعضاء احتياطيين لموظفي المصلحة باللجان في المدن التي بها لجنة واحدة. ٣ - يعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى في المدن التي بها أكثر من لجنة، ويكون ندبهم بدلاً من الأعضاء الأصليين الذين يتخلفون عن الحضور من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم	(المادة ٥٧ :) ملغاة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
التي بها لجنة واحدة، ويعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطييين بالنسبة إلى اللجان الأخرى في المدن التي بها أكثر من لجنة ، ويكون نديهم بدلا من الأعضاء الأصليين الذين يتخلفون عن الحضور من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه. ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا إذا حضرها رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل ، ويتولي أمانة سر اللجنة موظف تندبه المصلحة. وتكون لجان الطعن دائمة وتابعة مباشرة للوزير، ويصدر قرار منه أو من يفوضه بتحديد ها ، وبيان مقارها، واختصاصها المكاني، ومكافآت أعضائها .	أعضائها عند غيابه. ٤ - يجب ألا يكون قد سبق لأي من أعضاء اللجنة نظر موضوع الطعن سواء بالفحص أو المراجعة أو الإعتماد. ٥ - للجنة أن تستمع إلى المسجل أو وكيله، وكذلك المأمورية المختصة دون أن يكون لهما صوت معدود في القرار. ٦ - تلتزم لجنة الطعن بنظر المعروض عليها من أوجه الخلاف التي لم يتم تسويتها دون نظر أية مسائل جديدة. ٧ - يجب أن يصدر قرار لجنة الطعن مسببا، وغير معلق على شرط، ومحددا به مبلغ الضريبة وأسس حساب الضريبة على وجه الدقة. ٨ - يتم تقييم أعمال اللجنة سنويا في ضوء ماتم إنجازه من طعون وما إنتهت إليه تلك الطعون، وتحدد مكافآت أعضاء اللجان والأمانات الفنية في ضوء الحالات التي تم إنجازها. ٩ - تكون عضوية تلك اللجان بالنسبة لموظفي المصلحة لمدة عام قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	مختصر شرح المادة
	(المادة ٦٨ :) تمسك لجان الطعن المنصوص عليها في المادة (٥٧) من القانون السجلات الآتية:- (١) سجل الطعون الضريبية، ويقيد به الطعون حسب تاريخ ورودها، ويجب أن يتضمن القيد البيانات الخاصة بكل طعن. (٢) سجل الجلسات، ويقيد به الطعون المعروضة على لجنة الطعن في كل جلسة والقرارات التي تتخذها اللجنة في كل منها. (٣) سجل المقررين، ويقيد به الطعون المسلمة لكل عضو. (٤) أية سجلات أخرى تتطلبها طبيعة العمل باللجنة. ويكون القيد في السجلات المشار إليها بمعرفة أمانة اللجنة. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٥٨) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المسجلين والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون وتخطر اللجنة كلا من المسجل والمصلحة بميعاد جلسة نظر الطعن قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ولها أن تطلب من كل من المصلحة والمسجل تقديم ما تراه ضروريا من البيانات والأوراق وعلى المسجل الحضور امام اللجنة بنفسه أو بوكيل عنه والا فصلت اللجنة في الطعن في ضوء المستندات المقدمة وتصدر اللجنة قرارها ف حدود تقدير المصلحة وطلبات المسجل ويعدل ربط الضريبة وفقا لقرار اللجنة فاذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها بمقتضى هذا القرار	(المادة ٧٠) : يجب على لجان الطعن انجاز المعدلات التي تحددها الإدارة المشرفة على لجان الطعن. وعلى لجنة الطعن إخطار كل من الطاعن والمأمورية المختصة بموعد الجلسة المحددة لنظر الطعن على النموذج رقم (٣١٦ طعن ض.ق.م) بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول. وللجنة في حالة عدم حضور المسجل، أو عدم تقديمه أية مذكرات أو مستندات، أن تفصل في الطعن في ضوء المستندات المعروضة عليها. ويجب على رئيس اللجنة وأمين السر توقيع قرارات اللجنة في خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها. ويكون إعلان كل من المصلحة والمسجل بقرار اللجنة، بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول، وذلك على النموذج رقم (١/٣١٦ طعن ض.ق.م). *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	(المادة ٥٨) : ملغاة
(المادة ٥٩) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " تكون جلسات لجان الطعن سرية وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية اصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويوقع على القرارات كلا من الرئيس وأمين السر خلال	(المادة ٧١) : على لجنة الطعن مراعاة الاصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضي، ومنها : (١) الاختصاص المكاني المحدد بقرار إنشائها. (٢) اعلان اطراف الخلاف على النحو المقرر قانونا. (٣) أحكام الرد والتنحي في الأحوال المقررة قانونا. (٤) مناقشة كافة الدفوع المقدمة في الطعن. (٥) تسبيب القرارات. (٦) الالتزام بالمواعيد المحددة قانونا. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١	(المادة ٥٩) : ملغاة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها وتلتزم اللجنة بمراعاة الاصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي ويعلن كل من المسجل والمصلحة بالقرار الذي تصدره اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول وتكون الضريبة واجبة الأداء من واقع قرار لجنة الطعن ولا يمنع الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة المختصة من تحصيل الضريبة	بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	
(المادة ٦٠) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” لكل من المصلحة والمسجل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الإعلان بالقرار		(المادة ٦٠) : ملغاة
(المادة ٦١) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” يجوز للمحكمة أن تنظر الدعاوى التي ترفع من المسجل أو عليه في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة “		(المادة ٦١) : ملغاة
(المادة ٦٢) : ” تطبق احكام وإجراءات التحكيم المنصوص عليها في قانون الجمارك بالنسبة للسع والخدمات المستوردة التي تخضع لرقابة مصلحة		(المادة ٦٢) : النص يعالج تطبيق أحكام وإجراءات التحكيم المتعلقة بالسلع والخدمات المستوردة التي تخضع لرقابة مصلحة الجمارك. ويشير إلى إجراءات التحكيم المنصوص عليها في قانون الجمارك التي تُطبق في حال وجود نزاعات أو خلافات تتعلق بالسلع والخدمات المستوردة. كما يتم ربط ذلك بإجراءات الفصل الرابع من قانون الجمارك الذي يتناول موظفي مصلحة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الجمارك الفصل الرابع موظفو المصلحة وواجباتهم “		الجمارك وواجباتهم. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي حل النزاعات المتعلقة بالاستيراد والجمرك باستخدام آلية التحكيم المنصوص عليها في قانون الجمارك، وهو ما يضمن توفير وسيلة قانونية لحل الخلافات التي قد تنشأ بشأن السلع والخدمات المستوردة. يمكن الاستناد إلى النص لتأكيد أهمية التحكيم كأداة قانونية لفض النزاعات بين الأطراف المعنية في المعاملات الجمركية، بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالضوابط والإجراءات التي تحددها مصلحة الجمارك.
الفصل الرابع : موظفوا المصلحة وواجباتهم		
(المادة ٦٣) : ولهم في سبيل ذلك باذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوبه معاينة المعامل والمصانع والمخازن والمحال والمنشآت وغيرها مما يباشر نشاطا في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة ويجوز في حالات الضبط الاستعانة برجال السلطات الاخرى إذا تطلب الأمر ذلك. *ألغيت الفقرة الأولى بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل التعديل : ” لموظفي المصلحة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم في سبيل ذلك باذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوبه معاينة المعامل والمصانع والمخازن والمحال والمنشآت وغيرها مما يباشر نشاطا في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة ويجوز في حالات الضبط		(المادة ٦٣) : النص يعالج صلاحيات موظفي مصلحة الضرائب أو من ينوبهم في معاينة المنشآت مثل المصانع، المخازن، المحال، أو أي مكان آخر يُمارس فيه نشاط يتعلق بسلع أو خدمات خاضعة للضريبة. يحدد النص أن هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى إذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوب عنه للقيام بهذه المعاينة. كما يتيح النص لهم الاستعانة بسلطات أخرى إذا دعت الحاجة لذلك أثناء عمليات الضبط. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي حق الرقابة الضريبية وضمان التزام المنشآت بالقوانين الضريبية. يمكن الاستناد إلى النص في التحقق من الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات الخاضعة للضريبة للتأكد من الالتزام بالقوانين الضريبية. كما يمكن استخدامه في تطبيق إجراءات الضبط والمراقبة لمنع التهرب الضريبي أو التلاعب في الحسابات الضريبية من قبل المنشآت المختلفة.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الاستعانة برجال السلطات الاخرى إذا تطلب الأمر ذلك (المادة ٦٤) : لموظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والدفاتر والسجلات والفواتير والوثائق ايا كان نوعها المتعلقة بتطبيق احكام هذا القانون وضبطها عند توافر دلائل على وجود مخالفة لاحكامه. ولهم بإذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوبه اخذ عينات محددة من السلع والتحليل أو الفحص. *ألغيت مادة ٦٤ عدا الفقرتين الأولى والثانية بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل التعديل : لموظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والدفاتر والسجلات والفواتير والوثائق ايا كان نوعها المتعلقة بتطبيق احكام هذا القانون وضبطها عند توافر دلائل على وجود مخالفة لاحكامه. ولهم بإذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوبه اخذ عينات محددة من السلع والتحليل أو الفحص. ويلتزم كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في تقدير أو ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات بمراعاة سرية المهنة ولا يجوز لاي من العاملين في المصلحة ممن لا		(المادة ٦٤) : النص يعالج صلاحيات موظفي مصلحة الضرائب الذين يحملون صفة الضبطية القضائية في الاطلاع على الأوراق والمستندات والدفاتر والسجلات والفواتير والوثائق التي تتعلق بتطبيق أحكام القانون، وكذلك ضبطها إذا توافرت دلائل على وجود مخالفة. كما يمنح النص هؤلاء الموظفين الحق في أخذ عينات من السلع وإجراء التحليل أو الفحص لهذه العينات، ولكن ذلك يتطلب إذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوب عنه. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي مكافحة المخالفات الضريبية وال تحقيق الرقابة الضريبية الفعالة على الأنشطة التجارية. يمكن الاستناد إلى النص لتأكيد حقوق موظفي مصلحة الضرائب في فحص الأوراق والوثائق المتعلقة بالأنشطة التجارية للتأكد من الامتثال للقانون، وكذلك لاستخدام أخذ عينات من السلع لتحليلها كأداة للرقابة وضبط المخالفات. النص يمكن أن يُستخدم أيضاً لل تأكيد صلاحيات الضبطية القضائية لموظفي المصلحة في ضبط الأدلة وإجراءات التحقيق في حال الاشتباه بوجود مخالفات ضريبية.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
يتصل عملهم بتقدير أو ربط أو تحصيل الضريبة اعطاء أي بيانات أو اطلاق الغير على اية ورقة أو بيان أو ملف أو غيره الا في الأحوال المصرح بها قانونا ولا يجوز اعطاء بيانات من الملفات الضريبية الا بناء على طلب كتابي من المسجل أو بناء على نص في أي قانون آخر ولا يعتبر افشاء للسرية اعطاء بيانات للخلف المشار اليه في المادة ٨ من القانون أو تبادل المعلومات والبيانات بين المصالح الايرادية التابعة لوزارة المالية وفقا للتنظيم الذي يصدر به قرارا من الوزير “		
(المادة ٦٥) : ” في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي تقع من موظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية عملهم أو بسببه الا بناء على طلب كتابي من الوزير أو من يفوضه وفي جميع الأحوال لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عليهم الا بعد الحصول على هذا الطلب	(المادة ٧٢ :) في تطبيق حكم المادة (٦٥) من القانون ، تشكل لجنة برئاسة رئيس المصلحة أو نائبه وعضوية كل من رئيس قطاع شئون المناطق والمراكز والمنافذ ، ورئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة ، ورئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية ، ومدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية والحوكمة ، ومدير عام التحقيقات ، وذلك لدراسة ما ينسب من اتهام إلى موظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية أثناء تأدية عملهم أو بسببه . وللجنة أن تستعين بما تراه ، وعليها إعداد تقرير بتوصياتها للعرض على وزير المالية أو من يفوضه ، لاتخاذ اللازم نحو إصدار طلب إجراء التحقيق في الجرائم التي تقع من موظفي المصلحة المشار إليهم في الفقرة السابقة . ويصدر قرار من رئيس المصلحة بتشكيل الأمانة الفنية للجنة . *معدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣ ، نص المادة قبل التعديل:د في تطبيق حكم المادة (٦٥) من القانون، تشكل لجنة برئاسة رئيس المصلحة أو نائبه وعضوية كل من رئيس قطاع الشئون التنفيذية ورئيس الإدارة المركزية للقضايا ورئيس	(المادة ٦٥) : النص يعالج إجراءات التحقيق في الجرائم التي قد يرتكبها موظفو مصلحة الضرائب الذين لديهم صفة الضبطية القضائية. يحدد النص أنه في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق إلا بناءً على طلب كتابي من الوزير أو من يفوضه. كما يوضح أن رفع الدعوى الجنائية ضد هؤلاء الموظفين لا يمكن أن يتم إلا بعد الحصول على هذا الطلب الكتابي. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي حماية حقوق موظفي مصلحة الضرائب من الإجراءات التعسفية أو غير القانونية، وذلك من خلال إقرار إجراءات قانونية صارمة قبل اتخاذ أي إجراء ضدهم في حال ارتكابهم مخالفات أو جرائم، إلا بعد الحصول على إذن كتابي من الوزير أو من يفوضه. كما يمكن الاستناد إلى النص في توضيح الحدود القانونية للتحقيق في الجرائم المرتكبة من موظفي المصلحة، وضمان عدم اتخاذ إجراءات ضدهم إلا بموافقة رسمية، وذلك لضمان العدالة وحماية حقوقهم القانونية.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	الإدارة المركزية للتفتيش ومدير عام الشئون القانونية، وذلك لدراسة ما ينسب من اتهام إلى موظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية أثناء تأدية أعمالهم أو بسببه. وللجنة أن تستعين بمن تراه، وعليها إعداد تقرير بتوصياتها للعرض على وزير المالية أو من يفوضه، لإتخاذ اللازم نحو إصدار طلب إحراء التحقيق في الجرائم التي تقع من موظفي المصلحة المشار إليهم في الفقرة السابقة. ويصدر قرار من رئيس المصلحة بتشكيل أمانته الفنية لتلك اللجنة .	

الباب الخامس : الجرائم والعقوبات

(المادة ٦٦) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه فضلا عن الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية المستحقة كل من خالف احكام الإجراءات والنظم المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية دون أن يكون عملا من أعمال التهرب المنصوص عليها فيه وتعد مخالفة لاحكام هذا القانون الحالات الآتية: ١- التأخر في تقديم الاقرار وأداء الضريبة وضريبة الجدول عن المادة (١٥) من هذا القانون بما لا يجاوز ٦٠ يوما ٢-تقديم بيانات خاطئة عن المبيعات من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة إذا ظهرت فيها زيادة عما ورد بالاقرار ٣-ظهور عجز أو زيادة في السلع المودعة في المناطق		(المادة ٦٦) : ملغاة
--	--	-----------------------

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
والأسواق الحرة بالمخالفة لأحكام قانون الجمارك . ٤- عدم اخطار المصلحة بالتغيرات التي حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعد المحدد . ٥- عدم تمكين موظفي المصلحة من القيام بواجباتهم أو ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش والمعاينة والمراجعة وطلب المستندات أو الاطلاع عليها وتضاعف العقوبة في حالة ارتكاب أي من الأفعال المشار إليها خلال ثلاث سنوات.		
(المادة ٦٧) : مع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب على التهرب من الضريبة وضريبة الجدول بالسجن مدة لا تقل عن ٣ سنوات ولا تجاوز ٥ سنوات وبغرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه ولا تجاوز ٥٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن اعدت أو اجريت فعلا بمعرفة مالكيها لهذا الغرض . ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما بحسب الأحوال والضريبة الإضافية . وتضاعف العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة في حالة تكرار الجريمة خلال الثلاث سنوات . وتنتظر قضايا التهريب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال . وفي جميع الأحوال تعد		(المادة ٦٧) : النص يعالج عقوبات التهرب الضريبي المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وضريبة الجدول. يحدد العقوبات التي تترتب على التهرب الضريبي، والتي تتراوح بين السجن من ٣ إلى ٥ سنوات و غرامة مالية تتراوح من ٥ آلاف جنيه إلى ٥٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما يتيح النص إمكانية مصادرة وسائل النقل والأدوات التي استخدمت في التهريب، باستثناء السفن والطائرات ما لم تكن قد أعدت خصيصاً لهذا الغرض. يوضح النص أيضاً أنه يمكن مضاعفة العقوبة في حالة تكرار الجريمة خلال ثلاث سنوات، وأن القضايا المتعلقة بالتهرب الضريبي يجب أن تُنظر على وجه الاستعجال. كما يُعتبر التهرب الضريبي جريمة مخلة بالشرف والأمانة. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي تعزيز الردع ضد التهرب الضريبي وضمان الالتزام بالقوانين الضريبية. يمكن الاستناد إلى النص في فرض عقوبات رادعة ضد الأشخاص أو الكيانات التي تقوم بالتهرب الضريبي، ما يعزز من الشفافية والعدالة الضريبية. كما يُستخدم النص لتأكيد شدة العقوبات (السجن والغرامات) في مواجهة هذه الجرائم، و مضاعفة العقوبات في حالة التكرار. يمكن أيضاً الاستناد إلى النص لتوضيح مفهوم التهرب الضريبي باعتباره جريمة مخلة بالشرف والأمانة، مما يجعل هذه الجريمة تتضمن تداعيات اجتماعية وقانونية جسيمة.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
جريمة التهرب من الضريبة وضريبة الجداول من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.		
(المادة ٦٧ مكرر) : مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر ، في حال عدم قيام المسجل غير المقيم بالوفاء بأي من الالتزامات التي يقرها هذا القانون ، للوزير أن يطلب من النيابة العامة الأمر بمنع أو تقييد النفاذ إلى السوق المصرية إلى أن يقوم المسجل بالوفاء بهذا الالتزام وما يترتب عليه من آثار ، وعلي الجهات المختصة تنفيذ هذا الأمر فور صدوره . *مضافة بموجب قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢.		(المادة ٦٧ مكرر) : النص يعالج الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد المسجلين غير المقيمين الذين لا يلتزمون بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القانون. يحدد النص أنه في حال عدم الوفاء بالالتزامات، يجوز للوزير طلب منع أو تقييد النفاذ إلى السوق المصرية حتى يتم الوفاء بهذه الالتزامات، ويؤكد على أن الجهات المختصة ملزمة بتنفيذ هذا الأمر فور صدوره. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إليها من هذا النص هي فرض عقوبات اقتصادية على الشركات أو الأفراد غير المقيمين الذين لا يلتزمون بالقوانين الضريبية أو التجارية في السوق المصرية. يمكن الاستناد إلى النص لتطبيق إجراءات رادعة ضد المسجلين غير المقيمين الذين يخلون بالالتزامات القانونية، من خلال منعهم أو تقييد نفاذهم إلى السوق كوسيلة لفرض الامتثال وتعزيز العدالة الضريبية والتنظيمية.
(المادة ٦٨) : ” يعد تهرباً من الضريبة وضريبة الجداول يعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٧ من هذا القانون ما يأتي : ١- عدم التقدم للمصلحة للتسجيل في المواعيد المحددة . ٢- بيع السلعة أو أداء الخدمة أو استيراد أي منهما دون الإقرار عنها وسداد الضريبة وضريبة الجداول المستحقة . ٣- خصم الضريبة أو ضريبة الجداول كلياً أو جزئياً دون وجه حق بالمخالفة لأحكام وحدود الخصم . ٤- استرداد الضريبة أو ضريبة الجداول كلها أو بعضها دون وجه حق مع العلم بذلك . ٥- تقديم مستندات أو سجلات مزورة أو مصنعة للتخلص من سداد الضريبة وضريبة		(المادة ٦٨) : النص يعالج حالات تهرب ضريبي تشمل مجموعة من الأفعال التي تشكل مخالفة لأحكام قانون الضريبة وضريبة الجداول، ويحدد هذه الأفعال التي يعاقب عليها. يتناول النص مجموعة من التصرفات غير القانونية التي يقوم بها الأفراد أو الشركات بهدف التهرب من سداد الضرائب أو تقليل المبالغ المستحقة عليهم بشكل غير قانوني، مثل عدم التسجيل في المواعيد المحددة، بيع سلع أو أداء خدمات دون الإقرار عنها، إصدار فواتير مزورة أو مصنعة، والتهرب من سداد ضريبة الجداول، إلى غير ذلك من الأفعال التي تحددها المادة ٦٧ في القانون. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها هي قضية التهرب الضريبي. يمكن استخدام النص لإثبات ارتكاب الأفراد أو الكيانات لأفعال غير قانونية تهدف إلى التهرب من سداد الضرائب المستحقة عليهم، سواء كان ذلك عن طريق إخفاء الإيرادات، التلاعب بالفواتير، أو التحايل على قوانين التسجيل والإقرار الضريبي. النص يحدد مجموعة من الأفعال التي تعتبر تهرباً ضريبياً ويستوجب عليها العقوبات القانونية المنصوص عليها في القانون.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
الجدول كلها أو بعضها . ٦- عدم إصدار السجل فواتير عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول . ٧- ملغاة ٨- إصدار غير المسجل لفواتير محملة بالضريبة وضريبة الجدول . ٩- ملغاة ١٠- اصطناع فواتير للغير دون أن تكون صادرة عن عمليات بيع حقيقية وتقع المسؤولية بالتضامن بين مصدر الفاتورة والمصطنعة والمستفيد منها . ١١- ملغاة ١٢- حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة . ١٣- عدم تقديم إقرار ضريبي نهائي وتسديد كامل الضريبة المستحقة بموجب هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ إلغاء التسجيل . ١٤- عدم الالتزام بأحكام المادة ٤٠ أو المادة ٤٢ من هذا القانون . ١٥- وضع علامات أو اختام مصطنعة للتخلص من سداد ضريبة الجدول كلها أو بعضها . ١٦- قيام المنتج أو الموزع أو التاجر ببيع سلع الجدول التي يكون وعاء الضريبة وضريبة الجدول عليها هو سعر بيع المستهلك بسعر أعلى من السعر الذي تم احتساب الضريبة عليه سواء السعر المعلن من المنتجين أو المستوردين لتلك السلعة أو الوارد بالقوائم السعرية المحددة بمعرفة الوزير وذلك كله دون سداد الضريبة المستحقة على الزيادة في السعر . ١٧- حيازة سلع الجدول بقصد الاتجار دون أن يكون ملصقا عليها العلامة المميزة ” البندول والتي يصدر قرار من الوزير		

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
بوضع هذه العلامة عليها . ١٨-التصرف في السلع المعفاة من الضريبة وضريبة الجدول أو استعمالها في غير الغرض الذي اعفيت من أجله خلال فترة الحظر دون اخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة. ١٩-عدم الالتزام باحكام المادة الرابعة أو المادة الخامسة من مواد الإصدار . *ألغيت البنود / ٧ ، ٩ ، ١١ بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص البنود قبل الإلغاء: ٧-انقضاء ستين يوما على انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة وضريبة الجدول دون الاقرار بها وسدادها . ٩-عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات والضوابط التي تكفل انتظام إصدار الفواتير وفقا لاحكام المادة ١٢ من هذا القانون. ١١-عد إمساك المسجل سجلات أو دفاتر محاسبية منتظمة وفقا لاحكام المادة ١٣ من هذا القانون .		
(المادة ٦٩) : ” مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها بالمادة ٦٧ من هذا القانون يحكم بمصادر و السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون موضوع التهرب فاذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها، ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهرب عدا السفن والطائرات ما لم تكن اعدت خصيصا أو اجرت فعلا لهذا الغرض “		(المادة ٦٩) : النص يعالج موضوع مصاريف ومصادرة السلع ووسائل النقل المرتبطة بالتهرب الضريبي. حيث ينص على أنه في حال تم ضبط السلع الواردة في الجدول المرفق بالقانون والمتعلقة بالتهرب الضريبي، يتم الحكم بمصادرتها. وإذا لم يتم ضبط السلع، يمكن الحكم بمصادرة ما يعادل قيمتها. كما يوضح أنه يجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهرب الضريبي، مع استثناء السفن والطائرات، إلا إذا كانت قد أعدت خصيصاً أو استعملت فعلاً لهذا الغرض. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها هي قضية تهريب السلع أو استخدام وسائل غير قانونية للتهرب من دفع الضرائب. يمكن استخدام النص لإثبات وقوع التهرب الضريبي ومطالبة المحكمة

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
		بمصادرة السلع أو وسائل النقل التي تم استخدامها لهذا الغرض، وكذلك الحكم بما يعادل قيمتها إذا لم يتم ضبطها. النص يحدد العقوبات المتعلقة بالتهريب الضريبي والمصادرة في حال التهرب من دفع الضريبة.
(المادة ٧٠) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " في حالة وقوع أي فعل من أفعال التهرب من الضريبة من أحد الأشخاص الاعتبارية بكون المسنول عنه الشريك المسنول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية عنه الإدارة الفعلية على حسب الأحوال .	(المادة ٧٣ :) في تطبيق حكم المادة (٧٠) من القانون، في حالة وقوع أي فعل من أفعال التهرب من الضريبة من أحد الأشخاص الاعتبارية يكون المسنول هو الشريك المسنول عنه أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية وفقا للنظام المعمول به في المنشأة، على أن تخطر إدارة المنشأة الأمورية المختصة باسم المسنول عند تغييره وذلك خلال واحد وعشرين يوماً *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .	(المادة ٧٠) : ملغاة
(المادة ٧١) : " يعاقب بالوقف عن ممارسة المهنة لمدة عام وبغرامة لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تجاوز ٥٠ ألف جنيه كل محاسب مقيد بمقيد بجدول المحاسبين والمراجعين خالف الالتزام المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من هذا القانون وفي حالة العود تضاعف العقوبة الأصلية " .		(المادة ٧١) : النص يعالج مخالفة المحاسبين والمراجعين للالتزام المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من هذا القانون، ويحدد العقوبات المفروضة في حال حدوث هذه المخالفة. العقوبات التي يقرها النص تشمل الوقف عن ممارسة المهنة لمدة عام وغرامة مالية تتراوح بين ١٠ آلاف جنيه و ٥٠ ألف جنيه. كما ينص على تضاعف العقوبة في حالة العود، أي إذا تكررت المخالفة من نفس الشخص. القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد الى النص بها هي قضية مخالفات المحاسبين والمراجعين للقوانين المهنية. يمكن استخدام النص لمعاقبة المحاسبين الذين لا يلتزمون بالضوابط القانونية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون، سواء من خلال عدم اتباع المعايير المهنية أو ارتكاب تصرفات تخالف الالتزامات القانونية المحددة لهم. النص يوضح العقوبات المقررة لمثل هذه المخالفات وكيفية التعامل مع المخالفين، بما في ذلك العقوبات المترتبة على التكرار.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٧٢) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جرائم التهرب وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الأبناء على طلب من الوزير أو من يفوضه ويجوز للوزير أو من يفوضه التصالح في الجرائم المشار إليها وذلك قبل صدور حكم بات في الدعوى مقابل سداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقة أو كليهما حسب الأحوال والضريبة الإضافية وذلك بالإضافة إلى تعويض لا يجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليه في المادة ٦٦ إذا كان التصالح في جريمة من الجرائم المنصوص عليها بها وتعويض يعادل نصف الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما بحسب الأحوال إذا كان التصالح في جريمة من جرائم التهرب إما إذا كان التصالح في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧١ من هذا القانون فيحدد التعويض بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها بها ". يترتب مباشرة على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية وإلغاء ما يترتب على قيمها من آثار بما في ذلك العقوبة المقضى بها .	(المادة ٧٤ :) في تطبيق أحكام المادة (٧٢) من القانون، يفوض رئيس المنطقة الضريبية المختص في إصدار طلب رفع الدعوى العمومية عن الجرائم الواردة بالمادة (٦٦) من القانون. ويفوض رئيس القطاع التنفيذي في التصالح في ذات الجرائم مقابل أداء الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية والتعويض المنصوص عليه. ويفوض رئيس المصلحة بالتصالح في الجرائم الواردة بالمادة (٦٨) من القانون التي لا تتجاوز قيمة الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية والتعويض المقرر قانونا عنها مليون جنيه. *ألغيت بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.	(المادة ٧٢) : ملغاة

الباب السادس : أحكام ختامية

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
(المادة ٧٣) : ملغاة *ألغيت بموجب قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، نص المادة قبل الإلغاء: ” للوزير بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء وضع نظام أو أكثر لإثابة العاملين بالمصلحة في ضوء معدلات أدائهم وحجم مستوى إنجازهم في العمل .		(المادة ٧٣) : ملغاة
(المادة ٧٤) : ” يجوز للوزير بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء تقرير نظام حوافز لتشجيع التعامل بالفواتير الضريبية على أن يتضمن هذا النظام المجالات والشروط والقواعد اللازمة لتنفيذه وذلك بما لا يجاوز ١٪ من الضريبة المحصلة سنويا وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لذلك .	(المادة ٧٥) : في تطبيق حكم المادة (٧٤) من القانون يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الوزراء تقرير نظام للحوافز في صورة تخفيضات أو قسائم شراء أو جوائز نقدية أو عينية تمنح للمستهلك النهائي المشارك في هذا النظام ، شريطة تقديم فاتورة ضريبية أو إيصال ضريبي إلكتروني صحيح ، كما يجوز منح المستهلك النهائي المشارك في النظام هذه الحوافز حال إبلاغه المصلحة عن عدم إصدار البائع فاتورة ضريبية أو إيصال ضريبي صحيح . ويجوز أن يتضمن نظام الحوافز المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة منح جوائز لتجار التجزئة وموody الخدمات المشاركين فيه . وعلى المصلحة أن تدرج في ذلك النظام تجار التجزئة وموody الخدمات الملتزمين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية (إيصالات ضريبية إلكترونية) عن الخدمات المؤداة والسلع المباعة للمستهلك النهائي ، كما أن عليها أن تدرج على هذا النظام غير هؤلاء من تجار التجزئة وموody الخدمات الذين يطلبون المشاركة في النظام . ويكون اختيار المستهلكين النهائيين وتجار التجزئة وموody الخدمات الفائزين من خلال الإجراءات والنظام الإلكتروني المعد لهذا الغرض والمعتمد من المصلحة . ويصدر بتحديد المجالات التي تطبق عليها تلك الحوافز والجوائز ونظم إدارتها قرار من الوزير بعد	(المادة ٧٤) : النص يعالج إمكانية إنشاء نظام حوافز لتشجيع التعامل بالفواتير الضريبية. يسمح النص للوزير، بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، بتحديد نظام حوافز يتضمن المجالات والشروط والقواعد اللازمة لتنفيذه. ويحدد النص أن قيمة الحوافز التي يمكن منحها لا تتجاوز ١٪ من الضريبة المحصلة سنوياً. كما ينص على أن اللائحة التنفيذية هي التي تحدد القواعد المنظمة لهذا النظام. القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها : القضية التي يمكن الاستناد إلى النص بها هي تشجيع التعامل بالفواتير الضريبية وتحفيز الأفراد أو الشركات على الالتزام بتقديم الفواتير الضريبية. يمكن الاستناد إلى النص في حال رغبة الحكومة أو المسؤولين في تقديم حوافز ضريبية لتحفيز ودعم الاقتصاد من خلال التأكد من تحصيل الضرائب بشكل صحيح، مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
مرفق اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

نص القانون	اللائحة	مختصر شرح المادة
	موافقة مجلس الوزراء. *معدلة بقرار وزارة المالية رقم ٤٢٦ لسنة ٢٠٢٢، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق حكم المادة (٧٤) من القانون يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الوزراء تقرير نظام للحوافز في صورة تخفيضات أو جوائز نقدية أو رد ضريبة تمنح للمستهلك النهائي المشارك في هذا النظام شريطة تقديم فواتير ضريبية صحيحة ، ويكون اختيار المستهلكين الفائزين من خلال إجراء سحب دوري أو برامج مسابقات ، ويجوز أن يتضمن هذا النظام منح جوائز لتجار التجزئة المشاركين فيه، ويتم اختيار التجار الفائزين بذات الطريقة . ويصدر بتحديد المجالات التي تطبق عليها هذه الحوافز والجوائز ونظم إدارتها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء علي ذلك . *معدلة بقرار وزارة المالية رقم ٥٩٤ لسنة ٢٠٢٠، نص المادة قبل التعديل: في تطبيق حكم المادة (٧٤) من القانون ، يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الوزراء تقرير نظام للحوافز في صورة رد ضريبة للمستهلك النهائي في غير اغراض الاتجار ، شريطة تقديم فواتير ضريبية صحيحة . ويصدر بتحديد المجالات التي تطبق عليها هذه الحوافز والجوائز ونظم إدارتها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء علي ذلك .	

أولاً - سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول فقط

م	الصف	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
١	تبغ :		
	(أ) تبغ خام أو غير مصنع ، وفضلاته :	القيمة	
	١- تمباك		(١٠٠٪) بحد أدنى ٤٠ جنيهاً على الكيلو جرام (صافي) .
	٢- غيره (١ ، ٢)	القيمة	(٧٥٪) بحد أدنى ٦٠ جنيهاً على الكيلو جرام (صافي) .
	(ب) تبغ مصنع خلاصات وأرواح تبغ :		
	١- سيجار وتبغ الغليون ، ومكبوس ...	القيمة	(٢٠٠٪) بحد أدنى ٥٠ جنيهاً لكل كجم مصنع
	٢- سيجار توسكاني (السيجار المستخدم في صناعته الأدخنة السوداء بالنار)	القيمة	(٢٠٠٪) بحد أدنى ٣٥ جنيهاً لكل كجم مصنع
	٣- السجائر (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦)	لكل ٢٠ سيجارة والعبوات الأخرى بذات النسبة	(٥٠٪) من سعر بيع المستهلك النهائي بالإضافة إلى: ٤٥٠ قرش للعبوة من أصناف السجائر المنتجة من المصانع المحلية والتي لا يزيد سعر بيع المستهلك النهائي على ٣١ جنيهاً. ٧٠٠ قرش للعبوة من أصناف السجائر المصنعة محلياً والتي يزيد سعر بيع المستهلك النهائي على ٣١ جنيهاً ولا يجاوز ٤٥ جنيهاً أو المستوردة التي لا يجاوز سعرها ٤٥ جنيهاً ٧٥٠ قرش للعبوة من أصناف السجائر المصنعة محلياً أو المستوردة والتي لا يزيد سعر بيعها للمستهلك النهائي ٤٥ جنيهاً
	٤- المعسل والنشوق والمدغة ودخان الشعر المخلوط وغير المخلوط - المستورد ٣ ، ٤ . - المحلي .	القيمة	١٧٥٪ ١٥٠٪
	٥- خلاصات وأرواح التبغ	القيمة	٥٠٪
	٦- غيرها (١ ، ٢)	القيمة	(٥٠٪) بحد أدنى ١٦ جنيهاً عن الكيلو جرام (صافي) من الدخان الخام الداخل في صناعتها
	٧- منتجات التبغ المسخن (٥) . يتبع ..	الكيلو جرام الصافي	١٨٠٠ جنيهاً على الكيلوجرام صافي من التبغ .

١. يلتزم المستورد بأخطار المصلحة ببيان الجهات التي تم بيع التبغ اليها وكيفية التصرف في كميات التبغ المستوردة وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية للشهر الذي تم فيه البيع.
 ٢. تتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة عن هذا الصنف في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصنف في تكوينه.
 ٣. تعد أسعار بيع المنتجات للمستهلك النهائي والمعلنة في تاريخ العمل بهذا القانون أو التي يصدر بها قرار من الوزير أيهما أكبر هي الحد الأدنى لوعاء احتساب ضريبة الجدول المستحقة على تلك الأصناف.
 ٤. تحصل ضريبة الجدول على إجمالي سعر بيع المستهلك النهائي (شاملاً جميع الضرائب والرسوم) من المنتج أو المستورد عند الإفراج الجمركي.
 ٥. يزداد بنسبة (١٢) سنوياً ولمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ، الحدين الأدنى والأعلى لسعر الأصناف الواردة بالسلسلة : أولاً تابع (١/٣) من جدول السلع والخدمات المرافق للقانون . ويجوز لمجلس الوزراء بناءً علي عرض الوزير تخفيض هذه النسبة السنوية بشكل يتناسب مع تحليل وتقييم لتطور تكلفة الإنتاج الفعلية المؤثرة علي سعر بيع منتجات السجائر للمستهلك النهائي.
 ٦. يقصد بالمصانع المحلية في تطبيق احكام السلسلة (اولاك (١/ب/٣) المصانع التي يرخص لها من الجهات المعنية بتصنيع السجائر ومنتجات التبغ محلياً ، وفق الشروط التي تم طبقاً لها رخص لإنتاج السجائر ومنتجات التبغ.
 ٧. يشمل هذا المبلغ التبغ المصنع الذي يصدر عن استخدامه بخار (هباء) دون اختراق التبغ، وقد يكون التبغ علي شكل عيدان من التبغ او كبسول او أي اشكال اخري.
- معدلة بقانون بالقانون رقم ١٧٧ بتاريخ ٤-نوفمبر-٢٠٢٣**

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

يتبع سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول فقط :

م	الصف	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٢	منتجات النفط		
	(أ) بنزين :		جنيه
	١- بنزين ٨٠ أوكتين (مستورد)	اللت	٠,٣
	٢- بنزين ٨٠ أوكتين (محلي)	اللت	٠,١٨
	٣- بنزين ٩٠ أوكتين (مستورد)	اللت	٠,٤٨
	٤- بنزين ٩٠ أوكتين (محلي)	اللت	٠,٦٣
	٥- بنزين ٩٢ أوكتين (مستورد)	اللت	٠,٤٨
	٦- بنزين ٩٢ أوكتين (محلي)	اللت	٠,٦٥
	٧- بنزين ٩٥ أوكتين (مستورد)	اللت	١,٣
	٨- بنزين ٩٥ أوكتين (محلي)	اللت	١,٢
	(ب) كيروسين	اللت	٠,٣٦
	(ج) سولار	اللت	٠,٣٦
	(د) ديزل أويل	اللت	٠,٠٠٨
	(هـ) فويل أويل (مازوت)	الطن	٠,٥
٣	زيوت نباتية للطعام ثابتة ، سائلة أو جامدة أو منقاة أو مكررة أو مخلوطة ... (١) . ويلتزم المستورد أو المنتج بإخطار المصلحة ببيان الجهات التي تم بيع الزيوت إليها وكيفية التصرف في كميات الزيوت المبعة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية للشهر الذي تم فيه البيع . <u>النص قبل التعديل</u> زيوت نباتية للطعام ثابتة ، سائلة أو جامدة أو منقاة أو مكررة (١) (١) يتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة عن هذا الصف في حالة هدرجته ضمن المنتجات الواردة بالسلسلة (٤) من هذا الجدول .	القيمة	%٠,٥٠
٤	زيوت وشحوم حيوانية أو نباتية للطعام مهدرجة جزئياً أو كلياً أو مجمدة أو منقاة بأية طريقة أخرى وإن كانت مكررة ولكن غير محضرة أكثر من ذلك . <u>النص قبل التعديل</u> زيوت وشحوم حيوانية أو نباتية مهدرجة جزئياً أو كلياً أو مجمدة أو منقاة بأية طريقة أخرى وإن كانت مكررة ولكن غير محضرة أكثر من ذلك	القيمة	%٠,٥٠
٥	المقرمشات والمنتجات المصنعة من دقيق والحلوى من عجينة عدا الخبز بجميع أنواعه	القيمة	%٥
٦	البطاطس المصنعة (الشيبس وأبداله)	القيمة	%٥
٧	الأسمدة ، والمبيدات الزراعية	القيمة	%٥
٨	الجبس	القيمة	%٥
٩	ملغاة طبقاً لقانون ١٥٧ لسنة ٢٠٢٥ <u>النص قبل الانقضاء</u> المقاولات وأعمال التشييد والبناء (توريد وتركيب) عد التي تؤدي لإنشاء أو صيانة أو ترميم دور العبادة	القيمة	%٥
١٠	الصابون والمنظفات الصناعية للاستخدام المنزلي	القيمة	%٥
١١	النقل المكيف بين المحافظات (أتوبيس – سكة حديد)	القيمة	%٥
١٢	الخدمات المهنية والاستشارية. يقصد بالخدمات المهنية والاستشارية الخدمات ذات الطبيعة غير التجارية أو الصناعية التي يؤديها الشخص الطبيعي أو الاعتباري بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها هو العمل .	القيمة	%١٠
١٣	الإنتاج الإعلامي والبرامجي ، والأفلام السينمائية ، والتلفزيونية ، والتسجيلية والوثائقية وأعمال الدراما التلفزيونية ، والإذاعة والمسرحية (صنف مستحدث) .	القيمة	%٥
١٤	الوسائل الإلكترونية يشمل هذا البند أي سائل يتم استهلاكه من خلال السجلات الإلكترونية سواء كان يحتوي أو لا يحتوي على نيكوتين . <u>مضافة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٢</u>	ملليتر	٤ جنيهات لكل مليلتر من السائل
١٥	السمة التجارية والصلة بالعملاء (مكون المحل التجاري أو الوحدة الإدارية) بواقع (١٠٪) من القيمة الإيجارية أو البيعية بحسب الأحوال. <u>مضافة بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣</u>	القيمة	%١٠
١٦	البترول الخام	القيمة	%١٠

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

ثانياً : سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة

(تخضع ضريبة المدخلات من ضريبة القيمة المضافة فقط)

م	الصف	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
١	مياة غازية سودا أو مياه غازية معطرة ومحلاة أو غير محلاة معبأة في زجاجات أو أوعية أخرى ، وبالنسبة للمحلات التي تعمل بنظام الخلط (البوست ميكس) فتحصل الضريبة مسبقاً من الشركات المنتجة للشروبات المستخدم في هذا النظام على أساس ما ينتج من كميات مياه غازية يتم تحديدها وفقاً للمعايير التي تضعها الجهات الفنية المختصة ، ويصدر وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص قوائم بتحديد أسعار المنتج من المياه الغازية تتخذ أساساً لربط الضريبة (١ ، ٢)	القيمة	٨٪
	(١) المقصود بالقيمة هي سعر بيع المستهلك النهائي .		
	(٢) تحصل الضريبة وضريبة الجدول عن إجمالي قيمة سعر بيع المستهلك النهائي من المنتج أو المستورد عند الإفراج الجمركي .		
٢	الجعة (البيرة) غير الكحولية (١) ، (٢)	القيمة	٨٪
	(١) المقصود بالقيمة هي سعر بيع المستهلك النهائي .		
	(٢) تحصل الضريبة وضريبة الجدول عن إجمالي قيمة سعر بيع المستهلك النهائي من المنتج أو المستورد عند الإفراج الجمركي .		
٣	(أ) كحول إيثيلي نقي غير محول مهما بلغت درجته الكحولية (٣) . (ب) كحول محول من أي درجة للوقود (ج) نبيذ عنب طازج وعصير عنب أوقف اختتماره بإضافة الكحول (بما في ذلك المستلا) وفرموت وأنبذه أخرى ، مشروبات مخمرة (د) مشروبات روحية ومشروبات كحولية محلاة ، معطرة ، مشروبات كحولية أخرى ، محضرات كحولية مركبة ، مقطرات طبيعية	اللتر الصرف اللتر السائل القيمة	١٥ جنيهاً جنيه واحد (١٥٠٪) بحد أدنى ١٥ جنيهاً عن اللتر السائل (١٥٠٪) بحد أدنى ١٥ جنيهاً عن اللتر السائل
٤	الجعة (البيرة الكحولية)	القيمة	٢٥٠٪ بحد أدنى ٥٠٠ جنيه عن الهيكتولتر
٥	محضرات عطور أو تطرية أو تجميل ومنتجات معدة للعناية بالجلد أو الشعر	القيمة	٨٪

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

م	الصف	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٦	التلفزيونات (أكبر من ٣٢ بوصة) الثلاجات (أكبر من ١٦ قدم) الديب فريزر	القيمة	٨٪
٧	أجهزة تكييف الهواء وتبريد الهواء ووحداتها المستقلة	القيمة	٨٪
٨	سيارات خاصة لنقل الأشخاص في ملاعب الجولف ، سيارات مماثلة	القيمة	١٠٪
٩	سيارات ركوب حتى ١٦٠٠ سم ٣ أو ذات المحركات الدوارة فيما عدا المركبات ذات الثلاث عجلات التي تعمل بمحرك دراجة نارية	القيمة	١٪
١٠	سيارات ركوب سعة السلندرات ١٦٠١ سم ٢ حتى ٢٠٠٠ سم ٢ أو ذات المحركات الدوارة ، وسيارات نقل البضائع والأشخاص معاً وسيارات الجيب وسيارات رحلات ومعسكرات مجهزة للمعيشة ومقطورات مجهزة للرحلات .	القيمة	١٥٪
١١	(أ) سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠٠ سم ٣ أو ذات المحركات الدوارة (محلي) . (ب) سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠٠ سم ٣ أو ذات المحركات الدوارة (مستوردة).	القيمة	١٥٪ ٣٠٪
١٢	خدمات الاتصالات عن طريق شبكات المحمول (١)	القيمة	٨٪

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة - المرافقة للقانون

اللائحة التنفيذية	الصف
٧٨م: يتحدد نطاق الإعفاءات المقررة بالبند التالية من قائمة السلع والخدمات المعفاة للمرافقة للقانون على النحو المبين قرين كل بند:	
	١- ألبان الأطفال ، وألبان ومنتجات صناعة الألبان ، والمنتجات المتحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره الطبيعية .
	٢- محضرات أغذية الأطفال .
	٣- البيض عدا المبستر منه .
	٤- الشاي والسكر واللبن .
	٥- منتجات المطاعم فيما عدا الدقيق الفاخر المستورد أو المخمر المستورد من الخارج . النص قبل التعديل منتجات المطاعم فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج
	٦- الخبز بجميع أنواعه .
	٧- المكرونة ، عدا المكرونة التي يدخل في صناعتها السيمولينا .
	٨- الحيوانات والطيور الحية أو المذبوحة الطازجة أو المبردة أو المجمدة .
	٩- محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من اللحوم .
	١٠- الأسماك والكاننات المائية الطازجة أو المبردة أو المجمدة .
	١١- محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من الأسماك والرنجة المدخنة فيما عدا الكافيار وأبداله وباقي أنواع الأسماك المدخنة .
	١٢- المنتجات الزراعية التي تباع بحالاتها الطبيعية بما فيها البذور والتقاوي والشتلات . النص قبل التعديل المنتجات الزراعية التي تباع بحالاتها الطبيعية بما فيها البذور والتقاوي والشتلات عدا التبغ
	١٣- الحلاوة الطحينية ، والطحينة ، والعسل الأسود ، وعسل النحل .
	١٤-١٤- الخضار والفواكه المصنعة محلياً عدا العصائر ومركزاتها . النص قبل التعديل الخضار والفواكه المصنعة محلياً عدا البطاطس والعصائر ومركزاتها .
	١٥- البقول والحبوب وملح الطعام والتوابل المصنعة وخدمات النولون علي ما يستورد منها . النص قبل التعديل البقول والحبوب وملح الطعام والتوابل المصنعة .
في تطبيق أحكام البند (١٦) من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ، تُعفى من الضريبة على القيمة المضافة المأكولات التي تُصنع أو تباع من خلال المطاعم والمحال غير السياحية للمستهلك النهائي مباشرة . ويُشترط في كل من المحال والمطاعم غير السياحية المشار إليها في الفقرة السابقة ألا تكون من بين الحالات الآتية : ١. المطاعم والمحال الكائنة في المطارات أو المولات التجارية أو الأماكن الأثرية أو الملاهي أو التجمعات السكنية المغلقة . ٢. المطاعم والمحال التي تُقدم المأكولات المصنعة من الدقيق والحلوى من عجين . ٣. المطاعم والمحال التي تكون تابعة أو جزءاً من السلاسل أو الفروع العالمية أو المحلية أو منتفعة بعلامتها أو اسمها التجاري . ٤. المطاعم والمحال التي يتضمن سعر الخدمة أو السلعة بها أية مبالغ أخرى كرسوم الخدمة أو غيرها . ٥. المطاعم والمحال التي تنطبق عليها الشروط والمواصفات الخاصة بالمطاعم والمحال السياحية الصادرة من وزارة السياحة وطبقاً للمعايير التي تتم من خلال اللجنة المشتركة التي يصدر بتشكيلها قرار من وزيرى المالية والسياحة	١٦- المأكولات التي تصنع أو تباع للمستهلك النهائي مباشرة من خلال المطاعم والمحال غير السياحية التي تتوافر فيها الاشتراطات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية .
	١٧- خدمات الصرف الصحي ، تنقية أو تحلية أو توزيع المياه عدا المياه المعبأة . النص قبل التعديل تنقية أو تحلية أو توزيع المياه عدا المياه المعبأة .

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

اللائحة التنفيذية	الصف
	١٨ - ملغي نص البند قبل الإلغاء البترول الخام .
	١٩ - الغاز الطبيعي وغاز البوتلين (البوتاجاز) .
	٢٠ - المواد الطبيعية بما فيها منتجات المناجم والمحاجر بحالتها الطبيعية فيما عدا البترول الخام . النص قبل التعديل المواد الطبيعية بما فيها منتجات المناجم والمحاجر بحالتها الطبيعية .
	٢١ - الذهب الخام والفضة الخام .
	٢٢ - إنتاج أو نقل أو بيع أو توزيع التيار الكهربائي .
	٢٣ - بقايا ونفايات صناعة الأغذية ونفايات الورق .
	٢٤ - أغذية محضرة للحيوانات والطيور والأسماك (محضرات وإضافات ومركزات الأعلاف) فيما عدا ما يستخدم لتغذية القطط والكلاب وأسمك الزينة . النص قبل التعديل أغذية محضرة للحيوانات والطيور والأسماك (محضرات علفية) فيما عدا ما يستخدم لتغذية القطط والكلاب وأسمك الزينة .
	٢٥ - الباجاس وعجانن الورق وورق الصحف وورق طباعة وكتابة النص قبل التعديل ورق صحف وورق طباعة وكتابة .
	٢٦ - الكراسيات والكشاكيل ، والكتب ، والمذكرات التعليمية ، والصحف والمجلات .
البند (٢٧) تشمل الطوابع البريدية مقابل الخدمات البريدية التي تقدمها هيئة البريد عدا البريد السريع . ويقصد بالطوابع المالية الطوابع التي تصدرها أي جهة يخول لها القانون الخاص بها إصدار هذه الطوابع لدعم مواردها المالية .	٢٧ - الطوابع البريدية والمالية .
يقصد بالوحدة السكنية كل وحدة يهينها مالكةا للغير بغرض استعمالها في السكن . ويقصد بالوحدة غير السكنية كل وحدة يهينها مالكةا للغير بغرض ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو إداري . ولا يشمل ذلك المنشآت الفندقية ، وغيرها من الأماكن التي تنظم أحكامها قوانين خاصة . (البند ٢٨) *معدلة بالقرار الوزاري رقم ٢٤ - بتاريخ ١٢ -يناير- ٢٠٢٣ يقصد بالوحدة السكنية كل وحدة يهينها مالكةا للغير بغرض استعمالها في السكن . ويقصد بالوحدة غير السكنية كل وحدة يهينها مالكةا للغير بغرض ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني . ولا يشمل ذلك المحال التجارية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وكذلك المنشآت الفندقية ، وغيرها من الأماكن التي تنظم أحكامها قوانين خاصة .	٢٨ - بيع وتأجير الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية والمباني والوحدات السكنية وغير السكنية .
	٢٩ - النقود الورقية والمعدنية المتداولة ، والعملات التذكارية والأقراص الخام المعدة لسكها النص قبل التعديل النقود الورقية والمعدنية المتداولة ، والعملات التذكارية .
	٣٠ - سفن أعالي البحار الوارد قرين البنود المبينة فيما يلي بالتعريف الجمركية المنسقة .
	٣١ - الطائرات المدنية ، ومحركاتها ، وأجزاءها ، ومكوناتها وقطع غيارها ، والمعدات اللازمة لاستخدامها ، وكذلك الخدمات التي تقدم لهذه الطائرات داخل الدائرة الجمركية ، سواء كانت هي أو محركاتها أو أجزاؤها ، ومكوناتها ، وقطع غيارها ، ومعداتا والخدمات التي تقدم لها ، مستوردة أو محلية ، وكذا تأجير أو استئجار تلك الطائرات ، وذلك طبقاً لأحكام والقواعد الواردة باتفاق التجارة في الطائرات المدنية الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٣ ويتجاوز عن ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن خدمات تأجير أو استئجار

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

اللائحة التنفيذية	الصف
	الطائرات المدنية المنصوص عليها في الفقرة السابقة التي لم يتم تحصيلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . النص قبل التعديل الطائرات المدنية ، ومحركاتها ، وأجزاؤها ، ومكوناتها ، وقطع غيارها ، والمعدات اللازمة لاستخدامها ، وكذلك الخدمات التي تقدم لهذه الطائرات داخل الدائرة الجمركية ، سواء كانت هي أو محركاتها أو أجزاؤها ، ومكوناتها ، وقطع غيارها ، ومعدات والخدمات التي تقدم لها ، مستوردة أو محلية ، وذلك طبقاً للأحكام والقواعد الواردة باتفاق التجارة في الطائرات المدنية الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٣ .
	٣٢- مقاعد ذات عجل وأجزاؤها وقطعها المنفصلة ، وأعضاء الجسم الصناعية وأجزاؤها ، وأجهزة تسجيل السمع للصم وأجزاؤها ، وغيرها من الأجهزة التي تلبس أو تحمل أو تزرع في الجسم لتعويض نقص أو عجز أو عاهة وأجزاؤها ولوازمها ، وأجهزة الغسل الكلوي وأجزاؤها ولوازمها بما فيها مرشحات الكلى الصناعية ، وحضانات الأطفال ، والأمصال واللقاحات والدم ومشتقاته وأكياس جمع الدم ووسائل تنظيم الأسرة . النص قبل التعديل مقاعد ذات عجل وأجزاؤها وقطعها المنفصلة ، وأعضاء الجسم الصناعية وأجزاؤها ، وأجهزة تسجيل السمع للصم وأجزاؤها ، وغيرها من الأجهزة التي تلبس أو تحمل أو تزرع في الجسم لتعويض نقص أو عجز أو عاهة وأجزاؤها ولوازمها ، وأجهزة الغسل الكلوي وأجزاؤها ولوازمها بما فيها مرشحات الكلى الصناعية ، وحضانات الأطفال .
يقصد بالعمليات المصرفية التي يقتصر مباشرتها قانوناً على البنوك دون غيرها العمليات التي تقوم بها البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وحدها وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .	٣٣- العمليات المصرفية التي يقتصر مباشرتها قانوناً على البنوك دون غيرها .
	٣٤- بيع وشراء العملة بشركات الصرافة والبنوك .
	٣٥- خدمات صندوق توفير البريد المصرفي .
البند (٣٦) : يقصد بالخدمات المالية غير المصرفية الأدوات المالية غير المصرفية التي تشرف وتراقب عليها هيئة الرقابة المالية والواردة بالمادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ، بما في ذلك : أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق وكذا التمويل متناهي الصغر المضافة . بموجب القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ .	٣٦- الخدمات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية .
البند (٣٧) يقصد بخدمات التأمين وإعادة التأمين الخدمات التأمينية التي يقوم بها الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له من السلطة المختصة بالعمل في مجال التأمين . ولا يدخل ضمن خدمات التأمين وإعادة التأمين المعفاء (الخدمات التي يقوم بها مصفى التأمين وخبراء تقدير القيمة والمعاينة والخبراء الآخرين ، والخدمات القانونية المتعلقة بتقديم المطالبات والخدمات الناتجة عن التأمين « المضمنين » مثل الإصلاح والصيانة ... إلخ التي تؤديها شركة التأمين بمعرفتها أو عن طريق الغير) .	٣٧- خدمات التأمين وإعادة التأمين .
	٣٨- خدمات التعليم والتدريب والبحث العلمي .
البند (٣٩) يقصد بالخدمات الصحية كل خدمة صحية يحصل عليها المريض في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الطبية وغيرها من أماكن الاستشفاء ، ولا تدخل فيها ما تقدمه المستشفيات من خدمات أخرى ذات طبيعة تجارية أو استثمارية . كما لا تدخل في هذه الخدمات عمليات التجميل والتخصيس لغير الأغراض الطبية .	٣٩- الخدمات الصحية فيما عدا عمليات التجميل والتخصيس لغير الأغراض الطبية .
	٤٠- خدمات النقل البري للأشخاص بما في ذلك النقل الذي يتم بواسطة سيارات الأجرة عدا خدمات النقل السياحي والنقل المكيف بين المحافظات وتأجير السيارات الملاكي .
	٤١- النقل المائي غير السياحي للأشخاص ، والنقل الجوي للأشخاص النص قبل التعديل النقل المائي الداخلي غير السياحي للأشخاص ، والنقل الجوي للأشخاص .

قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

اللائحة التنفيذية	الصنف
	٤٢ - الخدمات التي تؤدي لإنشاء وصيانة دور العبادة ، والخدمات المجانية التي تؤديها دور العبادة .
	٤٣ - الخدمات المجانية التي يتم بثها من خلال الإذاعة والتلفزيون أو أي وسيلة أخرى .
	٤٤ - خدمات الإنترنت الأرضي (تعفى لمدة عام من تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة) .
	٤٥ - الخدمات المكتبية التي تقدمها المكتبات العامة أو التابعة للمنشآت التعليمية أو المراكز البحثية أو الثقافية بكافة أنواعها .
	٤٦ - خدمات المتاحف التي يصدر بها قرار من الوزير بناءً على توصية من الوزير المختص .
	٤٧ - الفنون التشكيلية ، وأعمال التأليف والنشر الأدبي والفني بأنواعه .
	٤٨ - ملغي نص البند قبل الإلغاء خدمات وكالات الأنباء .
	٤٩ - خدمات استزراع واستنبات ورعاية الأرض والمحاصيل ، وعمليات الحصاد وتوردي العمالة الزراعية .
	٥٠ - اشتراكات النقابات والهيئات الخاضعة لقانون الهيئات الرياضية بما فيها النوادي الرياضية ومراكز الشباب التي تشرف عليها وزارة الشباب والرياضة ، وكذا اشتراكات الجمعيات الأهلية والاجتماعية التي تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي .
	٥١ - خدمات تجهيز ونقل ودفن الموتى .
	٥٢ - السيارات المجهزة طبياً للمعاقين .
	٥٣ - النفقات المتحصل عليها من تدوير القمامة .
	٥٤ - الأجهزة الناطقة للمكفوفين والأجهزة التي تعمل بطريقة برايل للمكفوفين والبرمجيات والوسائل التعليمية الخاصة بالمكفوفين .
البند (٥٥) على وزارة الصحة إخطار المصلحة بقائمة أو قوائم معتمدة من وزير الصحة بالمواد الفعالة الداخلة (في إنتاج الأدوية ، وعلى المصلحة الالتزام بما ورد في هذا الإخطار لمنح الإعفاء من الضريبة	٥٥ - (أ) الأدوية . (ب) (ب) المواد الداخلة في إنتاج الأدوية بناءً على قرار يصدر من هيئة الدواء المصرية. النص قبل التعديل أ- الأدوية والمواد الفعالة الداخلة في إنتاجها (محلي) ب- الأدوية والمواد الفعالة الداخلة في إنتاجها (مستورد)
	٥٦ - الخدمات التعليمية التي يقوم بها الأقسام والمدارس والمعاهد والكليات والجامعات التي تقوم بتدريس مناهج ذات طبيعة خاصة (الدولية) .
البند (٥٧) يقصد بالخدمات الإعلانية هي الخدمة في صورتها النهائية التي يقدمها المعلن إلى المعلن إليه سواء قدمت هذه الخدمة بطريق البث أو النشر أو الإعلان أو أية صورة من الصور (ولا تشمل إنتاج المادة الإعلانية)	٥٧ - الإعلانات الخاصة بالتبرعات للعلاج والرعاية الطبية بالمستشفيات الأهلية غير الهادفة للربح والمعاهد الحكومية . النص قبل التعديل الإعلانات التي تصدر بقصد الإعلام بأوامر السلطة العامة ، أو لتنبيه الجمهور إلى تنفيذ القوانين واللوائح ، أو للتوعية بصفة عامة ، بما في ذلك الإعلانات الصادرة من إدارات السياحة والاستعلامات الحكومية . الإعلانات الخاصة بالتبرعات للعلاج والرعاية الطبية بالمستشفيات الأهلية غير الهادفة للربح والمعاهد الحكومية . إعلانات البيوع الجبرية . الإعلانات الخاصة بالانتخابات . إعلان طالب الحصول على العمل . الإعلانات الخاصة بتنظيم العمل بالمنشآت . الإعلانات الخاصة بالمفقودين والمفقودات . النص قبل التعديل الخدمات الإعلانية